عملية سهام الشرق

الدور السياسي والعسكري للمجلس الانتقالي الجنوبي والامارات العربية المتحدة في مكافحة التنظيمات الإرهابية في الجنوب

دراسة ميدانية

إعداد وتقديم

قسم البحوث والدراسات - مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

أكتوبر/تشرين الأول/ 2022م

« صادر عن »
مؤسسة
alyoum8.net
اليوم الثامن
للإعلام والدراسات

فهرس المحتويات

- الموضوع الصفحة
- - الملخص 2
- - المقدمة.....3
- أولا: مفهوم الإرهاب في المصطلح العربي والغربي 7
- ثانيا: الجهود التشريعية لدول التحالف العربي لمكافحة الإرهاب..... 13
- ثالثا: الجهود الفكرية والسياسية للمجلس الانتقالي الجنوبي لمكافحة الإرهاب 29
- رابعا: الجهود العسكرية للقوات المسلحة الجنوبية المسنودة من التحالف..66
- - النتائج :..... 83
- - التوصيات :..... 85
- - المصادر والمراجع: ..... 87 ..
- - الملاحق.....88

الملخص

يُسلط هذا التقرير الضوء على الجهود السياسية والفكرية والعسكرية التي بذلها المجلس الانتقالي الجنوبي بدعم من دول التحالف العربي لمكافحة التنظيمات الإرهابية الدولية في اليمن، منذ بداية المواجهة مع تلك التنظيمات الإرهابية العابرة للقارات، خصوصاً بعد التطورات التي رافقت الصراع في صنعاء وما توظيف سياسي لتلك التنظيمات رافقها عدد من الأنشطة الإرهابية في مدن الجنوب.

ويتناول هذا التقرير الجهود العسكرية والأمنية التي قدمتها القوات المسلحة الجنوبية في مواجهة ومكافحة التنظيمات الإرهابية الدولية في اليمن وإبراز التحديات التي تواجهها في سياق مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الإمكانيات العسكرية والتدابير التشريعية التي تعتمدها الدول عن طريق تعزيز المبادرات الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب واتخاذ تدابير لمكافحة التطرف العنيف؛ ومكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة عن أي انتهاك جسيم للقانون الدولي لحقوق الإنسان وعن أي انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني؛ والحرص على أن تكون أية تدابير تتخذها هذه الدول في جهودها اتساع هذه التنظيمات وتحجيم دورهم ومنعهم من ارتكاب أعمال إجرامية متفقة والتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب- المجلس الانتقالي الجنوبي – التشريعات لمكافحة الإرهاب.

مقدمة

إن الإرهاب ظاهرة إجرامية دولية تهدد العلاقات الطبيعية بين الدول وتمثل تهديدًا مباشرًا للنظام العالمي وساهم التطور العلمي والتقني الذي صاحب المجتمع الدولي في العصر الحديث في تسهيل الاتصال والتواصل بين الشعوب ووضع وسائطها المتعددة في متناول الجميع مما أفاد المجرمون وخبثاء النفوس في تنفيذ مخططاتهم الاجرامية في مختلف بقاع الأرض وأصبحت الجريمة غير محصورة بدولة معينة بل صارت تهدد الجميع مما دعا الى محاربة تلك الظاهرة بكل السبل.

ويؤكد الاستقراء التاريخي لظاهرة العنف في التفاعل البشري، أن الأعمال الإرهابية كظاهرة ترويع وترهيب ليست بالحدث الجديد على ساحة أحداث المجتمع الدولي، فقد عُرفت منذ العصور القديمة، لكونها مرتبطة بظاهرة العنف السياسي التي هي من أقدم الظواهر في المجتمع الإنساني والعلاقات الدولية عموما، غير أن تنامي وتزايد مخاطر الأعمال الإرهابية سواء من حيث مظاهرها أو مداها أو من حيث الوسائل المستخدمة فيها، أو حتى بالنسبة للقائمين عليها، والدوافع والأسباب التي تقف وراءها هو ما شكل حدثا بارزا وغير اعتيادي في التعاطي مع الظاهرة وجعلها نتيجة المتغيرات السابقة محل دراسة وجدل، لم يكن فيما سبق بنفس الحدة والثراء.

فقد بلغت معدلات غير مسبوقة خلال السنوات القليلة الماضية (نهاية القرن الماضي وبداية القرن الجديد)، ولم تعد هذه الأعمال مقتصرة على تهديد أمن هذه الدولة ونظامها، أو تلك، بل أصبحت تهدد المجتمع الدولي ككل بجميع كياناته وأشخاصه، سواء في بنياته الداخلية، أو الاقتصادية أو الاجتماعية او السياسية، أو حتى قيمه الروحية.

وصارت أعمال الإرهاب حربًا معلنةً على كل شيء، وأصبحت اشد ضراوة على الدول والشعوب من الحروب التقليدية نظرا لأن في الحروب التقليدية العدو واضح، ووسائله بينة، وأهدافه معلنة، بعكس أعمال الإرهاب، بل وأصبح لها واقع سياسي واجتماعي في كثير من الدول، مستمدا مصدره من جوهر المفاهيم السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه.

وقد أثار انتشار الأعمال الإرهابية في السنوات العقدين الاخيرين وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة الاهتمام بمواجهة هذه الظاهرة حيث اجمع المجتمع الدولي بمخاطر الأعمال الإرهابية، وعنايته بمواجهتها بالعديد من الاتفاقيات الدولية التي بلغ عددها ثلاثة عشر اتفاقية فضلا عن القرارات والتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة.

لم يكن الوطن العربي بمنأى عن هذه الظاهرة بل أصبح مأوى لكثير من تلك التنظيمات الإرهابية لاسيما مرحلة مواجهة الوجود الروسي في اليمن الجنوبي وتجلى بوضوح في حرب صيف 94م وخروج دولة الجنوب عن المعادلة السياسية وجد تلك التنظيمات بيئة خصبة بل اصبح شريكة في النظام السياسي الحاكم وتعد مرحلة في ما بين عام2011) م، الى 2022)؛ من أكثر المراحل تبلورا وظهورا وشكلت خطرا كبيرا على حياة الشعب الجنوبي بشكل خاص ودول الجوار بشكل والاقليم والعالم بشكل عام، لاسيما بعد حرب 2015 حين سلمت السلطات اليمنية معظم محافظات الجنوب (عدن- حضرموت- شبوة- ابين- لحج- المهرة) للتنظيمات الارهابية المدعومة من الاطراف المتصارعة على السلطة في اليمن واستطاعت تلك التنظيمات المحضورة أن تضع لها موطئ قدم وبمساندة من السلطات اليمنية في صنعاء بكافة مكوناتها السياسية والعسكرية؛ بغرض تحقيق أغراض سياسية دنيئة؛ مستغلة الغطاء الديني لتشريج جرامها الارهابية؛ فتعرض المجتمع الجنوبي لعدد من الجرائم الارهابية التي مازالت لهذه اللحظة تحصد أرواح الأبرياء وتدمر حياة كثير من أبناء هذا الشعب العظيم والصابر في مواجهة هذا العدو الدولي المشترك وصار شعب الجنوب يقدم أرواح ابناؤه واموالة وممتلكاته وحرياته للخطر.

انطلاقاً من قناعتها المبدئية بضرورة التصدي لظاهرة الإرهاب من خلال الجهود الإقليمية والدولية، لمواجهة الإرهاب إدراكاً من مسؤولية القائد الرئيس عيدروس بن قاسم الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي والقائد الأعلى للقوات المسلحة الجنوبية تجاه الشعب الذي اصبح ضحية لتلك العمليات الإرهابية والتي هي ليست وليدة اللحظة بل بدأت منذ بداية التسعينيات وفي الحرب الأخيرة بدأت تأخذ أبعاداً وأشكالاً وصوراً غير مألوفة في مجتمعنا الجنوبي خاصة ومحيطنا الإقليمي والدولي بشكل عام، وتمشياً مع الأهداف السامية لأهداف ثورة شعب الجنوب أقرّت قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي «الإستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب والتنسيق مع التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وجمهورية

مصر العربية وغيرها من الدول العربية التي اكتوت بنيران تالك التنظيمات الإرهابية والتي دعتها الضرورة الى سن التشريعات والمعاهدات التي تحد من ظاهرة الإرهاب، ونحن في دولة الجنوب جزء لا يتجزاء من هذا النسيج العربي نؤمن ونصدق على كل الاتفاقيات العربية والدولية المختصة بمكافحة الإرهاب.

أهمية التقرير

أن رصد وتتبع ظاهرة الارهاب ونشأتها ومراحل تطورها في العالم بشكل عام وفي اليمن على وجه الخصوص أمر تدعو إليه ضرورة الواقع وواجب الضمير الإنساني والديني والوطني، فكل الباحثين والمهتمين والفاعلين في المجتمع معنيون برصد وتتبع ظاهرة الارهاب وتحليل أبعادها ومخاطرها حتى لا ينبت الارهاب والعنف في بنية المجتمع نبتا ويصبح ثقافة وسلوك يمارس دون أن يجد له رادعا، ومن المسلم أن ظاهرة الارهاب اصبحت من اكثر الظواهر شيوعا وخطرا وهذا ما جعل دراستنا أمرا ملحا تمليه قوة الحضور واتساع الطرح.

وتتمثل أهمية هذا التقرير بأنه يتناول قضية خطيرة ومؤثرة على حياة الشعوب وواقعهم السياسي والديني والاقتصادي والعسكري والفكري لاسيما أن الحرب مع هذا العدو مازال مستمرا ما لم يقضى عليه وتجفف منابعه الفكرية والمادية؛ بالإضافة لذلك تحقيق أهداف وطنية ودينية وفكرية لدى الأجيال القادمة مجذرة من تلك النبة الشيطانية العابرة للقارات وتوضيح مدى آثارها التدميرية ضد الإنسان والأوطان. بغرض الوصول إلى مجتمع خال من العنف والتطرف والارهاب.

وتكمن أهمية هذه الدراسة بأنها تجسد التضحيات التي قدمها شعب الجنوب العربي في مواجهة تلك العصابات الاجرامية وما خلفته تلك المواجهة غير المتكافئة من خسائر في الأرواح وما تلتها من حالة رعب وخوف في اذهان المجتمع.

أهداف التقرير:

يسعى هذا التقرير لتحقيق عدد من الأهداف هي:

إبراز الدور - الوطني للقوات المسلحة والامن والمقاومة وفئات المجتمع الجنوبي - في مكافحة هذا العدو الايديولوجي الموجة ضد الإنسان والأوطان.

كشف الدور الذي لعبته دول التحالف العربي في مواجهة تلك الفئة الضالة واستئصالها من محافظات الجنوب.

نشر الوعي داخل صفوف المجتمع بخطر التطرف والارهاب وتوظيف الدين لأغراض سياسية بحتة، والعمل الدؤوب خلق وعي مجتمعي من خطر تلك العصابات والوصول مجتمع خال من العنف والتطرف والإرهاب.

إبراز التضحيات الجسيمة التي قدمها شعب الجنوب في سبيل استئصال تلك الآفة الدولية الاجرامية.

المطلب الأول

أولا: مفهوم الإرهـاب لغة واصطلاحا:

إن لفظة إرهاب» كان يقصد بها في بدايات القرن الثامن عشر، الأعمال والسياسات الحكومية، التي تستهدف زرع الرعب بين المواطنين، وصولا إلى تأمين خضوعهم لرغبات الحكومة، ليصل اليوم إلى أن يتعدى هذا التحديد السياسي للمصطلح، لأن يكون ذاك الوصف للأعمال التي يقوم بها الأفراد والمجموعات وحتى الدول لأجل أسباب وغايات متعددة بعضها إيديولوجي فكري، وبعضها الآخر عقائدي ديني وبعضها ذا أبعاد جرمية بحتة (1).

إن كلمة أو لفظة: « إرهاب» أو»إرهابي» أو « إرهابية « عموما مصطلح حديث الاستعمال في اللغات الحية في عالم اليوم لا يتعدى تاريخ بدء استعماله القرن الثامن عشر. وتدور معاني كلمة «إرهاب» في القواميس العربية، والعالمية حول معاني الخوف، أو الرهبة، أو الفزع الشديد. وقد بات هذا المصطلح الأكثر شيوعا في الخطاب الرسمي والإعلامي الدوليين والمحليين على السواء. وتحقق ذلك كنتيجة لطبيعة الأحداث الإجرامية المتصاعدة، بما تشكله من خطورة، هذا بالإضافة للممارسات السياسية للدول- وخصوصا الكبرى منها - والتي تملك الوسائل الإعلامية التي تتحكم في توجيه الخطاب الإعلامي بتكويناته وتحيين مفرداته».(2)

ومما لاشك فيه أن الإحاطة بمفهوم الأعمال الإرهابية يبدأ بمعرفة الحقيقة اللغوية لكلمة «إرهاب»، ومعرفة مدى التباين أو الاتفاق لمعناها بين اللغات الحية ولعله من أهم الأهداف الأساسية لهذه الدراسة، هو الوصول إلى مقاربة معرفية، تعرف بها الأعمال الإرهابية تعريفا موضوعيا وقانونيا مبرّأة من الاعتبارات السياسية والشخصية، ويمكن الوصول إلى هذا الهدف كلما تطابق المعنى اللغوي لكلمة «إرهاب» في اللغات المعاصرة.

لذلك سيتناول هذا المطلب التعريف اللغوي والاصطلاحي للأعمال الإرهابية، وعليه سنحاول من خلال هذه الجزئية استجلاء مدى التقارب والاختلاف بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي للأعمال الإرهابية في اللغات الحية .

معنى كلمة «إرهاب « في اللغة العربية

إذا بدأنا بالتعريف اللغوي لكلمة (إرهاب) في اللغة العربية نجد أن المعاجم العربية القديمة لم تذكر كلمة (إرهاب) أو (إرهابي)، ويرجع البعض ذلك إلى أنها كلمات حديثة الاستعمال ولم تكن معروفة في الأزمنة القديمة، والأصل اللغوي لكلمة «إرهاب» في اللغة العربية هو الفعل «رهب» أي خاف، وأرهبه، واسترهبه، أي أخافه، والراهب هو المتعبد، ومصدره «الرهبة» و«الرهبانية» بفتح الراء و»الترهب» هو التعبد(3) ، ويقول ابن الكثير أن الترهيب معناه التخويف.

ويرى البعض أن الإرهاب هو من الرهبة، أي الخوف، أو هو التخويف، وإشاعة عدم الاطمئنان وبث الرعب والفزع. ورغم ورود كلمة الرهبة في القرآن الكريم في قوله تعالى» يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون»4، وكذلك وردت في عديد السور الأخرى من القرآن الكريم.(5)

ورد في لسان العرب في مادة (رهب): رهب بالكسر، يرهب رهبة ورهبا بالضم، ورهبا، أي خاف، ورهب الشيء رهبا ورهبة: خافه(6).

وقد أقر المجمع اللغوي كلمة الإرهاب ككلمة حديثة في اللغة العربية وأساسها «رهب» أي خاف، وكلمة إرهاب هي مصدر

(1) ينظر: الإرهاب الدولي، دراسة ناقدة، محمد عزيز شكري دار العلم للملايين، الطبعة -1-، 1991، ص 26
(2) - ينظر: تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، محمد عبد المطلب الخشن، الطبعة -1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 36.
(3) ينظر: الارهاب الدولي بين التجريم والمكافحة، حسنين المحمدي بوادي، دار الفكر الجامعي ط 2006، ص 24.
(4)سورة البقرة الآية 40،
(5) سورة النحل الآية 51، سورة الأعراف الآية 154، سورة الأنبياء الآية 90، سورة الحشر الآية 13، سورة القصص الآية 32، سورة الأعراف الآية 116...
(6) لسان العرب أبو الفضل ابن منظور، دار صادر بيروت، ط3، 1993، مجلد أول، مادة رهب ص436 437

الفعل «أرهب»، وأرهب بمعنى خوف.

وقد أطلق مجمع اللغة العربية في معجمه الوسيط على «الإرهابيين» أنه وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية.(7)

وفي قاموس المنجد ورد أن « الرهب» و«المرهوب» هو ما يخاف منه، والفعل الثلاثي هو «رهب» أي خاف، وهي مشتقة من المصدر، وهو « الإرهاب» ويعرف المنجد «الإرهابي «بأنه: (من يلجأ للإرهاب لإقامة سلطته).(8) وقد ورد على لسان الزمخشري أن كلمة «رهيب» في أساس البلاغة تعني الرجل المرهوب الذي عدوة منه مرعوب.(9)

وفي القاموس السياسي، فأن كلمة (إرهاب تعني محاولة نشر الذعر والفزع لتحقيق أغراض سياسة، والإرهاب وسيلة تستخدمها الحكومة الاستبدادية لإرغام الشعب على الخضوع والاستسلام) وفي الموسوعة السياسية يعني الإرهاب استخدام العنف أو التهديد به بكافة أشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه، والتعذيب، والتخريب، والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة، وهدم معنويات الأفراد، والمؤسسات أو كوسيلة للحصول علي معلومات أو مكاسب مادية، او لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية .(10)

الارهاب اصطلاحا :

أن فكرة الإرهاب ترتكز على استعمال القوة غير المشروعة، فالإرهاب هو: «كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة.» وبذلك يمكن النظر إليه على أساس أنه جريمة دولية أساسها مخالفة للقانون الدولي، ومن هنا يقع مرتكبوها تحت طائلة العقاب طبقا لقوانين سائر الدول.

والإرهاب بهذا التحديد هو جريمة دولية سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة، كما يشمل أيضا أعمال التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول. إلى أن الإرهاب هو «اصطلاح يستخدم في الأزمنة المعاصرة للإشارة إلى الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي، وبصفة خاصة جميع أعمال العنف (حوادث الاعتداء الفردية أو الجماعية أو التخريب) التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين وخلق جو من عدم الأمن، أكان ذلك في صورة اختطاف للأشخاص أو أخذ للرهائن -وخاصة منهم الممثلين الدبلوماسيين- وقتلهم ووضع متفجرات أو عبوات ناسفة في أماكن تجمع المدنيين أو وسائل النقل العامة، والتخريب وتغيير مسار الطائرات بالقوة.

ويرى نبيل حلمي أن الإرهاب هو «الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعبا يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما. (11)

إن نظرة فاحصة لمجمل التعاريف السابقة للإرهاب تبين أنها جميعها تتقاطع في عناصر ثلاث:

استخدام غير مشروع للعنف أو التهديد به ضد مدنيين أبرياء يشكلون ضحية واسطية (وسيلة لإيصال الرسالة).

إشاعة جو من الرعب والخوف العام لدى الجهة المستهدفة.

استغلال جو الخوف والفزع للضغط على الجهة المستهدفة بقصد الحصول منها على مطالب وأهداف سياسية أو إيديولوجية أو دينية أو أثنية.

مجمل القول : في تعريف الأعمال الإرهابية في مدلولها العام أنها تشمل كافة النشاطات التي تعتبر تهديدا لأمن وسلامة

(7) الإرهاب الدولي، نبيل أحمد ، ص 19-20.
(8) قاموس المنجد ، طبعة دار الشروق 1969ص282
(9) أساس البلاغة ، دار المعرفة ، 1979، بيروت، ص 181، نقلا عن : محمد عبد المطلب الخشن ، مرجع سابق ، ص:40
(10) موسوعة السياسة ،ج1 ، ط2 ، الموسوعة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1985، ص: 135
(11) الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، أحمد حسين سويدان، ، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة -1- 2005،ص 42..

واستقرار المجتمع الدولي، أو التي تعتبر استفزازا خطرا للمشاعر والقيم الإنسانية، وبذلك يدخل في نطاقها على سبيل المثال، الأفعال التي ترتكب ضد وسائل النقل المدني الدولي بكافة أنواعها، وعملية الاعتداء على السلامة الجسدية للأشخاص، كحوادث الاغتيال، الموجهة ضد رموز السلطة العامة، ورجال الدين، وأعضاء البعثات الدبلوماسية، أو عمليات الاعتداء على الممتلكات، والأموال عن طريق تدميرها، أو إحراقها، وتفجير السيارات والمؤسسات الاقتصادية وغيرها.(12)

معنى كلمة «إرهاب» في اللغة الانجليزية

يرجع مصدر كلمة «إرهاب» في اللغة الانجليزية إلى الفعل اللاتيني Ters الذي اشتقت منه كلمة (Teroor)، ومعناه الرعب أو الخوف الشديد.

ويعرف قاموس أكسفورد الانجليزي الإرهاب بأنه: «استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية». وتتكون كلمة «إرهاب» في اللغة الإنجليزية بإضافة المقطع «ISM» إلى الاسم «Teroor» بمعنى فزع ورعب وهول، ويستخدم منها الفعل «Terrorize» بمعنى يرعب ويفزع.

وفي قاموس السياسة الحديثة « modern Politics A dictionary of » فإن كلمة إرهابي تستخدم بوصف الجماعات السياسية التي تستخدم العنف للضغط على الحكومات لإجبارها على تأييد الاتجاهات المنادية أو المطالبة بالتغييرات الاجتماعية الجذرية، وتدور التعريفات الأخرى في القواميس الانجليزية حول المعنى السابق ذكره.

الإرهاب في المنظور الغربي

لقد كانت أهم المحاولات الفقهية لتعريف الإرهاب، تلك التي بذلت عام 1930 أثناء المؤتمر الأول لتوحيد القانون الجنائي الذي انعقد في مدينة وارسو في بولندا.

ومن هذه التعاريف الفقهية للإرهاب ما ذكره «سوتيل « بأنه: « العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف محدد».

كما عرف الفقيه « ليمكين» الإرهاب بنظرة عامة بأن قال أنه : «يقوم على تخويف الناس بمساهمة أعمال العنف « كذلك فقد عرفه الفقيه «غيفانوفيتش» بأنه عبارة عن أعمال من طبيعتها أن تثير لدى شخص ما الإحساس بالتهديد مما ينتج عنه الإحساس بالخوف من خطر بأي صورة»

كما أشار الفقيه «سالدانا» إلى أن مفهوم العمل الإرهابي أو الإرهاب يتحدد من منظور واسع وآخر ضيق، فبالنسبة للمفهوم الواسع فهو عبارة عن « كل جناية أو جنحة سياسية أو اجتماعية ينتج عن تنفيذها أو التعبير عنها ما يثير الفزع العام، لما لها من طبيعة ينشأ عنها خطر عام».

أما بالنسبة للمفهوم الضيق فالعمل الإرهابي يعني: الأعمال الإجرامية التي يكون هدفها الأساسي نشر الخوف والرعب – كعنصر شخصي- وذلك باستخدام وسائل تستطيع خلق حالة من الخطر العام- كعنصر مادي.

كذلك يعرف والتر « Walter » العمل الإرهابي أو الإرهاب بأنه: « عملية إرعاب تتألف من ثلاث عناصر: فعل العنف أو التهديد باستخدامه وردة الفعل العاطفية الناجمة عن أقصى درجات خوف الضحايا أو الضحايا لمحتملين، والتأثيرات التي تصيب المجتمع بسبب العنف أو التهديد باستخدامه والخوف الناتج عن ذلك»(13).

ويعرفه الفقيه (اشميد)بأنه: فقد حاول يضع تعريف جامع للإرهاب وذلك عن طريق جمع (109) تعرفا لعدد من الباحثين والفقهاء في مختلف أبواب المعرفة ثم استخرج أهم العناصر التي تتضمنها تلك التعاريف وصاغها في التعريف الاتي» الارهاب

(12) الاتجاهات الحديثة في القانون الدول الجزائي، علي محمد جعفر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة-1-2007، ص 143.

(13) الإرهاب في القانون الجنائي، مؤنس محب الدين رسالة دكتوراه، كلية الحقوق- جامعة المنصورة، مصر1983، ص 73.

هو أسلوب من أساليب الصراع الذي تقع فيه الضحايا جزافا كهدف عنف فعال وتشترك هذه الضحايا الفعالة مع جماعة أو طبقة في خصائصها مما يشكل أساسا لانتقائها من أجل التضحية بها «. وقد ارتكز هذا التعريف على العناصر الاتية:

الارهاب اسلوب للقتال

المستهدفون في العنف أشخاص يتم اختيارهم عشوائيا

المنفذون ليس بالضرورة أن يكونوا بين الضحايا

الرأي العام والحكومة هدفان ثانويان

خدمة مصالح عاجلة وآنية (14)

خلط بين التعريف في حد ذاته كمفهوم مجرد وبين الأسلوب والباعث والطريقة لدى من يتعاملون بالإرهاب.

التناقض الواضح في عرضه لعناصر تعريفه في وصف الضحية(15) .

كما عرف العمل الإرهابي بأنه: عبارة عن عنف مادي، وهو كظاهرة معاصرة، خاصة بالمجتمعات المؤمنة ، وطريقة عمله غير مسبوقة، وهو لا يكون فعالا إلا في المجتمعات التي يكون فيها العنف محرما أو منبوذا (16)

مجمل القول: بخصوص التعريفات اللغوية لكلمة إرهاب ومشتقاتها أنه لا اختلاف كبير في المعنى اللغوي لكلمة إرهاب بين لغة وأخرى فمدلول الكلمة في اللغة العربية هو نفسه تقريبا في اللغات الأجنبية، بحيث تشترك التعاريف في أن الإرهاب يحمل معنى الفزع والرعب وبأنه ذو هدف سياسي وباستخدام العنف أو التهديد به.

بيد أن الحقيقة الماثلة في واقع اليوم تشير إلى أنه ومع تطور ظاهرة الإرهاب، فإن الأعمال الإرهابية تتعدى في مداها الغايات السياسية إلى غايات إيديولوجية وحتى غايات شخصية أو أغراض عقائدية أو عنصرية. وتتعدى فعل الأفراد إلى فعل الجماعات والدول، ولعله وقبل التطرق إلى هذه التطورات يجدر بنا أن نقف عند أهم التعريفات الفقهية لمدلول الأعمال الإرهابية لدى الفقه الغربي والفقه العربي.

(14)) التعاون الدولي ومكافحة الإرهاب/ د, عبد المغني جبران الزهر/ مجلة العلوم الاجتماعية الانسانية جامعة عدن ، المجلد العاشر/ العدد الثاني والعشرين/ يناير يونيو 2077 ص 210

(15)) الارهاب السياسي، د ادونيس العكرة ار الطليعة، القاهرة ، 1991، ط1 ص4

(16)) Stanislav. J. Kirschbaum,»terrorisme et sécurité internationale «, -bruylant - bruxel-- las F1, 2004, P 03

المطلب الثاني

لمحة عن الجهود التشريعية للدول العربية لمواجهة الإرهاب

دول مجلس التعاون العربي

و انطلاقاً من قناعتها المبدئية بضرورة التصدي لظاهرة الإرهاب من خلال الجهود الإقليمية والدولية، أقرّت دول مجلس التعاون «الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب» في عام 2002م ، وأصدرت في العام ذاته «إعلان مسقط بشأن مكافحة الإرهاب» . ولقد توصلت دول المجلس في العام 2004م إلى التوقيع على اتفاقية «دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب» ، التي صادقت عليها معظم دول المجلس وأصبحت نافذة بموجب المادة (46) للدول التي اودعت وثائق التصديق عليها لدى الأمانة العامة لمجلس التعاون . وتفعيلا للمادة (42) بشأن وضع الآليات والإجراءات والنماذج اللازمة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، توصلت لجنة دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب في اجتماعها العاشر الى وضع قاعدة بيانات مشتركة تتلخص اهدافها في الآتي:

متابعة تنفيذ بنود الاتفاقية.

الوقوف على مدى تقدم دول المجلس في مجال مكافحة الإرهاب.

إعداد تقرير سنوي لجهود دول المجلس في مجال مكافحة الإرهاب وإمكانية الاستفادة منه لاستعراضه في المحافل الإقليمية والدولية.

كما تم تنفيذ الفقرة (2) من المادة (9) من الاتفاقية ، بشأن الإبلاغ عن العناصر الإرهابية أو تلك التي يشتبه في اتصالاتها أو ارتباطها بهذه العناصر ، حيث انشأت دول المجلس اللجنة الخليجية الدائمة للقائمة الإرهابية الموحدة ، وهي لجنة متخصصة تهتم بدراسة أدراج أو تعديل أو رفع أسماء الجماعات والمؤسسات والكيانات والأفراد المنتمين للمنظمات الإرهابية أو المرتبطين بها او المنشقين أو المتفرعين عنها أو المتعاونين معها في قائمة خليجية موحدة ، على أن ترفع اللجنة توصياتها مسببة ومفصلة لاجتماعات أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية لاتخاذ ما يرونه مناسباً . كما تم في العام 2006 تشكيل لجنة أمنية دائمة مختصة بمكافحة الإرهاب تعقد اجتماعاتها بشكل دوري، سنوي ، كإحدى اللجان الأمنية المتخصصة.

اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

لقد تنبه قادة مجلس التعاون العربي لظاهرة الارهاب وتم مناقشته في الدورة الثامنة للمجلس العلى لدول مجلس الخليج العربي المنعقد في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في عام 1987م وتم اتخاذ اقرار الاستراتيجية الامنية الشاملة ثم صدر في اعلان مسقط لمكافحة الارهاب كما وقع وزراء داخلية دول مجلس الخليج على الاتفاقية الامنية لمكافحة الارهاب في الكويت في 2004 ضمن برنامج عمل مشترك لاحتواء ظاهرة الارهاب (17)

التشريع دولة الامارات العربية المتحدة:

أسهمت دولة الإمارات بإصدار قوانين وتشريعات لتجريم أي عناصر ترتبط بالتنظيمات الإرهابية ومن هذه القوانين:

- مرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلوم

- القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2014 في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية: حدد القانون الغرض الإرهابي بأنه اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب فعل أو الامتناع عن فعل بشكل غير قانوني، وذلك بقصد إحداث نتيجة إرهابية مباشرة أو غير مباشرة أو علم الجاني بأن من شأن الفعل أو الامتناع عن الفعل، تحقيق نتيجة إرهابية.

- إصدار قائمة محلية بالكيانات الإرهابية وجاء ذلك تطبيقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2014 بشأن مكافحة

(17) دراسة حول تشريعات مكافحة الارهاب في دول الخليج العربية واليمن اصدارات الامم المتحدة / فينا 2009 ص 16

الإرهاب.

- مرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن مكافحة التمييز والكراهية: يتعرض كل من يخالف القانون ويقوم بالتمييز بين أفراد أو جماعات لعقوبات تشمل الغرامة والسجن أو إحداهما.

- المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، ولائحته التنفيذية.

- قررت الإمارات في فبراير 2021 إنشاء "المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وحققت الإمارات إنجازا كبيرا في تسجيل البيانات المتعلقة بـ "المستفيد الحقيقي"، في أغسطس 2021 وهو الشخص الذي يمتلك أو يتحكّم في الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال امتلاكه أكثر من (25 %) من حقوق ملكية الشركة وامتلاك(25%) أو أكثر من صلاحيات التصويت للشركة. ويتم ذلك تحت إشراف الأجهزة الأمنية والشرطة. وأعلنت "صفية الصافي" مديرة إدارة غسل الأموال بوزارة الاقتصاد الإماراتية أن (88%) من الشركات سجلت معلومات المستفيد الحقيقي الخاصة بها في قاعدة بيانات موحدة تشرف عليها وزارة الاقتصاد(18)

اتفاقية التعاون العربي لمكافحة الإرهاب لعام 1998.

لقد خلصت الجهود العربية لمكافحة الارهاب الى اقرار الاستراتيجية الامنية العربية التي اعتمدها مجلس الوزراء الداخلية العرب في عام 1983م وقد نصت على امن الوطن العربي وحمايته من محاولات الارهاب والتخريب الموجهة من الداخل والخارج.

وفي عام 1987م ظهرت للمرة الاولى فكرة ابرام اتفاقية عربية لمكافحة الارهاب في اجتماع وزراء الداخلية العرب وبدأت أولى خطواته العملية لإقرارها في مطلع التسعينات الا انها توقفت بسبب حرب الخليج وفي عام 1997م اعتمدت تلك الاستراتيجية والتي تبرز أهمية هذه الاتفاقية في أنها وضعت لأول مرة تعريفا عربيا للإرهاب، وحددت سبل التعاون فيما بينها لمكافحته، وهو تعريف جرى تدوينه بشكل قانوني عبر هذه الاتفاقية بعد أن كان مجرد تداول سياسي في إطار الصراع والخلاف بين الإدارة الأمريكية والحركة الصهيونية ومعها معظم الدوائر الغربية من جهة، وبين الدول العربية مؤيدة من دول إسلامية وأفريقية من جهة أخرى(19).

عرفت الاتفاقية الإرهاب تعريفا وصفيا بأنه: « كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فرديا أو جماعيا، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.»(20)

كما أن الفقرة الثانية من نفس المادة أعطت تعريفا للجريمة الإرهابية بأنها:» أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة أو على رعاياها أو على ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي.

كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية: عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها:

اتفاقية جنيف لعام 1937م الخاصة بمنع الارهاب والمعاقبة عليه

اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ 14/09/1963.

اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ 16/12/1970.

اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في 23/09/1984.

اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون

(18) دراسة حول تشريعات مكافحة الارهاب في دول الخليج العربية واليمن اصدارات الامم المتحدة / فينا 2009

(19) دراسة حول تشريعات مكافحة الارهاب في دول الخليج العربية واليمن اصدارات الامم المتحدة / فينا 2009 ص8

(20) التمييز بن المقاومة والإرهاب- وجهة نظر قانونية- هاني الدحلة، ، مرجع سابق، ص 125

الدبلوماسيون والموقعة في 14/12/1973

اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في 17/12/1979.

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982، وما تعلق منها بالقرصنة.

اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بمنع التفجيرات الارهابية 1999م

اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بمنع تمويل الارهاب 1999م (21)

التشريع اللبناني:

دولة لبنان من اول الدول التي وضعت التشريعات الجنائية في الوطن العربي التي يتضمن نصوصا تجرم الاعمال الارهابية ويعاقب عليها منذ صدوره في سنة 1943م

اذ يعرف الاعمال الارهابية على لنها جميع الافعال التي ترمي الى ايجاد حالة من الذعر وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة والمواد الملتهبة والمنتجات السامة او المحرقة والعوامل الوبائية او الميكروبية التي من شانها ان تحدث خطرا عاما(22)

التشريع المصري:

عرّف قانون العقوبات المصري الإرهاب بأنه: « كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع لجأ إليه الجاني لتنفيذ مشروع إجرامي فردي أو جماعي يخل بالنظام العام ويعرض أمن المجتمع للخطر بإيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم وتعريض حياتهم و حرياتهم للخطر وإلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو الأموال أو المباني أو بالأملاك العامة والخاصة أو احتلالها أو منع ممارسة السلطات العامة أو استخدام دور العبادة ومعاهد العلم أو تعطيل تطبيق الدستور أو اللوائح.» 23 ومنه فإن هذا التعريف قد أسس جريمة الإرهاب على ثلاث عناصر:

تُعتبر مُكافحة الإرهاب التزاماً دستورياً، حيث نصت المادة 237 من الدستور المصري على: "تلتزم الدولة بمُواجهة الإرهاب بكافة صورة وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله. ويُنظم القانون أحكام وإجراءات مُكافحة الإرهاب والتعويض العادل عن الأضرار الجسيمة عنه وبسببه". وقد تبنَّت الدولة رؤية مُؤداها أن مُكافحة الإرهاب لا يُعد التزاماً على عاتقها لحماية أمنها القومي فحسب، وإنما يستهدف أيضاً حماية أحد المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وهو الحق في الحياة، وذلك في إطار مُقاربتها الشاملة لمكافحة الإرهاب.

انطلاقا من الالتزام الدستوري بمُكافحة الإرهاب، فقد وضع المُشَرّع حزمة مُتكاملة من التشريعات الوطنية التي تتسق مع التزامات مصر الإقليمية والدولية ذات الصلة بمُكافحة الإرهاب، وكذلك استراتيجية الأمم المُتحدة العالمية لمُكافحة الإرهاب على نحو يُحقق مُكافحة فعالة وشاملة لظاهرة الإرهاب بكافة أبعادها، كما استهدفت التشريعات تعزيز سُبُل التصدي للطرق المُستحدثة في مجال تمويل الإرهاب.

اتصالاً بما تقدم، صدر القانون رقم 94 لسنة 2015 لمُكافحة الإرهاب، وهو قانون شامل للتصدي لجرائم الإرهاب وتمويله من الناحيتين الموضوعية والإجرائية وتناول المحاور اللازمة للمُجابهة القانونية للإرهاب بإجراءات ناجزة وعقوبات رادعة، حيث استمدت أحكام هذا القانون من قرارات مجلس الأمن والصكوك والاتفاقات الدولية والإقليمية فى مجال مُكافحة الإرهاب. وأتى بتعريفات جامعة للجماعة الإرهابية والإرهابي، والجريمة الإرهابية، كما قرر المعاقبة على الشروع في ارتكاب الجريمة الإرهابية أو التحريض عليها بذات العقوبة المُقررة للجريمة التامة، ولو لم يترتب على التحريض أثر. ونظَّم المُشَرّع فيه ضوابط تجميد الأموال والمنع من التصَرُّف فيها وأوْجَبَ القانون تخصيص دوائر لنظر الجُنَح والجنايات والاستئناف والطعون في قضايا الجرائم الإرهابية.

(21) دراسة حول تشريعات مكافحة الارهاب في دول الخليج العربية واليمن اصدارات الامم المتحدة / فينا 2009 ص 10
(22) ينظر : نص المادة 314من قانون العقوبات اللبناني
(23) ينظر المادة 86 عقوبات المضافة بالقانون رقم 97 لسنة 1992

كما تصدى ذلك القانون لظاهرة الإرهابيين الذين يغادرون أوطانهم للقتال بجوار جماعات الإرهاب، ومَدَّ نطاق التجريم لتسهيل التحاق الغير أو تعاونه أو عبوره خارج البلاد بغرض الانضمام إلى الجماعات الإرهابية، إعمالاً لقرار مجلس الأمن رقم 2178 لسنة 2014. وتصدى المُشَرّع فيه كذلك للترويج لارتكاب الجريمة الإرهابية وللأفكار والمُعتقدات الداعية لاستخدام العُنف بالتجريم، فضلاً عن التصدي صراحةً لمشكلة الإرهاب الإلكتروني تواكباً مع التطورات الحديثة. كما قرر المُشَرّع عدداً من العقوبات التكميلية التي أجاز للمحكمة الحكم بها إلى جانب العقوبات الأصلية في الجرائم الإرهابية، وذلك في إطار مُراعاة اتخاذ التدابير التحفظية بهدف مُجابهة خطر عودة المحكوم عليه إلى نشاطه الإجرامي. وشملت ضوابط تجميد الأموال وتقرير المنع من التصرف فيها أو إدارتها أو المنع من السفر بصفة تحفظية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذا القانون يكفل حقوق المتهم في محاكمة علنية عادلة ومنصفة أمام قاضيه الطبيعي المحايد والمستقل غير القابل للعزل، ومُراعاة حق المتهم في الاتصال بذويه وبمحاميه، وليس ذلك سوى التزاماً من المشرع بالأحكام الدستورية المقررة، وما توجبه تلك الأحكام كذلك من حفظ كرامة المتهم وعدم تعذيبه أو ترهيبه أو إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، وخضوع السجون وأماكن الاحتجاز للإشراف القضائي، ومُراعاة حرمة الحياة الخاصة، وافتراض البراءة، وحق الدفاع أصالة أو بالوكالة، بالإضافة إلى ما تتمتع به النيابة العامة فى مصر من خاصية اعتبارها- وفقاً للدستور المصري- جزء لا يتجزأ من القضاء وكذا ما يتمتع به النائب العام من استقلال وحياد يجسده اختياره من مجلس القضاء الأعلى دون تدخل السلطة التنفيذية.

وقد جاء القانون السابق مُكملاً لقانون آخر وهو القانون رقم 8 لسنة 2015 بشأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين بهدف حصار الإرهاب وتجفيف منابعه من خلال إعداد قائمة بأسماء العناصر والكيانات والجماعات التي تتورط في القيام أو التحريض على أعمال عنف أو الإخلال بالنظام العام من أجل تعقُّبهم وحظر أنشطتهم. وقد روعي فى هذا القانون أن يتم التجريم وفقاً لاتفاقية قمع تمويل الإرهاب والمعايير الدولية في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث أفرد القانون تعريفاً للكيان الإرهابي والشخص الإرهابي وتمويل الإرهاب والأموال وتجميد الأموال والمحكمة المختصة. كما قام بوضع قواعد الإدراج بالنسبة للكيانات والأشخاص غير المُوجهةِ أعمالِهم إلى جمهورية مصر العربية، وكذلك إجراءات النشر وإجراءات الطعن وإدارة الأموال المُتحفظ عليها. وقد سمح هذا القانون بإدراج عدد من الجماعات الإرهابية المحلية، وتم نشرها في الجريدة الرسمية.

كما صدر القانون رقم 14 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الكيانات الإرهابية رقم 8 لسنة 2015، وذلك حرصاً من المُشَرّع المصري أيضاً على اتساق أحكام هذا القانون مع المعايير الدولية، خاصةً فيما تتطلبه من تحديد نطاق الأموال أو الأصول ومدلول تمويل الإرهاب وشمول التجريم سفر الأفراد للمُساهمة في الأنشطة الإرهابية. وقد استهدفت هذه التعديلات الآتي:

تعزيز قدرة الدولة على تنفيذ التزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن والاتفاقات الدولية ذات الصلة، التي انضمت إليها مصر وصدقت عليها، وكذلك التوصيات الخاصة بمجموعة العمل المالي الدولية FATF، والمُتعلقة بالعقوبات المالية المُستهدفة في إطار مُكافحة الإرهاب وتمويله.

إضفاء مزيد من الشمولية على تعريف الكيان الإرهابي والأموال الإرهابية، حيث تم إضافة آثار جديدة تترتب على من يتم إدراجه على قوائم الإرهابيين أو على قوائم الكيانات الإرهابية، وكذلك فيما يتعلق بنشر قرار الإدراج للكيانات الإرهابية. أما فيما يتعلق بتعريف الأموال، فقد تم استبدال التعريف السابق بآخر أشمل وأوسع ليكون جميع الأصول المالية والموارد الاقتصادية أياً كان نوعها أو وسيلة الحصول عليها. من جهة أخرى، تضمن التعديل كذلك الآثار المُترتبة على قرار الإدراج على قوائم الإرهابيين ومنها سقوط العُضوية فى أي كيان تُساهم فيه الدولة أو المواطنون بنصيب ما، وكذا أي كيان مُخصص لمنفعة عامة، وتجريم نشاط الشخصيات الاعتبارية التى تتدخل فى عمل إرهابي أُسوةً بالجماعات الإرهابية، وأخيراً تقرير غرامة إضافية عند تعَذُّر ضبط الأموال أو التصرف فيها لغير حسني النية.

وانطلاقا من رغبة الدولة فى مُراعاة الاعتبارات العملية التى كشف عنها تطبيق أحكام قانون مكافحة الإرهاب الصادر بالقانون رقم 94 لسنة 2015، فقد صدر القانون رقم 15 لسنة 2020 بشأن تعديل قانون مكافحة الإرهاب المشار إليه متضمنا ما يلى:

استبدل القانون تعريف الأموال أو الأصول الواردة بالمادة (-1 بند "و") ليشمل جميع الأصول المادية والافتراضية وعائداتها

والموارد الاقتصادية وجميع الحقوق المُتعلقة بأيٍ منها وعَدَّدَ بعض الأدوات القانونية المُنشئة لتلك الحقوق. وشمل الأصول الافتراضية، وذلك بالإضافة إلى العناصر التى شملها التعريف الوارد بالنص القائم، وقصد من ذلك توافق القانون مع التعديلات التى طرأت على منهجية التقييم عن مجموعة العمل المالي ذات الصلة بالأصول الافتراضية ومُقدمي الخدمات. كما استبدل القانون المقصود بتمويل الإرهاب الوارد بالمادة 3 ليشمل الأموال والأصول الناتجة عن أي نشاط إرهابي فردي أو جماعي مُنظم أو غير مُنظم فى الداخل أو الخارج بشكل مُباشر أو غير مُباشر. وأضاف الدعم المُتمثل فى توفير مكان للتدريب أو ملاذ آمن لإرهابي أو أكثر أو تزويدهم بأسلحة أو مُستندات أو بأية وسيلة مُساعدة أخرى من وسائل الدعم أو التمويل، أو السفر مع العلم بذلك ولو لم يُكن لها صلة بالعمل الإرهابي، وذلك بالإضافة إلى العناصر التى يشملها التعريف الوارد بالنص القائم، وقصد من ذلك توافق القانون مع المعايير الدولية فى تحديد مدلول تمويل الإرهاب بمعنى يستوعب حالة وقوع الفعل الإرهابي أو عدم وقوعه وأكثر من ذلك ولو لم تكن له صلة مباشرة بالعمل الإرهابي.استبدل القانون أيضاً المادة (13) الخاصة بتجريم تمويل الإرهاب بهدف شمول التجريم تمويل الإرهاب بقصد سفر أفراد الدولة غير دولة إقامتهم أو جنسيتهم لارتكاب العمل الإرهابي أو التخطيط أو الإعداد له أو المُشاركة فيه، أو تقديم العون أياً كان شكله كما ساوى فى النشاط بين الجريمة التى تقع بواسطة جماعة إرهابية أو شخص اعتباري، حتى تشمل الأنشطة الإرهابية للأشخاص الاعتباريين أيضاً توسيعاً لنطاق التجريم.

وأضافت مادته الثالثة إلى القانون رقم 94 لسنة 2015 المشار إليه فقرة ثالثة إلى المادة 39، أوجبت الحكم بغرامة إضافية تُعادل قيمة الأموال والأصول المُبيَّنَة بالفقرة الأولى من هذه المادة التي استخدمت 2015.

مجلس الانتقالي الجنوبي في مكافحة الارهاب أو خصصت للاستخدام فى العمل الإرهابي، إذا تعَذَّر ضبط الأموال أو تم التصرف فيها للغير حسن. من ناحية أخرى، وبالنظر لأهمية تجفيف منابع الإرهاب ومكافحة مصادر تمويله، فقد صدر القانون رقم 80 لسنة 2002 بشأن مكافحة غسل الأموال والمُعدل بالقرار بقانون رقم 36 لسنة 2014، والذي جاء ليُواكب التطورات السريعة في مجال تمويل العمليات الإرهابية، وكذلك التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي FATF. وصدرت لائحته التنفيذية رقم 80 لسنة 2002 في 9 يونيو 2003 بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء 951 لسنة 2003، وآخرها القرار رقم (457) لسنة 2020 والتي تهدف إلى وضع أُطُر تفصيلية وتفسيرية لأحكام القانون المذكور وتعديلاته، فضلاً عن مُواكبة المُستجدات في المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي.

وفي إطار المراجعة الدورية للتشريعات الخاصة بمنظومة مكافحة الإرهاب لتطويرها وتحديثها بما يواكب المستجدات، شهد عام 2020 تعديل بعض أحكام القانون رقم 80 لسنة 2002 بشأن مكافحة غسل الأموال، وذلك بموجب القانون رقم 17 لسنة 2020، حيث أقرت التعديلات الآتي:

استبدال عبارة "الأموال أو الأصول" بكلمة "الأموال" أينما وردت في القانون المذكور، وذلك تماشيا مع التعديلات التي طرأت على منهجية التقييم الخاصة بمجموعة العمل المالي ذات الصلة بالأصول الافتراضية ومقدمي الخدمات من ناحية، واتساقا مع التعديلات التي استحدثها المشرع على تعريف "الأموال" الوارد في القانون رقم 8 لسنة 2015 بشأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين، والقانون رقم 94 لسنة 2015 بشأن مكافحة الإرهاب.

تم تحديد "الجهات" في مادة (١/ بند /ى) حيث نصت على أن المقصود بالجهات هي "الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها أو تمويل الإرهاب التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

إضافة المادة 14 مكرر بشأن أحوال المصادرة المقررة وسبل التصرف في حالة اختلاط المتحصلات عن الجرائم بأموال مكتسبة من مصادر مشروعة، حيث نصت المادة الجديدة على " فإذا اختلطت المتحصلات بأموال اكتسبت من مصادر مشروعة، فيصادر منها ما يعادل القيمة المقدرة لها أو للوسائط المستخدمة أو التي أعدت لاستخدامها في جرائم غسل الأموال أو الجرائم الأصلية. ويحكم بغرامة إضافية تعادل قيمة الأموال أو الأصول في حالة تعذر ضبطها أو في حالة التصرف فيها إلى الغير حسن النية."

إضافة المادة 17 مكررا حول التدابير التحفظية التي تشتمل على التجميد أو الحجز. تعديل المادة 16 مكررا بشأن الإجراءات التي يجوز اتخاذها ضد المخالفين، والتي من بينها توجيه تنبيه/ الإلزام بإزالة المخالفة واتخاذ إجراءات تصحيحية خلال مدة محددة/ منع مزاولة الأعمال أو تعليقها أو تقييدها أو وقف النشاط وذلك لمدة لا تجاوز سنة.

إضافة المادة 9 مكرر التي تنص على أن "تلتزم جميع الجهات، كل فيما يخصه، بالاحتفاظ بإحصائيات شاملة تضمن فاعلية وكفاءة نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك كله على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون."

إضافة المواد (18 مكرر- 18 مكرر -1 18 مكرر -2 18 مكرر 3) بشأن تنظيم وتعزيز التعاون القضائي في مجال جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها أو تمويل الإرهاب.

تجدر الإشارة كذلك إلى تعديل أحكام القانونين رقم 396 لسنة 1956 في شأن تنظيم السجون ورقم 182 لسنة 1960 في شأن مكافحة المخدرات، وذلك بموجب القانون رقم 19 لسنة 2020، بما يقر عدم سريان أحكام الإفراج تحت شرط الواردة في قانون تنظيم السجون على المحكوم عليهم لارتكابهم أي من الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم 80 لسنة 2002 حول مكافحة غسل الأموال، وقانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015.

يُكَمِّل هذه التشريعات القانون رقم 175 لسنة 2018 في شأن مُكافحة جرائم التقنية المعلوماتية والذي جاء ليُشدد الحصار على الجرائم الإرهابية من خلال تجريم أي فعل اختراق أو اعتداء على الأنظمة المعلوماتية للدولة أو أي فعل آخر باستخدام الوسائل المعلوماتية من أجل تسهيل ارتكاب جرائم إرهابية. ويُضاف لما تقدم، قانون رقم 14 المُعدل بالقانون رقم 95 لسنة 2015 بشأن التنمية المُتكاملة لشبه جزيرة سيناء، والذي ينظم عملية تملك الأراضي والعقارات والاستثمار في سيناء.

من ناحية أخرى تسري أحكام القانون رقم 149 لسنة 2019 لتنظيم مُمارسة العمل الأهلي على المؤسسات الأهلية المصرية والمنظمات الإقليمية والأجنبية غير الحكومية، وذلك لدعم العمل الأهلي بمظلة قانونية تُيسر على الجمعيات الأهلية العمل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية من أجل دعم خطط التنمية المُستدامة. وفي الوقت نفسه، فإن القانون يُكافح كل أنشطة التمييز والعنف والإرهاب. وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 104 لسنة 2021 بخصوص اللائحة التنفيذية للقانون المذكور والتي نظمت ضوابط عدم استغلال العمل الأهلي في ممارسة أية أنشطة إرهابية أو أنشطة غسل أموال، ومن أبرز ما جاء بها المادة 41 التي تشير إلى حق الجمعيات في تلقي الأموال النقدية من داخل الجمهورية من أشخاص طبيعية أو اعتبارية مصرية أو منظمات أجنبية غير حكومية مصرح لها بالعمل داخل مصر وفقًا لأحكام القانون مع عدم الإخلال بأحكام قوانين مكافحة الإرهاب وغسل الأموال، والمادة 172 التي تلزم الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلي والجهات التي تحتفظ ببيانات أو معلومات عن مؤسسات المجتمع الأهلي بإتاحتها للجهات المعنية وذلك لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية، كما تلتزم كذلك بوضع آليات تضمن التبادل الفوري مع أي جهة مختصة للمعلومات أو البيانات ذات الصلة التي تحتفظ بها، وأيضا المادة 182 التي تشترط ألا يكون المتطوع في العمل الأهلي من المدرجين على قوائم الإرهاب.

تحرص الدولة على تضمين القوانين الجديدة ما يلائم من النصوص التشريعية التي تتعلق بترسيخ منظومة مجابهة الإرهاب وتمويله ومكافحة جرائم غسل الأموال، حيث ألزم القانون رقم 18 لسنة 2020 بشأن تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي في مادتيه 12 و16 الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكى وكذا مقدمي التمويل الاستهلاكي المرخص لهم بمزاولة هذا النشاط بمراعاة القواعد والمعايير الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك التعليمات الصادرة من وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبعد التنسيق مع الجهات المعنية.

كما جاء القانون رقم 194 لسنة 2020 بشأن إصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي ليحدد آليات مكافحة الإرهاب وتمويله وغسل الأموال في المادة 141 التي تخول النائب العام أو من يفوضه من المحامين العامين الأول على الأقل أن يأمر مباشرة بالاطلاع أو الحصول على أي بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأمانات أو الخزائن المنصوص عليها في المادة (١٤٠) من هذا القانون أو المعاملات المتعلقة بها إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة وتمويل الإرهاب. كما تنص المادة 180 على أن يعمل المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي على تنمية المهارات في الأعمال المصرفية والمالية والنقدية والقانونية ونظم وخدمات الدفع وتكنولوجيا وأمن المعلومات ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك للعاملين بالبنك المركزي والبنوك والجهات العاملة في هذه المجالات بهدف مسايرة التطور العالمي وترسيخ قواعد العمل المهني السليم.

من ناحية أخرى، صدر عدد من القرارات التي تعضد من المنظومة المصرية لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال، من بينها قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 23 لسنة 2020 بشأن الضوابط الرقابية الخاصة بقوائم العقوبات والقيود المالية المستهدفة في مجال مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية،

وقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 2 لسنة 2021 بشأن الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، وكذلك قرار وزير التجارة والصناعة رقم 38 لسنة 2020 المنظم للضوابط الرقابية لسماسرة العقارات فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

التشريع الجزائري:

دمج المشرع الجزائري في المادة 87 مكرر من قانون العقوبات، الأعمال الإرهابية بالأفعال التخريبية وعرفها بأنها:» كل عمل يستهدف أمن الدولة، والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي، عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي:(24)

بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو انعدام الأمن من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المس بممتلكاتهم.

رقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق والتجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية.

الاعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونبش أو تدنيس القبور.

الاعتداء على وسائل المواصلات والنقل و الملكيات العمومية والخاصة والاستحواذ عليها أو احتلالها دون مسوغ قانوني.

الاعتداء على المحيط أو إدخال مادة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو إلقائها عليها أو في المياه الإقليمية من شأنه جعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعة في خطر

عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام.

عرقلة سير المؤسسات العمومة أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتهم أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات. .

التشريع الاردني:

عرف الارهاب في الفقرة المادة 147 من قانون العقوبات لعام 2001م بانه استخدام العنف او التهديد باستخدامه اي كانت بواعثه واغراضه يقع تنفيذا لعمل فردي او جماعي يهدف الاخلال بالنظام العام او تعريض حياتهم وامنهم للخطر او الالحاق الضرر بالبيئة او المرافق والاملاك العامة او الخاصة او المرافق الدولية والبعثات الدبلوماسية او تعريض الموارد الوطنية للخطر او التعريض او تعطيل احكام الدستور وقوانينه.

التشريع العراقي

لقد عرف قانون مكافحة الارهاب العراقي الارهاب بأنه: كل فعل اجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة مستهدفا فرداً او مجموعه افراد او منظمات او مؤسسات رسمية كانت او غير رسمية اوقع اضراراً بالممتلكات العامة او الخاصة بهدف الاخلال بالنظام العام والامن والاستقرار والوحدة الوطنية أو ادخال الخوف والفزع والرهبة في نفوس الافراد واثارة الفوضى والنزاعات في البلد تحقيقاً لغايات ارهابية(25)

التشريع اليمني

استهلت اليمن تقريرها الى لجنة مكافحة الارهاب بمجلس الامن الدولي (الوثيقة (204/2002) بالإشارة الى انه نظرا لأنه لم يتم تحديد مفهوم الارهاب بعد وحيث ان قرار مجلس الامن الدولي رقم(1373) الصادر بتاريخ 28 / 9/ 2001م لم يتضمن

(24) قانون العقوبات في ضوء الممارسة القضائية، أحسن بوسقيعة، الطبعة -2- ، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2001، ص 39.
(25)ينظر: المادة (1)من قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم13 لسنة 2005

تحديد مفهوم الارهاب لذلك فان اعداد هذا التقرير يستند الى الالتزامات التي ارتبطت بها اليمن وبموجب الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب لعلام 1998م والتي ميزت بين الارهاب والكفاح المسلح ومن هنا ف26إن المشرع اليمني لم يضع تعريفا محددا للإرهاب وانما اورد طائفة من الجرائم نظرا لخطورتها كما هي مبينة في النصوص القانونية الواردة في قانون الجرائم والعقوبات رقم 12 لسنة 1992 اذ نصت المادة 138 منه بانه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات من عرض للخطر عندا وسيلة من وسائل النقل البرية او البحرية او الجوية او عطل سيرها باي طريقة وكذا القانون رقم 122 لسنة 1993 والخاص بالطيران المدني وفي عام 1998 عمد المشرع اليمني الى اصدار قانون رقم 24 الخاص بمكافحة جرائم الاختطاف والتقطع اذ تندرج في العقوبات على الجرائم الارهابية وفقا لحجم المصلحة المراد حمايته(27) .

(26)) دراسة حول تشريعات مكافحة الارهاب في دول الخليج العربية واليمن ا صدارات الامم المتحدة / فينا 2009 ص 126

(27)) ينظر: نص المواد (137- 138- 139- 142- 144- 147- 301) من القرار الجمهوري رقم 212 لسنة 1992 م

المطلب الثالث

الجهود السياسية والديبلوماسية للمجلس الانتقالي الجنوبي لمكافحة الإرهاب

يعد شعب الجنوب من أكثر الشعوب تضررا من الإرهاب حيث إن أول عمليات تكفير وإرهاب في العالم توجه ضد شعب بأكمله منذ مطلع التسعينات وشعبنا في الجنوب يعاني الإرهاب والتطرف السياسي المتلبس بالدين لغرض احتلال ثروات الجنوب ومنذ تلك اللحظة وشعبنا في مواجهة مباشرة وعمل بكل جهده في تقويض ما يُسمى بالجماعات "المُتأسلمة"، وفي مقدمتها جماعة "الإخوان" الإرهابية، التي تَتَّخذ من الدين ستاراً لتحقيق مآربها السياسية في فرض نموذج تكفيري ينحرف عن صحيح الدين ومبادئه السمحة على المجتمع، ويشمل إسقاط مُؤسسات الدولة الوطنية على غرار ما شهدته عدد من دول المنطقة، حيث بدا جلياً للكافة أن جماعة الإخوان الإرهابية تمثل المنبع الرئيسي الذي انبثقت عنه كافة الجماعات الإرهابية، على اختلاف مُسمياتها، واستمدت منه المبادئ الفكرية المتطرفة الدموية التي أرساها الإرهابيان "سيد قطب" و"حسن البنا" مثل "الحاكمية" و"الجاهلية"، و"أستاذية العالم

لقد مثل الرئيس القائد اللواء/ عيدروس بن قاسم الزبيدي، القائد العسكري البارز ومؤسس المقاومة الجنوبية، وصانع أول انتصار على المليشيات الحوثية، عين بقرار من الرئيس عبدربه منصور هادي، محافظا للعاصمة الجنوبية عدن في السابع من ديسمبر (كانون الأول) 2015 ، خلفا لمحافظ عدن اللواء جعفر محمد سعد الذي اغتيل في تفجير إرهابي استهدف موكبه في جولد مور بالتواهي يوم الـ30 من نوفمبر (تشرين الثاني) 2015م

وقد كان تعيين الزبيدي محافظا لعدن، واللواء شلال شائع مديرا للأمن، كمهمة انتحارية في ظل تزايد الهجمات الإرهابية العنيفة التي ضربت العاصمة وأوقعت مئات الضحايا اغلبهم مدنيون. وكان تنظيم إخوان اليمن المتحكم في الرئاسة الحكومية، غير راضٍ عن تعيين الزبيدي محافظا لعدن، نظرا لتاريخه الوطني ومطالبته منذ وقت مبكر باستعادة دولة الجنوب، ناهيك عن انه أحد المحكوم عليهم بالإعدام من قبل تحالف نظام علي عبدالله صالح واخوان اليمن في الحرب الأولى على الجنوب صيف العام 1994م.

لقد تولى عيدروس السلطة في عدن وأغلب مديرياتها تحت سيطرة عناصر إرهابية، وتعرض لأكثر من 4 محاولات اغتيال، منها 3 بعربات مفخخة، تبناها ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية. وفي منتصف مارس 2016م أطلقت قوات الأمن في عدن عملية عسكرية واسعة لتأمين مديرية المنصورة بعد سلسلة من أعمال القتل والاغتيال شبه اليومي من قبل المسلحين، وفي اليوم التاسع والعشرون من نفس الشهر استكملت القوات الأمنية العملية وسيطرت بالكامل على المديرية.

شهدت مدينة عدن انهيار كاملاً في الخدمات الأساسية، ومنها انقطاع خدمة الكهرباء لفترات طويلة جداً، وعلى إثر ذلك التدهور المتسارع وصمت الحكومة اليمنية، غادر عيدروس عدن إلى الامارات العربية المتحدة في مهمة عمل وأثمرت جهوده عن دعم الإمارات لكهرباء عدن بمولّدات وتجهيزات لازمة بخمسين ميجا وات

استطاع عيدروس وفي أول إنجاز من نوعه في بلد ظل غارقاً في الفساد، من انتزاع منشأة النفط في منطقة حجيف بعد مرور أكثر من 16 عاماً من خصخصتها لمصلحة رجل الاعمال اليمني توفيق عبد الرحيم، هذا الحراك التنموي الذي قام به محافظ عدن، لم يرق بكل تأكيد لتنظيم الإخوان الحاكم، الذي وظف الإعلام المحلي للنيل منه وعرقلة جهوده التي كان الهدف منها إعادة عدن إلى وضعها الطبيعي قبل وحدة 1990م.

فعمل الإخوان على محاولة اثارة الفوضى واغلاق مجاري مياه الصرف الصحي وقطع خطوط نقل الطاقة، وانابيب المياه، لمحاولة تأليب الشارع ضد المحافظ الذي كانت توجه له تهمة السعي لانفصال الجنوب.

وقد أعلنت حكومة اليمن المؤقتة وعلى لسان وزير الخارجية الأسبق عبدالملك المخلافي أنهم يعرقلون نهوض عدن العاصمة، حتى لا يشجع نهوضها واستقرارها على «الانفصال». على الرغم من الحملة الإعلامية والسياسية التي طالت شخص الزبيدي، الا انه ظل محافظا على علاقته بالرئيس هادي، حيث نظم في الأول من ديسمبر (كانون الأول) 2016م، مظاهرة حاشدة مؤيدة للرئيس عبدربه منصور هادي في ساحة العروض بعدن، نددت بخطة الأمم المتحدة للسلام في اليمن ورفضت مقترحات المبعوث

الدولي لليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد.

في الـ10 من سبتمبر (أيلول)2016م، دعا محافظ عدن اللواء عيدروس الزبيدي محافظ عدن إلى سرعة تشكيل كيان سياسي ويطالب الرئيس هادي بدعم خيارات الجنوبيين، معتبرا ان تشكيل الكيان السياسي هدفه مقارعة قوى اليمن الشمالي، وان يكون نداً قويا للتيارات السياسية في اليمن الشمالي؛ وهو الأمر الذي اثار غضبا إخوانيا واسعاً.

وكان يهدف الزبيدي من دعوته لـ «إعلان الكيان السياسي في الجنوب للتعبير عن تطلعات الجنوبيين وان يكون ممثلهم في الحكومة وفي أي مفاوضات سياسية مستقبلية».هذه الدعوة اثارت غضبا إخوانيا واسعاً، الأمر الذي كشف خريطة التحالفات اليمنية بما فيها ميليشيات الحوثي، والتي وقفت إلى جانب التنظيم الحاكم في اليمن، حيث تبين ان لا خلاف بين هذه القوى عندما يتعلق الأمر بالجنوب.

وبعد هذه الدعوة تزايدت حدة العنف في الجنوب وشهدت العاصمة عدن سلسلة هجمات واغتيالات طالت كوادر جنوبية بارزة، لكن هذا لم يعرقل المضي في تشكيل الكيان السياسي الجنوبي. وحين أدرك حكام «الرئاسة اليمنية» أن لا خيار امامهم في مواجهة عيدروس الزبيدي، سوى إقالته من منصب محافظ عدن، وهو ما جعل الحكام يختارون الـ27 من ابريل (نيسان) 2017م، موعداً لذلك، وهو اليوم الذي تحل فيه ذكرى اعلان تحالف الحرب الأولى على الجنوب في العام 1994م.

في الساعات الأولى ليوم الـ27 من أبريل (نيسان الأسود)، أصدر الرئيس عبدربه منصور هادي، قراراً أقال بموجبه كلاً من وزير الدولة هاني بن بريك، ومحافظ عدن اللواء عيدروس قاسم الزبيدي، ومحافظ حضرموت اللواء أحمد سعيد بن بريك، ومحافظ شبوة اللواء أحمد حامد الملس، ومحافظ سقطرى اللواء سالم السقطري، واختيار التاريخ كان هدفه تقديم رسالة للجنوبيين ان «تطلب الأمر سوف نعاود شن حربا أخرى على الجنوب والسيطرة عليه، مذكرين بتلك الحرب التي انتهت بهزيمة القوات الجنوبية، واحتلال القوات اليمنية الشمالية لكافة مدن الجنوب.

ولم يعلق الزبيدي على قرار اقالته، بل مضى في تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي أعلن عن تأسيسه عقب تفويض شعبي واسع شهدته العاصمة عدن يوم الـ4 من مايو (آيار) 2017م، والذي عرف بإعلان عدن التأريخي، والذي اعقبه تشكيل قيادة سياسية للجنوب، بزعامة الرئيس عيدروس قاسم الزبيدي وعضوية 26 عضوا مثلوا محافظات الجنوب، يوم الـ11 من نفس الشهر، وهو اليوم الذي شهد ميلاد المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي اكتسب زخما سياسيا كبيرا على المستويين الإقليمي والدولي، واعترضت اطراف إقليمية، ابرزها «قطر وإيران وتركيا»، واذرع محلية في اليمن كالحوثيين والإخوان، والذين رأوا في المجلس انه عبارة عن «حكومة انفصالية»، يجب مقاومتها.

في الـ21 من مايو (أيار) من نفس العام، شهدت العاصمة عدن تفجير مجهولين مخزن الأسلحة في مصنع الغزل والنسيج في حي المنصورة، والـ 13 يوليو (تموز)، نفذ مسلحون عملية سطو مسلحة على فرع البنك الأهلي في المنصورة، قُتل على إثرها مدير البنك عبدالله سالم النقيب.

وكردة فعل على إعلان عدن التأريخي، شنت أطرافا إقليمية حملة شعواء على المجلس الانتقالي الجنوبي والأجهزة الأمنية، ونشرت العديد من المزاعم، من بينها «قضايا السجون السرية»، التي خرجت حكومة هادي، إلى نفيها ودحضها، لكن الأمر استمر إلى العودة لاستهداف رموز جنوبية محسوبة على المجلس الانتقالي الجنوبي، بالتصفيات الجسدية او بالحرب الإعلامية.

في يوم الـ 17 من أغسطس (آب) 2017، عبر المجلس الانتقالي الجنوبي عن ادانته لهجوم إرهابي استهدف مدنيين في شارع لارامبلا، بمقاطعة برشلونة الإسبانية مما أدى إلى مقتل 13 شخصاً، أعلن لاحقا تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، مسؤوليته عن الهجوم.

وأعرب المجلس عن تضامنه مع الحكومة الاسبانية والشعب الإسباني ضد الإرهاب.. مؤكدا أن هذه الهجمات لن تنحى إرادة الحكومات والشعوب فى محاربة الإرهاب. ودعا المجلس جميع الدول إلى اتخاذ خطوات جادة وفورية للقضاء على الإرهاب واستهداف مصادر تمويله.

في الـ22 من أغسطس (آب)، دشن الرئيس عيدروس الزبيدي العمل رسميا بالموقع والشعار الرسميين للمجلس الانتقالي الجنوبي، كخطوة أولى من خطوات عدة سينفذها المجلس على طريق إنشاء مؤسسة إعلامية متكاملة تضم قناة فضائية وإذاعة وصحف مقروءة.

في الـ27 من أغسطس (آب) 2017م، أصدرت هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي بياناً هاماً بخصوص حالة الانفلات الأمني، والعمليات الإرهابية التي طالت العسكريين والمدنيين في وادي حضرموت المحتل من قبل المنطقة العسكرية الأولى، وأكد الانتقالي الجنوبي حينها «انه بات جلياً أن بقاء الجيوش اليمنية المسيطرة على وادي حضرموت ينذر بتفاقم الانهيارات الامنية المريعة».. داعيا من وصفهم بالاشقاء في دول التحالف العربي الى التدخل الفوري والعاجل لإنهاء ذلك الوجود العسكري الذي يمثل انتهاك صارخ وواضح لأهداف عاصفة الحزم والأمل، علاوة على دوره في محاولة النيل من استقرار مجتمع حضرموت وتفكيكه وزعزعة أمنه.

وقال المجلس حينها «ان مواجهة الإرهاب والحرب عليه تستدعي قرارات صارمة ومواقف واضحة من الجميع، مجددا دعوته لدول التحالف العربي الى إعادة النظر بعين فاحصة على دور القيادة المركزية للحكومة اليمنية في حضرموت. وشدد على أهمية حماية التجربة الأمنية الناجحة في حضرموت الساحل التي طالما عملت الاطراف السياسية داخل الحكومة اليمنية على عرقلتها وافشالها فقط لأنها حضرمية جنوبية»

وجاء في البيان أيضاً «لم يكن التآمر على حضرموت حادثاً عرضياً ولا موضوعاً عابراً. انما خطط مدروسة وعمليات ممنهجة تقودها أذرع إرهابية واحزاب بارغماتية داخل بيت الحكومة اليمنية المؤقتة، بدأت بنهب حضرموت لعقود، مروراً بتسليمها للإرهاب وانتهاء بإبعاد ابنائها الشرفاء من إدارتها وقيادتها. وطالما تآمرت هذه الأطراف وهذه الشخصيات على حضرموت إبّان حكم نظام المخلوع للبلاد.

واليوم، نؤكد على ان من نهب حضرموت سابقاً سيظل جزء من الفساد القائم حتى وان دخل في عباءة الحكومة اليمنية المؤقتة، وسيبقى ركناً أساسياً من اركان التعطيل والتخريب والدمار، احزاب شيطانية وشخصيات خرجت من صفوف الشرّ والدمار، والتفرج على دور هذه الأحزاب وهذه الأطراف يعد ذنباً لا يُغتفر، وتاريخاً لا تمحيه الأيام وتغيير المواقف. وعلى هذا الأساس، نعتقد ان الويلات التي جلبها هؤلاء لحضرموت وللجنوب بشكل عام لن تستمر، لأن الخيارات متعددة والصبر سيبلغ منتهاه عند لحظة ما.

ان الدور السلبي الذي مارسته حكومة اليمن المؤقتة في الجنوب بشكل عام وفي العاصمة عدن وحضرموت على وجه الخصوص قد ساهم في تسهيل زعزعة الأمن وتدمير المنجزات التي تحققت. هذا الدور السلبي الذي تمثلّ في فشل الحكومة في تأمين أدنى متطلبات المواطن البسيط، ناهيك عن الفشل الذريع في توفير الخدمات بل والتعمد في حرمان الناس وتعذيبهم هناك، بالإضافة الى الدور الأمني والعسكري الذي فشل في تأمين الناس وعرقلة عمل قوات الأمن وقوات النخبة في بسط الأمن والأمان. تقودها أطراف عسكرية داخل معسكر الحكومة اليمنية المؤقتة، أطراف طالما استمرأت نهب خيرات بيحان وشبوه لعقود من الزمن وتصر على استمرار ذلك على حساب دماء الجنوبيين في بيحان شبوه.

وازاء هذه الجرائم التي ترتكب في بيحان فان المجلس الانتقالي يستهجن اصرار قيادة المنطقة العسكرية الثالثة على بقاء بعض الألوية هناك متفرجة على ما يحصل دون تحريك ساكن، بالإضافة الى رفضها إمداد وتموين اللواء 19 مشاه والمقاومة المتواجدة على خط النار في جبهات القتال المشتعلة.

إن المجلس الانتقالي الجنوبي وانطلاقا من شعوره الكبير بالمسؤوليه تجاه الشعب الذي فوضه اذ يدعو الاشقاء في دول التحالف العربي الى التحقيق العاجل فيما يحدث، وينوه ان ما تقوم به الحكومة اليمنية المؤقتة في بيحان انما هو صورة واضحة من صور التدمير المتعمد لإنجازات عاصفتي الحزم والأمل. فلا يمكن ان تتحدث الحكومة اليمنية المؤقتة عن ابواب صنعاء، وهي فاتحه ابواب بيحان على مصراعيها امام هذه الميليشيات الرعناء.

كما يدعو المجلس دول التحالف العربي الى اعادة ترتيب الاوراق العسكرية في بيحان .. فبيحان لا تحتاج الا الى التحرير، ونحن أهلٍ لخوض غمار معركة تحريره بالشراكة مع اهله الأبطال. فهذه أرضنا وهذا تاريخنا وحقنا غير المنقوص».

في الـ13 سبتمبر (أيلول) 2017م عقدت في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف ندوة خاصة عن القضية الجنوبية والذي نظمتها المجموعة الجنوبية المشاركة في الدورة ال ٣٦ لمجلس حقوق الإنسان، وقدمت في الندوة أربع اوراق الورقة الاولى للأستاذ « عبدالرحمن المسيبلي » والذي تحدث عن الوضع العام لحالة حقوق الانسان في الجنوب والدور السلبي للجنة الوطنية التابعة للحكومة اليمنية في تبني وانصاف الجنوب وقضايا حقوق الإنسان التي ارتكبت بحق الشعب الجنوبي من

قبل مليشيات الحوثي وصالح.

وكانت الورقة الثانية للمحامي صالح النود بعنوان المبررات لحق تقرير المصير للشعب الجنوبي كما قدمت الدكتورة سناء مبارك ورقة حملت عنوان الجذور الاجتماعية والاقتصادية للقضية الجنوبية وكذلك ورقة ارسلها الاستاذ محمد الهدار بعنوان «الحل لأزمة الجمهورية اليمنية: نموذج سقطرى".

وفي اليوم نفسه، بارك الانتقالي للقوات الجنوبية بالانتصارات التي حققتها في المنطقة الوسطى بأبين ضد الجماعات الإرهابية.. مؤكدا أن الانتصار على الإرهاب لن يتم إلا بالانتصار على حركة إخوان اليمن، كما نبارك عمليات صقور الحزام الأمني وقوات التدخل السريع الجنوبية ضد الجماعات الإرهابية في المنطقة الوسطى بمحافظة أبين وعموم محافظات الجنوب، والتي تتم بإسناد من دول التحالف العربي على رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة.

في الـ 6 أكتوبر (تشرين الأول) 2017، هاجم ارهابيون بسيارة ملغومة قوات الحزام الأمني في أبين، مما ادى إلى استشهاد وجرح 11 جنديا بالإضافة الى إصابة قائد القوات هناك أبو عبدالله الشنيني

كما كانت عمليات اغتيال رجال الدين واحدة من أبرز الحروب الانتقامية التي شنتها القوى اليمنية المناهضة للمجلس الانتقالي الجنوبي، ففي الـ11 من أكتوبر (تشرين الأول) 2017م، اغتال مسلحون من تنظيم الإخوان الشيخ الداعية ياسين العدني أمام وخطيب مسجد الشيخ زايد في العاصمة الجنوبية عدن، والذي كان يشغل منصب رئيس دائرة التوجيه المعنوي في قوات الحزام الأمني المتخصصة في مكافحة الإرهاب، وعلى اثر عملية الاغتيال، باشر القوات عملية التقصي والتحقيق، وضبط متهمين، وهم مسؤولون بارزون في حزب الإصلاح الإسلامي في عدن

وفي الـ12 من الشهر ذاته، اغتال مسلحون مجهولون، القيادي السلفي وإمام وخطيب مسجد «عبد الرحمن بن عوف»، الشيخ فائز فؤاد، في حي التقنية، أمام منزله بست طلقات نارية، وفي الـ18من الشهر ذاته، اغتال ارهابيون الشيخ فهد اليونسي، إمام وخطيب مسجد «الصحابة»، اثناء ذهابه لصلاة الفجر في المسجد، وفي الـ22 من الشهر نفسه، نجا الشيخ محمد علي الناشري من محاولة اغتيال فاشلة، وفي فجر 28 أكتوبر (تشرين الأول)، اغتيال إرهابيون إمام وخطيب جامع «سعد بن أبي عادل الشهري»،

وقد طال الاستهداف أكثر من 20 عملية، مسببة حالة من الرعب في صفوف رجال الدين، وقد أكدت تقارير صحافية ان السبب وراء استهداف رجال الدين السلفيين في عدن، يرجع إلى خشية الإخوان من تسيدهم على المشهدين السياسي والعسكري، خاصة بعد بروز السلفيين في معركة التصدي للميليشيات الحوثية التي اجتاحت الجنوب في مارس (آذار) 2015م.

في الـ10 من أكتوبر (تشرين الأول) 2017م، أكد المبعوث الدولي الى اليمن السيد أحمد ولد الشيخ ان لا استقرار في اليمن دون حل القضية الجنوبية. وقال في احاطته لمجلس الأمن «إن تحقيق السلام والاستقرار والمساءلة عن الجرائم المرتكبة دون حل جميع القضايا وابرزها قضية الجنوب، مؤكدا انه في الجنوب لا تزال المظالم السابقة والدعوات إلى حل القضية الجنوبية مستمرة ولا شك أنها تحتاج حلولا جذرية».

في مساء الـ13 من أكتوبر (تشرين الأول) 2017م، بينما كان الجنوبيون يستعدون لإحياء ذكرى ثورة 14 أكتوبر، كان تنظيم الإخوان يخطط لأكبر عملية إرهابية في العاصمة، لكن قوات الأمن ومكافحة الإرهاب، تمكنت من احباط العملية قبل ساعات من بدء فعالية مركزية حضرها أكثر من مليون شخص، امتلأ بهم شارع الشهيد مدرم بالمعلا.

وقد اكدت تقارير دولية على ان قوات مكافحة الإرهاب نجحت في احباط العملية الإرهابية التي كان يخطط لها ان تكون الأعنف. وقد اعتقلت قوات مكافحة الإرهاب على خليفة هذه المخطط عضو مجلس محلي عن الحزب الإخواني، وذلك غداة مداهمة مقر لـ "الإخوان" ومصادرة أسلحة ومتفجّرات كانت بداخله وتوقيف عشرة من عناصر الحزب.

وكشفت صحف دولية من بينها صحيفة العرب عن تخطيط العناصر التي تمّ ضبطها لاستهداف فعالية الجنوب من خلال سيارة مفخخة وعبوات ناسفة وإطلاق نار من فوق الأسطح لإرباك المشهد وإحداث حالة من الفوضى في عدن التي قالت الصحيفة إنها تدرّجت نحو استعادة استقرارها وتجاوز مخلّفات الحرب التي شهدتها، بجهد أساسي من قوات أمنية مدرّبة ومؤطّرة ومسلّحة من التحالف العربي، ما سحب البساط من تحت أقدام ميليشيات حزب الإصلاح وجماعات متشدّدة متعاونة معه».

وتبين إن من بين المقبوض عليهم عناصر ينتمون لتنظيم داعش، كانوا يتحصنون في أحد مقرات حزب الإصلاح التابع لجماعة الإخوان المسلمين في مديرية القلوعة بعدن وعثر بحوزتهم على عبوات ناسفة ومواد متفجرة، وجاءت العملية الأمنية بعد ساعات من اغتيال خطيب مسجد الشيخ زايد في منطقة عبدالعزيز بعدن بواسطة عبوة ناسفة وضعت في سيارته.

وأكدت الصحيفة حينها «أن جماعة الاخوان في اليمن سعت لعرقلة جهود مكافحة الإرهاب في عدن والمحافظات الجنوبية من خلال تحصين الإرهابيين سياسيا وإعلاميا ومحاولة إظهار اعتقال المتورطين بقضايا إرهابية تارة بأنه "استهداف سياسي" لحزب الإصلاح، وطورا عبر اتهام التحالف العربي والأجهزة الأمنية المدعومة من قبله بانتهاك حقوق الإنسان واختلاق قصص مفبركة عن وجود سجون سرية وممارسة عمليات تعذيب والترويج لذلك عبر الإعلام المساند للإخوان وفي مقدّمته قناة الجزيرة القطرية التي باشرت بشنّ حملة منسّقة ضد التحالف العربي وتشويه الدول المشاركة فيه.

واستبعد الصحافي ورئيس تحرير صحيفة "اليوم الثامن" الصادرة في عدن صالح أبوعوذل في تصريح لـ "العرب" وجود خلفية سياسية لاعتقال عناصر متورطة في مخططّات إرهابية. وقال إنّ "القضية أمنية بحتة لا تستهدف حزبا سياسيا بغض النظر عن توجهاته وأنشطته، لكن ضبط عناصر بحوزتهم أسلحة ومتفجرات إجراء أمني اعتيادي يحصل في أي مكان في العالم".

ونقل الصحافي ذاته عن مصادر أمنية في عدن قولها إنه تم التحقيق مع تلك العناصر وقدمت اعترافات، مضيفا "في كل الأحوال هو إجراء أمني، وما يحدث من هالة حوله دليل إدانة على تورط حزب الإصلاح في السعي لإثارة الفوضى في عدن". وأكدت تقارير استخباراتية أمريكية تورط إخوان اليمن، ومن خلفهم قطر في تلك الهجمات الدامية التي ضربت الجنوب، وهو ما أوضحه تقرير أميركي نشر في الـ30 أكتوبر (تشرين الأول) 2017، كشف عن عمليات رصدتها المخابرات الأميركية تقوم من خلالها قطر بتمويل الجماعات المتطرفة باليمن، عبر حزب الإصلاح (فرع الإخوان باليمن).

التقرير الصادر عن وحدة من الاستخبارات الأميركية قال إن وثائق تمت مصادرتها في 29 يناير 2017 من قبل القوات الأميركية خلال إنزال مباغت في محافظة البيضاء التي تعد الوكر الأبرز لتنظيم القاعدة، عن علاقة التجمع اليمني للإصلاح المدعوم من قطر بعملية التسليح لتنظيم القاعدة الإرهابي وعمل وصول المواد المتفجرة إليه والمستخدمة في تفخيخ السيارات والعبوات والأحزمة الناسفة.

هذه الهجمات والعمليات الإرهابية، لم تثن المجلس الانتقالي الجنوبي في المضي بتشكيل كياناته السياسي، ففي ذكرى ثورة الـ 14 أكتوبر (تشرين الأول) 2017م، ألقى رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي اللواء عيدروس الزُبيدي، كلمة هامة بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين لثورة 14 أكتوبر المجيدة أمام الجماهير الجنوبية المحتشدة من مختلف مناطق ومحافظات الجنوب في ساحة شارع الشهيد مدرم بالمعلا، قال فيها «إن من علامات الانتقال من مرحلة إلى مرحلة جديدة ما حدث من تحول تاريخي في مسار القضية الجنوبية بمفهومها الوطني، بالتفويض الشعبي وإعلان المجلس الانتقالي الجنوبي الممثل لجوهر القضية ومشروعها الاستقلالي، لإنجاز مهام إحقاق الاستحقاق الوطنية السياسية في إطار مداخل حل الأزمة السياسية اليمنية. ذلك التحول الذي عمل أعداء الجنوب ومازالوا يعملون من أجل إحباطه، وزرع الألغام في طريقه، وتشتيت الرأي العام الجنوبي وتشكيكه، لكنهم فوجئوا بعمق وعي الشعب وإيمانه بقضيته التي لم تكن وليدة عام أوعامين وإنما هي مرحلة نضالية طويلة آن لشعب الجنوب أن يرى نتائجها واقعاً ملموساً لينطلق نحو مستقبله التنموي الآمن المستقر.

وخاطب الزبيدي الجماهير المحتشدة قائلا «تدركون أجندات الخديعة السياسية التي تُمارَس ضد إرادتنا الحرة، بأساليب مختلفة، يتداخل فيها السياسي بالعسكري، والخدمي والمعيشي، بغرض إنهاك الشعب وإحباطه سياسياً، من أجل حرف مسار القضية الوطنية الجنوبية، وإعادة تصفيرها، وتحويلها إلى قضية مطلبية حقوقية، ليسهل بعد ذلك إفراغها من محتواها الوطني، تمهيداً لإعادة نظام الاحتلال بصيغ مراوغة، عبر استغلال اللحظة الرخوة التي تشتبك فيها قنوات عديدة، كضرورة مرحلية، في مواجهة المشروع الانقلابي الذي اختطف شرعية الدولة اليمنية، وهيمن على عاصمتها السياسية.

وأعلن الزبيدي عن تأسيس الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي وتتكون من (303) ثلاثمائة و ثلاثة أعضاء من كافة محافظات الجنوب وشرائحه المجتمعية، وهي أعلى سلطة مشرّعة في المجلس الانتقالي الجنوبي. ودعا للتصعيد الشعبي ضد حكومة بن دغر المستضافة مؤقتاً في عدن بعد فشلها في الخدمات وممارسة العقاب الجماعي ومحاولة إعادة القوات الشمالية التي أخرجها شعبنا بالمقاومة المسلحة، وتغذية النزعة المناطقية، ومحاولة ضرب الجنوب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بدلاً من إنجاز مهام تحرير عاصمة الشرعية السياسية ومحاربة الانقلابيين وحليفهم المخلوع صالح، ونهيب بأبناء شعبنا التحرك الفاعل

لإنجاح برنامج التصعيد الشعبي الذي سيتم إعلانه خلال الأيام القليلة القادمة.

وأشاد الرئيس الزبيدي بمضمون الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد المبعوث الأممي إلى اليمن، ولاسيما الفقرة الخاصة بحل القضية الجنوبية حلاً جذرياً، ونؤكد في هذا السياق ترحيب المجلس الانتقالي الجنوبي بفتح مكتب المبعوث الأممي في عدن واستعدادنا التام لإنجاح جهوده من أجل إيقاف الحرب وإحلال السلام الشامل

سادساً: استنكار الحملات الإعلامية المغرضة والمسيئة لدول التحالف العربي ولاسيما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة من قبل وسائل الإعلام القطرية والأدوات الإعلامية اليمنية الممولة من قطر وإيران لتشويه دور التحالف العربي وشيطنته في الجنوب واليمن ولاسيما الدور المشرف الذي تنهض به دولة الإمارات في مكافحة الإرهاب. كما نجدد استنكارنا لما تقوم به المليشيات المدعومة من إيران وقوات حليفها المخلوع في عمليات زعزعة للأمن والسلام في الإقليم والمنطقة، وما تحاوله من اعتداءات متكررة على المناطق الجنوبية، ولاسيما بيحان ومكيراس وكرش ووادي حضرموت.

سابعاً: التزام المجلس الانتقالي الجنوبي بالحفاظ على مكتسبات الحراك الجنوبي والمقاومة الجنوبية وتعزيز مبدأ التسامح والتصالح الجنوبي لتحقيق أهداف وتطلعات شعب الجنوب في التحرر الشامل وإقامة دولته الفيدرالية المستقلة كاملة السيادة، ورفض أي مشروع ينتقص من الإرادة الجنوبية الحرة واستحقاقاتها».

في الـ15 الشهر ذاته تحدث الرئيس عيدروس الزبيدي لوفد من منظمة أوكسفام ممثلة بـ»مدير برنامج العاصمة عدن» محمد فرح ادم ومديرة السياسات والمناصرة دينا المأمون، عن المشاريع التي يمكن أن تقدمها المنظمة في أطار محافظات عدن ولحج والضالع، والعمل الذي تقوم به المنظمة والخطط المستقبلية للمنظمة وكيفية التنسيق مع المجلس الانتقالي الجنوبي كشريك مهم ومساعد لتنفيذ أعمال المنظمة.

في الـ17 الشهر ذاته بعثت هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي ممثلة برئيس المجلس القائد عيدروس قاسم الزُبيدي، برقية عزاء ومواساة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة قيادة وحكومة وشعباً وأسر ضحايا الطيارين التابعين للقوات المسلحة الإماراتية اللذين استشهدا، نتيجة تحطم طائرتهما إثر خلل فني أثناء أداء مهمتهما ضمن قوات التحالف في اليمن.

وفي الـ21 الشهر ذاته دشنت هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي برئاسة القائد اللواء عيدروس قاسم الزُبيدي، الجمعية الوطنية والقيادة المحلية للمجلس في العاصمة عدن تحت إشراف عضو المجلس رئيس الدائرة المالية المهندس عدنان الكاف.

وفي الـ30 نوفمبر (تشرين الثاني)، تشكلت الجمعية الوطنية الجنوبية، وضمت في عضويتها 303 عضوا يمثلوا الطيف السياسي والمجتمعي الجنوبي. وجاء الإعلان عن تشكيل الجمعية الوطنية الجنوبية، كخطوة استباقية، لمنع انعقاد مجلس النواب اليمني المنتهي ولايته في العام 2009م، وحاول الحوثيون وحكومة اليمن المؤقتة، إعادة احيائه مجدداً، لكن دون ان يكتمل النصاب لأي منهما.

وحظي الإعلان الجنوبي بإجماع وطني كبير، وكان ذلك ظاهرا من خلال المشاركة الجماهيرية الكبيرة في الفعاليات والمظاهرات التي دعا لها المجلس بعد ذلك، وعمل المجلس الانتقالي على مبدأ الشراكة الوطنية، واتاح لكل الجنوبيين الاطلاع على ما يتخذ في المجلس من قرارات، ويتم اختيار وترشيح أشخاص لشغل مناصب في المجلس بناء على التوافق، ويتولى – حاليا – المسؤولية في الهيئة الرئاسية للمجلس وفي الجمعية الوطنية أشخاص، لهم دور سياسي، واجتماعي، وثقافي مؤثر في مناطقهم وفي الجنوب عموما.

تنظيم داعش يتوعد في فيلم نشرته قنوات على شبكة الانترنت، المجلس الانتقالي الجنوبي، بدعوى انه حركة انفصالية، وقد جاءت تهديدات داعش بالتزامن مع حملة إعلامية واسعة شنت من قبل التيارات السياسية المدعومة من قطر، وهي كثيرة، يقع الإخوان في طليعتها.

لم يتوقف الأمر عند الحرب الإعلامية، فقد عاودت حكومة أحمد عبيد بن دغر إلى استخدام «سياسة العقاب الجماعي» على سكان عدن، ناهيك عن انها شرعت في نهب موارد العاصمة الجنوبية، وقد استخدم جزء من موارد العاصمة في تمويل حرب إعلامية ضد المجلس الانتقالي الجنوبي.

اعمال النهب للموارد، اغضبت المحافظ الذي جاء بعد عيدروس الزبيدي، الشيخ عبدالعزيز المفلحي، الذي قدم استقالته،

يوم الـ16 من نوفمبر (تشرين الثاني)2017م، احتجاجا على نهب مقدرات وموارد العاصمة عدن.

وقد أكد المفلحي في بيان استقالته «أن أحمد عبيد بن دغر نهب ما يفوق الـ5 مليار ريال يمني»، من موارد العاصمة، في حين أكدت تقارير صحافية ان بن دغر الذي اقيل لاحقا وأحيل للتحقيق، نهب أموال صرفت من التحالف العربي لإنشاء مشاريع في البنية التحتية. وجاء في بيان استقالة محافظ عدن «وجدت نفسي في حرب ضارية مع معسكر كبير للفساد، كتائبه وحصونه محمية بحراسة يقودها رئيس الحكومة أحمد عبيد بن دغر، سارق الماء من افواه الناس».

في الـ5 من نوفمبر (تشرين الثاني) 2017م، شهدت العاصمة الجنوبية عدن، أعنف هجوم شن تنظيم مفترض، بعد حملة إعلامية واسعة لإعلام الإخوان الممول قطرياً، وقد تركز الهجوم على مقر إدارة البحث الجنائي التابع لشرطة عدن، وقد اسفر الهجوم عن استشهاد 18 شخصا واصابة 28 جريحاً، بينهم مدنيون كانوا معتقلين على ذمة قضايا جنائية.

وقد برر التنظيم المفترض حينها العملية بأنها جاءت ردا على اعتقال قوات الأمن في لحج للمسؤول المالي للتنظيم المتطرف والمدعوم، لكن عملية البحث الجنائي لم تكن الوحيدة، فقد نجحت قوات الحزام من افشال عمليات انتحارية بسيارات ملغومة، كانت معدة لاستهداف مقرات الحزام الأمني.

وفي الـ23 من الشهر ذاته وصل رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي اللواء عيدروس قاسم الزُبيدي بلدة عزان في محافظة شبوة، بعد زيارته لمحافظة أبين، وقد حظي باستقبال رسمي وشعبي كبيرين، وقد تم اغتيار بلدة عزان للتأكيد على حالة الأمن والاستقرار فيها، بعد تحريرها من تنظيم القاعدة التي كان يتخذها معقلا رئيسيا له.

وفي اليوم التالي القى الرئيس عيدروس الزبيدي كلمة هامة أمام الجماهير التي احتشدت في شبوة

حيا من خلالها أبناء شبوة الأصالة، وادوارهم النضالية والوطنية التي اجترحوها على مدى سنوات الثورة والمقاومة ضد قوى الاحتلال اليمني، وضد جحافل الغزاة الباغيين وأذرعهم الإرهابية المدحورة، مؤكدا ان شبوة كانت رائدة وسبّاقة في احتضان ملتقيات التصالح والتسامح الجنوبي وانطلاق مارد الحراك السلمي الجنوبي المبارك، والمقاومة الجنوبية البطلة.

وخاطب الرئيس الزبيدي قائلا «أيها الأحرار في شبوة الشموخ لقد بلغ عبث الحكومة اليمنية المؤقتة حدوداً يصعب تحملها وإزاء ذلك فإن شعبنا على امتداد الجنوب لن يقف مكتوف الأيدي، وسيكون له القول الفصل في إيقاف ذلك العبث الممنهج وإحباط مؤامرات التركيع الهادفة لإعادة فرض الاحتلال ومنظومات الفساد والإفساد، ومن هنا نؤكد للجميع أننا لن نكون إلا مع شعبنا وتصعيده الوطني رفضاً لتلك الحكومة ومشاريعها الإذلالية النهبوية المدمرة.

وبنفس اليوم وصل الرئيس عيدروس قاسم الزُبيدي ومعه عدد من أعضاء المجلس إلى محطته الثانية مدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت، في موكب ضخم وغير مسبوق ووسط استقبال شعبي كبير عقب زيارة محافظة شبوة وتدشين الجمعية الوطنية والقيادة المحلية للمجلس، وذلك في إطار برنامج زيارة قيادة المجلس الانتقالي التي تشمل عدد من محافظات الجنوب.

وسار الموكب الضخم لقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي انطلاقاً من مدينة عزان مروراً بمنطقتي بلحاف وبئر علي في شبوة، وواصل الموكب طريقه مروراً بعدد من المناطق والمدن صوب مدينة المكلا، وسط ترحيب شعبي من السكان والأهالي.

وفي الـ 25 من أكتوبر 2017 وجه الرئيس عيدروس قاسم الزُبيدي، كلمة تاريخية لأبناء حضرموت، أكد فيها على حقهم بالتعبير عن إرادتهم وانتزاع حقوقهم وبسط سيطرتهم على أرضهم، كما وجه الشكر والتقدير لقوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة نظير مواقفها المشرّفة إزاء الجنوب والجنوبيين.

وخلال ترؤسه اللقاء الموسع لهيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي بالهيئات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية بحضرموت، قال القائد الزُبيدي: نشكر أبناء حضرموت الماضي والحاضر والمستقبل، حضرموت الشموخ والإباء التي كانت دولة في الماضي وستبقى دولة في المستقبل بإذن الله.

وأكد أن الجنوب بدون حضرموت ليس جنوباً، ونحن أقوياء بجنوب حضرموت التاريخ والحضارة والأصالة، كما أن حضرموت ذكرت في القرآن وهي ميزة من الله سبحانه وتعالى، ولذا لا يستطيع أحد تجاهل حضرموت، وقال: كلنا حضرموت وجنوبنا حضرموت فلا أسهب بكلمة حضرموت ولكن أصبحت حضرموت جزءاً من العقيدة الجنوبية.

قال: نتطلع إلى أن تكون هناك دولة فيدرالية للجنوب وكل محافظة تحكم نفسها، فحضرموت هي قلب الجنوب النابض

وستكون كما يريد أبنائها، وأن قوات النخبة ستسيطر على جميع حضرموت بما فيها الوادي، والمجلس الانتقالي الجنوب لن يبخل وسيكون معهم بالصفوف الأولى إذا طلب منا أبناء حضرموت ذلك لتصفية ما تبقى من قوات الاحتلال، ونحن نقولها بالفم المليان ستأتي اللحظات التي ينتمي أبناء الجنوب لحضرموت وستأتي اللحظة التي يلبون النداء لحضرموت في أي لحظة لتصفية الإرهاب بالوادي.

ومن جانبه أكد عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي اللواء الركن أحمد سعيد بن بريك، أن المجلس يمتلك مشروعاً وقادته وشعب الجنوب هم أصحاب الأرض، وأن المجلس الانتقالي هو الممثل للجنوب والجنوبيين، وأن قادة وأبطال الجنوب والمجلس يحملون أكفانهم على أكفهم في سبيل تحقيق الهدف المنشود المتمثل باستعادة الجنوب.

وبنفس اليوم واصل رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس قاسم الزُبيدي، تدشين أعمال الجمعية الوطنية والقيادة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي بمحافظات الجنوب، حيث دشن اللواء الزُبيدي، من ساحة خور المكلا أعمال الجمعية الوطنية والقيادة المحلية للمجلس في محافظة حضرموت.

وفي الـ30 من الشهر ذاته وقفت هيئة الرئاسة أمام عدد من القضايا المتصلة بتفاعلات الأوضاع في كافة محافظات الجنوب، وعبّرت هيئة رئاسة المجلس خلال مناقشتها لنتائج زياراتها لمحافظات شبوة وحضرموت والمهرة عن تثمينها لنتائج هذه الزيارات التي جاءت في إطار استكمال هيئات المجلس وإشهار قياداته المحلية في محافظات الجنوب.

وفي الـ31 من الشهر ذاته، استقبل رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي الرئيس عيدروس قاسم الزُبيدي، في مقر إقامته بمدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت عدد من ممثلي شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة في حضرموت بحضور عضو المجلس الانتقالي الجنوبي اللواء الركن أحمد سعيد بن بريك، أكد الرئيس الزُبيدي، حرص قيادة المجلس الانتقالي على الاهتمام بشريحة ذوي الاحتياجات الخاصة ومختلف الفئات والشرائح المجتمعية في حضرموت والجنوب بشكل عام.

والتقى الرئيس عيدروس الزُبيدي، معدّي النشيد الوطني الجنوبي من أبناء مديرية الشحر الشاعر محمد سالم بن داؤود والملحن حسين سعيد بايعشوت.

وفي اللقاء اقترح الشابان الشاعر بن داؤود والملحن بايعشوت، إمكانية إعادة تسجيل النشيد مجدداً في إحدى الدول العربية، وبالمقابل أوصى الرئيس الزُبيدي، عضوة المجلس رئيسة الدائرة الثقافية بالمجلس الدكتورة منى باشراحيل، بالإشراف على إنجاز المقترح.

وأشاد باللمسات الإبداعية للشابين بايعشوت وبن داؤود في إعداد النشيد الوطني الجنوبي، وشدد على ضرورة إشراف الدائرة الثقافية على إعادة عملية تسجيل النشيد الجنوبي بجودة ممتازة وعالية، وتقديمه بطريقة نموذجية تليق بالجنوب وتضحيات أبنائه في سبيل استعادة دولة الجنوب كاملة السيادة.

في الفاتح من نوفمبر (تشرين الثاني) 2017م، أكد الرئيس عيدروس الزُبيدي، أنه لا خوف بعد اليوم على القضية الجنوبية، وأن أبواب المجلس الانتقالي مفتوحة لكل جنوبي، كون المجلس لا يقصي أحد، وذلك انطلاقاً من حرصه على ضمان مشاركة الجميع في بناء دولة الجنوب وعاصمتها عدن.

وفي الـ5 من الشهر ذاته، نعى المجلس الانتقالي الجنوبي ببالغ الحزن والأسى شهداء إدارة أمن العاصمة عدن الذين قضوا نحبهم أثناء تأدية واجبهم في سبيل الحفاظ على أمن وطمأنينة وسلامة المواطنين.

وقال عضو هيئة الرئاسة المتحدث الرسمي باسم المجلس الانتقالي الجنوبي سالم ثابت العولقي في بيان صادر عن المجلس: يتقدم المجلس الانتقالي الجنوبي بصادق العزاء والمواساة لأسر الشهداء وذويهم بهذا المصاب الجلل، سائلاً المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته وأن يلهم أهلهم وذويهم الصبر والسلوان.

وأشاد المجلس الانتقالي الجنوبي بالدور البطولي الذي تقوم به أجهزة الأمن الجنوبية في مجال مكافحة الإرهاب والقضاء عليه وتجفيف منابعه، كما استذكر المجلس التضحيات الجنوبية العظيمة في هذا الشأن، سيما وأن العمليات الإرهابية التي تستهدف الجنوبيين بشكل دائم، لم تكن ورقة سياسية جديدة، فطالما كان الإرهاب البغيض أداة استخدمها أعداء الإنسانية والدين والقانون والقيم، من أجل محاربة الجنوبيين واخماد صوتهم والقضاء على أحلامهم وتطلعاتهم.

وفي الـ7 من الشهر ذاته، عقدت هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، لقاءاً في مدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت برئاسة عضو المجلس اللواء الركن أحمد سعيد بن بريك وحضور عدد من أعضاء المجلس مع ممثلي شريحة رجال المال والأعمال والمستثمرين في محافظة حضرموت.

وناقش اللقاء عدداً من القضايا الهامة ذات الصلة بتداعيات إقدام حكومة اليمنية المؤقتة برئاسة أحمد عبيد بن دغر، بافتعال الأزمات المختلفة التي تشمل تدهور وهبوط العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وارتفاع الأسعار وعدم توفر المشتقات النفطية، وذلك لمعالجة الأوضاع المتدهورة الراهنة، وتخفيف معاناة المواطنين من خلال تكاتف جهود الجميع، وفي إطار تبني المجلس للمقترحات الإيجابية لقيادة سفينة الوطن إلى بر الأمان.

وفي العاشر من الشهر ذاته، زار رئيس هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي الرئيس عيدروس الزُبيدي، قائد قوات النخبة الشبوانية الرائد محمد البوحر وعدد من الأفراد المصابين بالمواجهات ضد الإرهابيين خلال مواصلة عمليات تطهير محافظة شبوة من الإرهاب، والذين تم نقلهم للعلاج بمدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت.

وفي الـ11 من نوفمبر (تشرين الثاني) 2017، عاد الرئيس الزبيدي والوفد المرافق له إلى العاصمة عدن، وفي اليوم التالي الـ12 من نوفمبر (تشرين الثاني)، استعرض الرئيس الزُبيدي في اجتماع هيئة الرئاسة تقرير شامل حول الزيارات الميدانية الناجحة والإيجابية التي قامت بها رئاسة المجلس إلى محافظات شبوة وحضرموت والمهرة، وما تم خلالها من لقاءات مختلفة وتدشين أعمال الجمعية الوطنية والقيادة المحلية للمجلس في المحافظات وافتتاح مقرات المجلس بالمحافظات الثلاث.

كما ناقش الاجتماع تداعيات الأزمات المفتعلة من حكومة اليمن المؤقتة وفي مقدمتها أزمات تدهور الاقتصاد وانهيار العملة المحلية أمام العملات الأجنبية وغلاء الأسعار وانعدام الخدمات الأساسية والمشتقات النفطية، وتأثير ذلك بشكل سلبي على مختلف شرائح وفئات المجتمع ومضاعفة معاناتهم.

وفي اليوم ذاته، قام الرئيس عيدروس قاسم الزُبيدي ومعه عدد من أعضاء المجلس، اليوم، بزيارة تفقدية لجرحى الهجوم الإرهابي الذي استهدف إدارة البحث الجنائي وجرحى قوات الحزام الأمني في الحرب ضد الإرهاب بمديرية المحفد في محافظة أبين، والذين يتلقون جميعهم العلاج في عدد من مستشفيات العاصمة عدن.

وفي الـ13 من الشهر ذاته واستمرارا لفعاليات المجلس الانتقالي الجنوبي واحتفاء بذكرى الثورة الجنوبية ١٤ اكتوبر والاستقلال الجنوبي في الثلاثين من نوفمبر، شهدت العاصمة الالمانية برلين لقاءً تشاورياً لأبناء الجنوب في دول الشين جين الأوروبية.

وقد عقد هذا اللقاء بمشاركة الدكتور عيدروس النقيب رئيس دائرة العلاقات الخارجية في المجلس الانتقالي الجنوبي.

افتتح اللقاء من قبل الدكتور سعيد الجريري بالوقوف دقيقة حداد وقراءة الفاتحة على ارواح شهداء الثورة الجنوبية إلى ذلك كلمة اللجنة التحضيرية من قبل الدكتور فتحي الدبيش رئيس الجالية الجنوبية في المانيا تعرض فيها لمراحل الإعداد والتحضير لهذا اللقاء.

وفي الـ16 دشن الرئيس عيدروس قاسم الزُبيدي، أعمال الجمعية الوطنية والقيادة المحلية للمجلس الانتقالي في محافظتي لحج والضالع في مهرجان جماهيري حاشد مشترك احتضنته مدينة الحوطة عاصمة لحج.

وقد أكد عدد من أعضاء هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، أن المجلس برئاسة الرئيس عيدروس قاسم الزُبيدي، خلال زياراته الميدانية التاريخية التي انطلقت من العاصمة عدن إلى عدد من المحافظات الجنوبية التي شملت شبوة وحضرموت والمهرة ولحج قد قطع شوطاً كبيراً في طريق استكمال بناء دوائر وهيئات المجلس الانتقالي.

وفي الـ18 الشهر ذاته، استكملت هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة الرئيس عيدروس الزبيدي، تدشين أعمال الجمعية الوطنية والقيادة المحلية في المحافظات الجنوبية.

واحتضنت مدينة زنجبار عاصمة محافظة أبين، مهرجانا جماهيريا حاشدا بمناسبة تدشين المجلس الانتقالي الجنوبي في أبين بمشاركة أعضاء المجلس الانتقالي وممثلي التيارات والمكونات والنقابات الجنوبية والمشاركين من داخل وخارج أبين، ورفع المشاركون أعلام الجنوب والشعارات المؤيدة للمجلس الانتقالي، وهتفوا يا عيدروس سير سير ونحن جنودك للتحرير.

وأكد الرئيس الزبيدي «تلك القوى الإرهابية أرادوا لأبين أن تكون شوكة في خاصرة الجنوب، ولكن أبين أبت إلا أن تنتصر

على خفافيش الظلام، فكان انتصارها ملحمة بطولية بحجم إرادة أبين وانتمائها الأصيل للمشروع الوطني الجنوبي التحرري.

وفي الـ24 من (نوفمبر تشرين الثاني)، بعثت هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي ممثلة بالرئيس عيدروس قاسم الزُبيدي، برقية عزاء ومواساة إلى جمهورية مصر العربية قيادة وحكومة وشعباً، وبمقدمتهم الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، بضحايا تفجير إرهابي استهدف، مصلين خلال أدائهم صلاة الجمعة في أحد مساجد محافظة سيناء.

وفي الـ 29 من نوفمبر (تشرين الثاني) 2017م، استهدف مجهولون مبنى وزارة المالية بخور مكسر خلف مقتل مدني واصابة أربعة أخرين، وقد جاء التفجير عقب عملية احراق سابقة لوثائق الوزارة المالية، واعتبر الهجوم على انه جزء من مخططات عرقلة عمل المجلس الانتقالي الجنوبي، فيما إذا مضى نحو إقامة حكم ذاتي في الجنوب، وهو ما قد يواجه مشكلة بعد احراق كل ملفات الوزارة.

وفي الـ26، دشنت دائرة العلاقات الخارجية للمجلس الانتقالي الجنوبي ممثلة بسفير المجلس الانتقالي السفير عبدالسلام السقلدي في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بحضور مندوبين من جميع الولايات المتحدة الأمريكية، وبمشاركة فعالة ومميزة من حيث الحضور والتمثيل.

وفي الـ28 قام نائب رئيس هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي الشيخ هاني بن بريك، بتقديم واجب العزاء لأسرة الشهيد كمال الضالعي، الذي استشهد إثر هجوم إرهابي جبان استهدف، منزل قائد ائتلاف المقاومة أديب العيسي، في العاصمة عدن.

كما زار الشيخ بن بريك، قائد ائتلاف المقاومة «العيسي» الذي يتلقى العلاج في إحدى مستشفيات عدن، واطمأن على صحته جرّاء تعرضه لإصابة في الهجوم الإرهابي الغادر، ونقل له تحايا رئيس هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي الرئيس عيدروس قاسم الزُبيدي، وأمنياته بالشفاء العاجل له وبقية المصابين، كما نقل له تعازي قيادة المجلس باستشهاد قاسم العيسي.

وفي الـ30 من نوفمبر (تشرين الثاني)، نظم المجلس الانتقالي الجنوبي، مهرجاناً جماهيرياً احتفاءاً باليوبيل الذهبي الذكرى الـ 50 لعيد الاستقلال الوطني 30 نوفمبر، في ساحة الشهيد خالد الجنيدي بمدينة كريتر في العاصمة عدن، وذلك بمشاركة رئاسة وأعضاء هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي يتقدمهم رئيس المجلس الرئيس عيدروس قاسم الزُبيدي، ونائبه الشيخ هاني بن بريك، وبمشاركة واسعة لأبناء شعب الجنوب من مختلف مناطق ومدن ومحافظات الجنوب.

ووجه الرئيس الزُبيدي خلال الاحتفالية رسائل مهمة منه»: التأكيد على وقوف الجنوب الثابت والدائم ضد الإرهاب ومموليه وداعميه، كما نؤكد مواصلة العمليات ضد داعش والقاعدة في مدن وقرى الجنوب، حتى تطهيره كاملاً من تلك النبتة الشيطانية القاتلة، ونؤكد في الوقت نفسه أن بقاء الحالة الأمنية الهلامية في وادي حضرموت وما يشهده من اغتيالات مستمرة ضد الآمنين يستدعي خطوة متقدمة بالتعاون مع التحالف العربي لتنظيف المنطقة من حواضن الإرهاب ذات الأقنعة المتعددة.

وإن المجلس الانتقالي الجنوبي وهو يؤكد على ثوابت القضية الجنوبية، فإنه يؤكد انفتاحه للحوار مع المؤسسات الدولية والدول الفاعلة من أجل تقديم رؤيته للحل السياسي الشامل، بما يحقق السلام وينهي الحرب، ويضع الأسس الحقيقية لمرحلة ما بعد الحرب، بما يضمن استحقاقات الجنوب الوطنية، وينهي سيناريوهات أي حروب محتملة وفق قاعدة الفيد والاستقواء والاستباحة، فنحن في الجنوب لسنا دعاة حرب ولا فيد ولا استقواء ولا استباحة وإنما نحن رُسُل سلام ومحبة ووئام واستقرار وتنمية.

وأن أي حل سياسي ينتقص من قضية شعب الجنوب وحقه في استعادة قراره المستقل، لا يمكن أن يؤسس لأي سلام منشود في اليمن والمنطقة، فاستحقاقات شعب الجنوب ليست هامشاً أو جزءاً من ملف تنازع فرقاء أو شركاء النظام اليمني المتصارعة على السلطة في صنعاء، وأي حلول تقفز على ما أفرزته الحرب من قوى فاعلة على أرض الجنوب، سيكون مصيرها الفشل الذريع، فالجنوبيون لن يقبلوا ولن يساوموا تحت أي ظرف على إرادتهم ودماء شهداتهم وتضحياتهم من أجل تحرير أرضهم واستعادة قرارهم الوطني الحر بلا تبعية بأي شكل من الأشكال لأي نظام سياسي يمني يعيد ترتيب حصص الفرقاء الشركاء في صنعاء.

وإن الجنوب عمق استراتيجي للأشقاء في العمق العربي والإقليمي، ولقد أثبتت المعركة أن النموذج الجنوبي عنوان للانتصار، وأن علاقته بالتحالف العربي لم تكن في يوم من الأيام مبنية على مخاتلة أو مراوغة، بقدرما كانت شراكة حقيقية على الأرض من أجل دحر قوى الانقلاب والإرهاب، وسيظل الجنوب حليفاً استراتيجياً، فالمعركة بالنسبة إليه ليست تكتيكاً آنياً، ولكنها

استراتيجية وجود وحرية وكرامة وسيادة وتنمية وبناء ومستقبل مشترك.

سادساً: إننا في المجلس الانتقالي الجنوبي لمدركون ما تحاوله القوى المتربصة وتسعى إليه بوسائل مختلفة لضرب مشروعنا الوطني التحرري الذي لا يقبل المساومة أو الابتزاز بأي شكل من الأشكال، أو محاولات جر الجنوب إلى مربع العنف العبثي، بضرب الجنوبيين ببعضهم بعضاً، ومثلما فشلت هذه القوى نفسها في المحاولات السابقة خلال أكثر من عشرين عاماً فإنها ستتهافت وتسقط أمام إرادة وطنية جنوبية صلبة تستمد قوتها من وعيها الحقيقي بعدالة قضيتها، ومن وفائها للهدف الذي ارتقى في سبيله الشهداء الأبرار، المتمثل في إنجاز شروط الاستقلال وبناء الدولة الجنوبية الفيدرالية الكاملة السيادة.

وفي الـ30 بعث عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي أحمد حامد لملس، برقية عزاء ومواساة إلى قائد قوات النخبة الشبوانية - محور العلم العقيد محمد صالح القاحلي، ومنه إلى أسر الشهداء، عزاهم فيها، باستشهاد 5 أفراد من أبطال قوات النخبة الشبوانية الذين تعرضوا لكمين إرهابي غادر على مدخل مدينة عتق.

في الـ 5 من ديسمبر (كانون الأول) 2017م، التقى نائب رئيس هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي الاستاذ هاني بن بريك، في العاصمة عدن، فريق منظمة الصليب الأحمر الدولي برئاسة مندوب المنظمة كارلوس بتايوس.

وخلال اللقاء، رحّب نائب الرئيس بممثلي المنظمة الدولية برئاسة كارلوس بتايوس، والمسؤول الميداني ميشيل عاطف، ومنسق المنظمة صلاح البيضاني ومحمد سومو.

وأكد الشيخ بن بريك، على أهمية الشراكة بين المجلس الانتقالي الجنوبي والمنظمات الدولية بما فيها الصليب الأحمر الدولي، مشيداً بالدور الإنساني الذي تقوم به منظمة الصليب الأحمر الدولي.

وفي الـ14 استكملت هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي في اجتماعها بالعاصمة عدن، برئاسة الرئيس عيدروس قاسم الزُبيدي، مناقشة مشروع النظام الأساسي للمجلس.

كما تطرق الاجتماع إلى لوائح وضوابط مشروع النظام الأساسي للمجلس تمهيداً لعرضه على الجمعية الوطنية للمصادقة عليه وإقراره.

ويحدد النظام الأساسي للمجلس الانتقالي الجنوبي العلاقة فيما بين هيئة رئاسة المجلس والجمعية الوطنية والمجلس الاستشاري، وعمل دوائر وهيئات المجلس.

وفي الـ15 أشاد اللواء عيدروس قاسم الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي بالانتصارات العظيمة التي تحققت في مديريات بيحان شبوة، مباركاً هذا التقدم العسكري الكبير الذي استهدف الميليشيات الحوثية التي جثمت على بيحان لما يقارب الثلاثة أعوام.

وفي الـ 23 ديسمبر (كانون الأول) 2017م، دشنت الجمعية الوطنية للانتقالي بعدن أولى جلساتها بالإعلان عن تعيين اللواء أحمد سعيد بن بريك رئساً للجمعية، ونيابة أنيس لقمان، وأعلن خلالها كذلك عن تشكيل وزارة الدفاع الجنوبية.

ولم يكن قرار تعيين الميسري الوحيد، الذي جاء كردة فعل متوقعة من الحكومة اليمنية المؤقتة تجاه انعقاد اول اجتماع للجمعية الوطنية الجنوبية «البرلمان»، فقد أصدر هادي قراراً أقال بموجه آخر ثلاثة أعضاء في هيئة رئاسة المجلس الجنوبي من مناصبهم وهم: وزير النقل مراد الحالي، ومحافظ لحج ناصر الخبجي، ومحافظ الضالع فضل الجعدي، وهي القرارات التي أكد تقارير صحافية دولية أنها سياسية ناتجة عن موقف موحد للحكومة التي يتحكم فيها تنظيم «الإخوان» الموالي لقطر.

وكان واضحا القرارات التي اتخذتها الرئاسة اليمنية بانها «هروب نحو المحور القطري التركي»، فقد شملت القرارات تعيين صالح الجبواني وزيرا للنقل، وهو المعروف بمواقفه العدائية تجاه دول التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات، وكذلك تعيين اللواء علي مقبل صالح محافظا للضالع، والعميد أحمد عبدالله التركي محافظاً لمحافظة لحج، والأخير يشاع عنه أنه احد القيادات العسكرية الموالية للجنرال الإخواني علي محسن الأحمر، الأمر الذي عزز ذلك بعض مواقفه التي جاءت مناهضة للمجلس الانتقالي الجنوبي.

صعدت الحكومة اليمنية التي يتحكم فيها الإخوان، سياسيا ضد المجلس الانتقالي الجنوبي، الا ان الأخير رد بتوسيع نشاطه من خلال افتتاح مكاتب في الإقليم والعالم، وهي مكاتب تعمل على ابراز القضية الجنوبية، وشرح دور الجنوب وقواته العسكرية

والأمنية في مكافحة الإرهاب.

وبدأ الميسري والجبواني بمباشرة مهامهما في عدن، بفتح علاقات مع «انقرة العدو اللدود للسعودية ودول الخليج»، والهجوم على دول التحالف العربي.

ولعل هجوم الميسري على أبوظبي يوم الـ7 من (أبريل نيسان) 2018م، يؤكد على توجه الحكومة اليمنية صوب المحور التركي القطري الإيراني، بالتزامن مع اشداد الأزمة العربية الخليجية مع الدوحة التي جرى مقاطعتها في العام 2017م.

اتهام الميسري، للإمارات بمنع هادي من العودة إلى عدن، تكررت في مطلع مايو (أيار) 2018م، حين عاد لاتهام أبوظبي مجدداً، ولكن على استحياء، حين طلب من صحافية مصرية اجرت معه مقابلة في عدن «إن عليها اغلاق الكاميرا، قبل ان يوجه اتهاماته للإمارات العربية المتحدة، وقد اعتبرت تصريحاته التي سربتها الصحافية المصرية، دليل على عدم وجود أي دليل مع الوزير اليمني لإدانة الإمارات باحتلال عدن ومنع هادي من العودة الى العاصمة الجنوبية عدن.

هجوم الميسري على الإمارات، قد يجعل التحالف العربي يغض الطرف عن علاقته التي كلف بفتحها مع الجانب التركي، وهو ما تبين حين أرسل نحو 15 ضابطا «جميعهم إخوان» للتأهيل في تركيا، وكان ذلك بتنسيق مع مدير مكتب الأحمر والملحق العسكري اليمني في انقرة العميد عسكر زعيل، المشرف على عملية تأهيل تركيا لضباط الداخلية والدفاع الموالين لتنظيم الإخوان.

ووصف موقع وزارة الداخلية اليمنية على شبكة الانترنت، تركيا بالدولة الشقيقة، حين تحدث عن ارسال يوم الـ8 من أبريل (نيسان) 2018م، 15 ضابطا من الرتب الإشرافية، إلى جمهورية تركيا الشقيقة، للمشاركة في دورة تدريبية خاصة بالعمل الأمني.

وقد كشف وكيل وزارة الداخلية لقطاع التدريب والتأهيل اللواء الركن د. رياض الفقير، عن اهتمام وزير الداخلية المهندس أحمد الميسري بالتدريب والتأهيل، وعن دور السفارة التركية في السعودية بعملية التسهيل في ارسال الضباط المتدربين، وشكر كذلك الملحق العسكري العميد عسكر زعيل.

لم يقف الأمر عند ارسال ضباط يمنيين للتأهيل في تركيا، بل باشرت انقرة في ارسال مسؤولين في وزارة الداخلية التركية إلى عدن، واستقبلهم الميسري في كل مرة.

ويمكن الحديث حول الرابط بين انقرة وعدن، بأن الأولى دأبت على اراسل أدوات الموت للأخيرة، ففي يوم السبت الثالث من نوفمبر (تشرين الثاني) 2012 ضبطت الأجهزة الأمنية سفينة تجارية قادمة من تركيا محمّلة بثلاثة آلاف مسدس كاتم للصوت موضبة بصناديق كرتون خاصة بالبسكويت، كانت في طريقها للتنظيمات الإرهابية التي كانت تحتل مدن جنوبية، وتقيم فيها إمارات خاصة بها.

وليس بعيدا عن شحنة الموت هذه، فقد عادت انقرة إلى ارسال شحنة موت أخرى لعدن، ففي يوم الثلاثاء 25 يوليو (تموز) 2017، أعلنت الأجهزة الأمنية الجنوبية عن ضبط سفينة تركية تحمل مواد غذائية منتهية الصلاحية وغير صالحة للاستهلاك الآدمي، وقد جاء الكشف عنها بعد شهر من الاحتجاز، وتبين لاحقا ان الشحنة كان الهدف منه إيجاد مبررات لتواجد تركي في الجنوب باسم تقديم المساعدات الإغاثية للسكان.

وفي الـ28 التقى المتحدث الرسمي باسم المجلس الانتقالي الجنوبي عضو هيئة الرئاسة سالم ثابت العولقي بالسيد معين شريم نائب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن وممثل مكتب المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ المستشار بيتر رايس.

وخلال اللقاء الذي جرى في مكتب البعثة الأممية بالعاصمة الاردنية عمّان، دار نقاش حول مستجدات الاوضاع في اليمن، والمساعي التي تبذلها الأمم المتحدة لحل الأزمة اليمنية , كما ناقش اللقاء المستجدات السياسية في الجنوب والحالة الأمنية وجهود مكافحة الإرهاب.

وأوضح المتحدث الرسمي موقف المجلس الانتقالي الجنوبي إزاء العديد من القضايا ورؤية المجلس لإنهاء الأزمة اليمنية وحل القضية الجنوبية وإحلال عملية السلام الشامل.

كما أشاد المتحدث الرسمي للمجلس الانتقالي الجنوبي بجهود المبعوث الخاص إلى اليمن لحل الأزمة اليمنية وإحلال عملية

السلام، مرحّباً باعتزام البعثة الأممية فتح مكتب لها في العاصمة عدن خلال الفترة القادمة.

وفي مساء الـ28، أعرب المجلس الانتقالي الجنوبي عن إدانته الشديدة للهجوم الارهابي الذي وقع داخل مركز تجاري شمال مدينة سانت بطرسبورغ الروسية، باستخدام عبوة ناسفة، والذي أدى إلى إصابة 13 شخصا.

وفي الـ30 أقرت هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي في اجتماعها، برئاسة الرئيس عيدروس قاسم الزُبيدي، إنشاء مركز دعم صناعة القرار بالمجلس الانتقالي بقوام 15 شخصاً، ويرأس المركز الدكتور سعيد علي عبيد الجمحي.

وفي الـ30 أيضا، أعربت هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، عن إدانتها بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الغادر الذي استهدف كنيسة مارمينا في حلوان بمدينة القاهرة، بجمهورية مصر العربية، وأسفر عنه سقوط قتلى وجرحى.

وأكدت رئاسة الانتقالي الجنوبي في بيان صادر عنها، تضامنها الكامل مع الحكومة المصرية والشعب المصري العظيم الذي طالما كافح الإرهاب ومموليه، كما أكدت ثقتها بأن مثل هذه الأعمال الإرهابية لن تُضعِف إرادة الحكومة المصرية والشعب المصري فى مقارعة ومكافحة الإرهاب.

وقالت: إن جمهورية مصر العربية ستبقى كعبة العرب التي يجب أن تكون آمنة ومستقرة، وإننا على ثقة كاملة أن الإرهاب ومن يقف خلفه من الحكومات والجماعات المتطرفة لن ينتصر على الإرادة المصرية العظيمة.

ويظل العام 2017م، هو العام الذي كشفت فيه حكومة اليمن التي يتحكم فيها الإخوان، عن حربها الحقيقية، والتي لم تكن ضد الحوثيين بل توجهت ضد الجنوب، حيث شهد العام ذاته أزمة التحالف العربي مع قطر، وهي الأزمة التي القت بظلالها على الوضع في اليمن، وكشفت عن خريطة التحالفات التي كانت سرية من قبل بين الإخوان أذرع الدوحة وانقرة، والحوثيين أذرع طهران، وأصبحت بعد المقاطعة وإعلان قيام المجلس الانتقالي الجنوبي، علاقة واضحة أكدت العديد من التقارير بينها تقرير لفريق خبراء الأمم المتحدة، أكد على ان القوات الموالية لنائب الرئيس اليمني علي محسن الأحمر، تقوم بعملية تهريب الأسلحة والصواريخ والطائرات المسيرة من الحدود مع سلطنة عمان، وتمر بوادي حضرموت ومنها إلى مأرب، ثم تصل إلى صنعاء.

وقد عذبت قوات الأحوال في مارب ضابطا يمنيا منع تهريب شحنة أسلحة في طريقها إلى الحوثيين في صنعاء، وقد اعتقل الضابط ضيف الله السوادي المرادي في سجن سري، وتعرض للتعذيب حتى الموت.

وتطورت هذه التحالفات الى قيام قوات الإخوان بتسليم معسكرات واسلحة ومدن للحوثيين في محيط معقل التنظيم (مدينة مأرب) التي أصبحوا الحوثيين على مقربة منها لكنهم لم يقتحموها نظرا للتفاهمات التي ترعها قطر بين الطرفين.

ولم تقتصر حرب العقاب الجماعي على الخدمات في المدينة، بل وصلت الى رواتب الموظفين في الجنوب، وهو الأمر الذي استدعاء انعقاد لقيادة قوات المقاومة الجنوبية في عدن، حضره اللواء عيدروس قاسم الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي

في الـ27 من الشهر ذاته، نظم المجلس الانتقالي الجنوبي ممثلا بدائرتي الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية، الجمعة ندوة سياسية وحقوقية في نادي الصحافة السويسرية في مدينة جنيف، بعنوان « تجاهل صوت شعب الجنوب انتهاك لكرامة الإنسان «، بحضور عدد من المدعوين من ممثلي المنظمات الدولية والصحافة السويسرية.

وفي الـ28 من يناير (كانون الثاني)، انتشرت قوات تابعة للحكومة اليمنية في عدن، في محاولة لمنع تظاهرة كان مقررا لها ان تقام في ساحة العروض بخور مكسر، وقد اطلقت قوات الحكومة اليمنية النار على المتظاهرين ونشرت قوات يقودها المدعو عبدالله الصبيحي دبابة في وسط الساحة، ونفذت قصفا على خزان مياه جبل حديد، بشكل هستيري، الأمر الذي استدعاء تدخل قوات المقاومة الجنوبية، التي خاضت مواجهات مع قوات الحكومة اليمنية، انتهت بانكسار الأخيرة وانسحابها إلى ثكناتها العسكرية، بعد اقتراب قوات المقاومة الجنوبية من بوابة قصر معاشيق مقر إقامة حكومة بن دغر.

وفي الـ30 من يناير (كانون الثاني)، تدخل التحالف العربي بقيادة السعودية، بدعوة الطرفين إلى وقف إطلاق وعودة جميع القوات إلى مواقعها، إلا ان الحكومة اليمنية وعبر اذرعها الحزبية، صعدت من خطابها الإعلامي والسياسي تجاه الجنوب.

وفي الـ28 يناير (كانون الثاني)، ثمّن المجلس الانتقالي الجنوبي بيان صادر عن دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية والذي دعا الى التهدئة في العاصمة عدن من تصعيد شعبي ضد الاختلال الحكومي في مختلف الجوانب. مشيدا بالمساعي الكبيرة التي تقودها دول التحالف العربي في هذا الخصوص.

وفي الـ30 ، قام اللواء عيدروس قاسم الزبيدي، رئيس هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، القائد الأعلى لقوات المقاومة الجنوبية، بزيارة لجرحى المقاومة الجنوبية وألوية الحماية الرئاسية، الذين كانوا يتلقون العلاج في مستشفى باصهيب العسكري بمديرية التواهي جراء إصابتهم خلال الأحداث، التي جرت في العاصمة عدن.

وفي اليوم ذاته، قوات النخبة المتخصصة في مكافحة الإرهاب، تقوم بخطوة استباقية في شبوة، وتقوم بتأمين العاصمة عتق، عقب ورود معلومات عن قيام ميليشيات الإخوان بتنفيذ عمليات انتقامية على خلفية طرد تنظيم القاعدة من بعض مواقعه في ريف المحافظة.

عمليات قوات النخبة والحزام الأمني ضد التنظيمات الإرهابية، دفعت جماعات مسلحة أشيع انها مدعومة من وزير الداخلية في حكومة اليمن المؤقتة، واستهدفت تلك العمليات اغتيال رجال الدين، واستهداف وسائل الإعلام جنوبية تقف في صف المجلس الانتقالي الجنوبي على اعتبار انها الممثل الرئيس للقضية الجنوبية.

في الـ13 من فبراير (شباط) 2018م، استنكر المجلس الانتقالي الجنوبي بشدة اغتيال الشيخ شوقي محمد كمادي، إمام وخطيب جامع الثوار بمدينة المعلا، الذي اغتالته ايادي الغدر والإرهاب في العاصمة عدن.

ففي الـ16 من (فبراير شباط)، 2018 هاجم مسلحون مكتب صحيفتا اليوم الثامن والمرصد، في حي خور مكسر، وقد تكرر الهجوم أكثر من مرة كان أخرها يوم الـ21 من نفس الشهر، لكن المرة الأخيرة، دون المهاجمون عبارات «كلنا هادي»، في إشارة الى انهم يدافعون عن الحكومة اليمنية المؤقتة التي كانت الصحيفتان توجهان لها اتهامات بالفساد ومحاولة وأد القضية الجنوبية.

وادان المجلس الانتقالي الجنوبي حينها عملية الاستهداف التي تعرضت صحيفتا اليوم الثامن والمرصد ومركز عدن للبحوث والرصد.

وقال متحدث المجلس السابق سالم ثابت «تابعنا باستهجان بالغ عملية إطلاق النار التي تعرض لها مركز عدن للبحوث الاستراتيجية والإحصاء وصحيفة اليوم الثامن، وإننا إذ نؤكد إدانتنا لذلك الاعتداء الآثم وما سبقه من محاولات اعتداء استهدفت مكاتب عدد من الصحف ووسائل الإعلام المحلية في العاصمة عدن ومن ذلك الاعتداء الآثم الذي قام به مسلحون يتبعون وزارة الداخلية واستهدفوا من خلاله مكتب صحيفة عدن 24 المحلية».

واكد ثابت رفضهم القاطع لتلك الانتهاكات الصارخة وتضامننا مع تلك الوسائل الإعلامية انطلاقا من التزامنا الوطني بالدفاع عن الحريات العامة لمواطني الجنوب عموما ومن ذلك حرية الرأي والتعبير.

كما شهد فبراير (شباط) 2018، ايضاً عودة لعمليات الاغتيالات واستهداف رجال الدين السلفيين، ومنهم من تم اغتياله عقب القائه لخطبة اتهم فيها الإخوان بالفساد، وهو ما أسفر عن مقتله في اليوم التالي، وقد خرج المجلس الانتقالي الجنوبي ببيان شديد اللهجة ندد فيه بتلك العمليات الإرهابية التي استهدفت أئمة المساجد والقيادات العسكرية والكوادر الأمنية.

وقال الناطق باسم المجلس سالم ثابت العولقي (السابق) في تصريح صحفي حينها إن «المجلس الانتقالي إذ يدين هذه الجريمة النكراء والجرائم التي تطال المشايخ والدعاة والكوادر الأمنية والعسكرية والنشطاء الجنوبيين، فإنه يدعو الأجهزة الأمنية والاستخباراتية كافة إلى القيام بواجبها بحزم وملاحقة الجناة وضبطهم والتحري لكشف ملابسات هذه الجرائم ومن يقف وراءها».

في 17 فبراير (شباط) من العام 2018 أطلقت قوات النخبة الحضرمية معركة الفيصل بدعم من القوات الإماراتية من أجل استعادة السيطرة على الكثير من المناطق التي سيطر عليها مسلحي تنظيم القاعدة في وقت سابق.

وفي الـ 18 فبراير هنأ اللواء الركن أحمد سعيد بن بريك رئيس الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي جنود النخبة الحضرمية الإبطال بالانجازات والانتصارات الساحقة في العملية الاستباقية النوعية « الفيصل » التي حققتها قوات النخبة الحضرمية بالتعاون مع قوات التحالف العربي الجوية بمنطقة المسيني غرب المكلا وفي مديرية عمد بوادي حضرموت. وإلحاقها الهزائم النكراء ضد عناصر البغي والإجرام الإرهابية من القاعدة وأنصار الشريعة وداعش وإفشال مخططهم ومحاولتهم البائسة والتي تحطمت على صخرة صمود قوات النخبة البواسل.

وفي الـ19، التقى اللواء عيدروس قاسم الزُبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي بالسيد بيتر سمني مبعوث مملكة السويد

إلى اليمن وليبيا وذلك في السفارة السويدية في ابوظبي.

وناقذ--- ش جهود مملكة السويد والامم المتحدة لإنهاء الحرب واحلال السلام، ورؤية المجلس الانتقالي في هذا السياق، كما ناقش اللقاء قضية الجنوب ومسارها السياسي والمستجدات الأمنية في مدن الجنوب وجهود مكافحة الإرهاب.

وحث رئيس المجلس الانتقالي المبعوث الخاص ومن خلاله لحكومة مملكة السويد على دعم المجلس الانتقالي في المجال الديمقراطي والحقوقي والانساني وتمكين المرأة وغيرها من مجالات التنمية.

في الـ24 فبراير (شباط) ، 2018، أستقبل نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي الشيخ هاني بن بريك في مقر المجلس الانتقالي بالعاصمة عدن، ممثلي مكتب المبعوث الخاص لليمن.

وتم خلال اللقاء مناقشة الأوضاع في الجنوب خاصة واليمن عامة، كما تم استعراض جملة من القضايا ذات الصلة وفي مقدمتها قضية استتباب لأمن والاستقرار، ومكافحة الإرهاب، والخدمات.

وأشاد نائب رئيس هيئة رئاسة المجلس، بدور الأمم المتحدة والتحالف العربي، في الاهتمام بقضايا الجنوب، في ظل التحديات ولأوضاع المأساوية، التي مازال الشعب الحنوبي بشكل عام يعاني منها طيلة الحرب الغاشمة.

وأكد الشيخ هاني بن بريك أن قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي، ستعمل مع كل الأشقاء في سبيل حماية أمن الجزيرة العربية، ودول الاقليم وستمضي مع دول التحالف، في إعادة الامل وتأمين المنطقة ومكافحة الإرهاب.

كما قامت رئيسة دائرة حقوق الانسان في المجلس الانتقالي الجنوبي المحامية نيران سوقي، بتسليم ممثلي مكتب المبعوث الأممي مذكرة تتضمن الانتهاكات والمخالفات التي تعرض لها شعب الجنوب المسالم في الأحداث الأخيرة، التي شهدتها العاصمة عدن.

وأعلن المجلس الانتقالي الجنوبي إن المبعوث الأممي الى اليمن سوف يستقر في العاصمة الجنوبية عدن، وانه قد تم الاتفاق على فتح مكتبا لفريق المبعوث.

وجاء اعلان المجلس على لسان السيد أحمد بن بريك رئيس الجمعية الوطنية، الذي تحدث في تصريح لوسائل الإعلام عقب لقاء نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي هاني بن بريك بأعضاء فريق المبعوث الأممي السيد مارتن جريفيث.

ولفت بن بريك إلى أن مبعوث الأمين العام (...) سوف يستقر في عدن، مشيرا إلى أنه قد تم الاتفاق على افتتاح مكتب للوفد الأممي في عاصمة الجنوب.

هذا اللقاء والتصريح، اثار حفيظة القوى المناهضة للمجلس الانتقالي الجنوبي، الأمر الذي دفع هذه القوى إلى استهداف قيادة المجلس الانتقالي وقوات مكافحة الإرهاب بسيارات مفخخة.

وعقب اللقاء بساعات قليلة، هاجمت سيارات مفخخة يقودها انتحاريون مقر المجلس الانتقالي الجنوبي، وقوات مكافحة الإرهاب، وقد أسفر الهجوم عن سقوط ضحايا اغلبهم مدنيون، بينهم نساء وأطفال.

وأكد الهجوم على المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات مكافحة الإرهاب، تورط تنظيم إخوان اليمن في الوقوف وراء هجمات ما كان يعرف بتنظيم داعش، حيث كشف موقع الخليج معلومات وصور توثق من هم الانتحاريون الذين نفذوا العملية الانتحارية، وارتباطهم بالإخوان وكيف تم تجنيدهم.

وكشفت تقارير إخبارية يمنية عن هوية منفذي الهجوم الدامي والذين نشر ما عرف بتنظيم داعش صورهم، وهم : ابراهيم البيضاني، وأبو عمر التعزي، وأبو محمد الحديدي.

وتبين أن «ابو عمر التعزي»، هو نجل القيادي الإخواني البارز أمين فرحان الذي توفي قبل ان ينفذ نجله العملية بنحو عام.

وأبو عمر التعزي، هو براء أمين فرحان ووالده القيادي في حزب الاصلاح أمين فرحان ، والذي توفي بعد عودته من السعودية في العام 2017م.

وقد نشر داعش صورة براء ضمن الإرهابيين المشاركين في الهجوم على مبنى وحدة مكافحة الإرهاب في عدن.

مواقع إخبارية يمنية أكدت ان براء أمين وشباب آخرين تم استقطابهم من قبل القيادي "الداعشي" محمد الذبحاني خطيب مسجد السعيد في مدينة تعز، ونقلوا إلى البيضاء أواخر 2017، قبل ان يعودوا إلى عدن قبل تنفيذ العملية الإرهابية بأسابيع. ،

وبراء أمين فرحان هو قريب عبده فرحان المخلافي القيادي الإخواني البارز ومستشار قائد محور تعز ورئيس الجناح العسكري للتنظيم في اليمن، والانتحاري البراء كان جنديا في اللواء 22 ميكا في تعز.

اثناء تواجد براء وأخرين في محافظة البيضاء اليمنية عام 2017م ، اعلنت قيادات ووسائل اخوانية مقتلهم هناك ، ونشروا تعازي لهم بحكم ارتباطهم بـ "المقاومة" ، وقد تم اعلان مقتلهم قبل اكثر من شهر من تنفيذهم لعمليتهم الانتحارية وعبر احد اعلامي الاصلاح المقيمين في السعودية ، وأتضح من المعلومات ، من ان تجنيد العناصر لداعش ، تبدأ من خطباء الجوامع المحسوبين على الاخوان ، فقد تم استقطاب براء وزملاءه من امام مسجد في تعز ، وعبر " صندوق تجنيد الدواعش" محمد بن احمد الذبحاني ، كما ان خبر مقتل البراء وزملاءه الذي اعلنه اعلامي وناشط اخواني كان تمويها لانتقاله فيما بعد الى عدن وتنفيذ مخطط تفجير قوات مكافحة الارهاب ، وهو ما يزيد الكثير من الجدل حول ارتباط " بعض " قيادات الاخوان الدينية والسياسية والعسكرية بهذا التنظيم الارهابي.

وفي الـ25، قام نائب رئيس هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي الشيخ هاني بن بريك بزيارة للجرحى والمصابين جراء التفجيرين الإرهابيين الغادرين اللذان، استهدفا مقري المجلس الانتقالي الجنوبي، وقوات مكافحة الارهاب في العاصمة عدن.

وعقدت هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي اجتماعا برئاسة نائب رئيس المجلس الانتقالي الشيخ هاني بن بريك كرست الجزء الأساسي منه للوقوف امام تداعيات العملية الارهابية التي نفذتها عناصر ضالة مستهدفة مقري المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات مكافحة الإرهاب.

وفي الـ26 من فبراير (شباط) العام نفسه، أطلقت قوات النخبة الشبوانية التي يشرف عليها المجلس الانتقالي الجنوبية عملية عسكرية واسعة ضد تنظيم القاعدة المتطرف في ريف شبوة، وانتهت العملية تطهير كامل بلدات ريفية ظلت معقلا لأشد فروع التنظيم تطرفا في الجزيرة العربية.

في الـ6 من مارس (آذار) 2018، اطلقت قوات الحزام الأمني والنخبة عملية السيل الجارف لتطهير ما تبقى جيوب تنظيم القاعدة في محافظة شبوة، وقد انتهت العملية التي ساندت مقاتلات التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات القوات على الأرض في اعلان «شبوة خالية من التنظيمات الإرهابية»، وهي العملية التي أدت إلى ردة فعل كبيرة من الحكومة اليمنية، وهو ما ترجم بعد ذلك بقرارات «قضت بتقسيم شبوة وضم أجزاء منها على محافظة مأرب المعقل الرئيس لتنظيم إخوان اليمن المصنف إرهابيا والمدعوم من بعض الأطراف الإقليمية.

وفي الـ12، بحث الاستاذ هاني علي بن بريك، نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، مع رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في اليمن (الكساندر فيت) والوفد المرافق له، الأوضاع الإنسانية في الجنوب، وقدم شرحاً مفصلاً عن آخر المستجدات التي تشهدها العاصمة عدن ومحافظات الجنوب.

هذا اللقاء رأى خصوم المجلس الانتقالي الجنوبي، والأستاذ هاني بن بريك (شخصيا)، انه لا بد من ردة فعل عليه، وهو ما حدث في اليوم التالي الـ13 من مارس (آذار) 2018م، هاجم ارهابيون ادعوا انهم من تنظيم داعش مقرا لقوات الحزام الأمني الجنوبية في حي المنصورة وسط عدن، وقد اسفر الهجوم عن مقتل وجرح العشرات اغلبهم مدنيون وتضرر مبان محيطة بموقع الهجوم الإرهابي.

وفي اليوم الثاني للهجوم الإرهابي، أي يوم الـ14 استقبل الأستاذ هاني علي بن بريك، نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي فريق «لجنة الخبراء الدولية» التابع للأمم المتحدة، الذي زار حينها العاصمة عدن، وناقش معهم ملفات حقوق الإنسان بالجنوب، مقدما لهم ملفات ووثائق متكاملة تضمنت الانتهاكات التي مورست ضد الشعب الجنوبي الأعزل منذ حرب صيف 94م.

في الـ15 من مارس (اذار) 2018أصدر رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي اللواء عيدروس الزُبيدي، قراراً قضى بتعيين الأستاذ أحمد حامد لملس، أمينا عاما للأمانة العامة للمجلس، هذا التعيين سارع رئيس الحكومة اليمنية المؤقتة السابق أحمد عبيد بن دغر إلى الرد عليه، بانه سوف يعود إلى عدن لما وصفه محاربة الحوثيين الموالين لإيران، في حين ان إعلانه كان ردا على تعيين لملس أمينا عاما للمجلس الانتقالي الجنوبي، ولملس كان محافظا لشبوة، ثم اقيل بعد تعيينه عضوا في هيئة رئاسة المجلس.

وقاد بن دغر حرب القوى اليمنية ضد المجلس الانتقالي الجنوبي، بعد ان استغلت بعض الأحزاب اليمنية «صفته كرئيس للحكومة»، في اتخاذ مواقف ضد الجنوب، وهي مواقف لم يتخذها بن دغر ولا حكومته ضد الميليشيات الحوثية الموالية لإيران والتي أطاحت بالرئيس هادي وحكومته في مطلع العام 2015م.

وأعلن بن دغر منذ اليوم الأول لتأسيس المجلس عن «احتوائه»، وانه أصبح من الماضي، وهي تصريحات اعتبرتها جماعة الإخوان «بالتضليلية»، فالمجلس الانتقالي يتوسع وقواته تحقق انتصارات عسكرية ضد الحوثيين في ريف محافظة إب والساحل الغربي وريف تعز في شمال اليمن، والتنظيمات الإرهابية في الجنوب، وخاصة في أبين وشبوة.

في الـ27 قتل الجندي شائع محمد الحريري، وأصيب زميله سالم صالح حسين، أثناء تصديهما لهجوم نفذه مسلحون، واستهدفوا البوابة الرئيسة لكليّة الآداب بجامعة عدن.

وأدى الاستاذ هاني علي بن بريك نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي واجب العزاء في استشهاد الجندي البطل، شائع محمد الحريري، معبرا عن تعازيه الحارة، ومواساته لأهله وذويه، كما نقل إليهم تعازي ومواساة الأخ رئيس المجلس اللواء عيدروس الزُبيدي، وأشاد بشجاعة وإقدام البطل شائع الحريري في مواجهة العناصر الإرهابية، رغم مباغتتهم له وزملائه.

في الـ31 من مارس (اذار) 2018م، تفقد الأستاذ هاني علي بن بريك نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي سير العمل في مشروع مدينة الشيخ محمد بن زايد السكنية لأسر الشهداء في العاصمة عدن.

في الفاتح من ابريل نيسان العام 2018م، وصل الى العاصمة عدن فريق اعلامي من إذاعة فرنسا الدولية، وكان في استقباله الأستاذ أحمد حامد لملس الأمين العام للمجلس الانتقالي الجنوبي، وضم الفريق صحفيين ومترجمين بينهم الصحفية موريل باردون، والصحفي بوريس فيشيت، بالإضافة إلى المترجمة سحر نور الدين، ونشوان العثماني.

وفي الـ9 من (أبريل نيسان)، عقد في العاصمة الإماراتية أبوظبي، لقاءاً ضم قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي برئاسة اللواء عيدروس الزبيدي، مع المبعوث الأممي إلى اليمن السيد مارتن غريفيث، ونائبه السيد معين شريم، وطاقم مكتب البعثة الأممية.

وفي الفاتح من مايو (أيار) اطلع اللواء عيدروس قاسم الزبيدي رئيس هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، في اتصال مه قائد قوات النخبة الشبوانية المقدم سالم البوحر على الانتصارات والنجاحات، التي حققتها في عملية «السيف الحاسم» وتطهير وطرد العناصر الإرهابية من مديرية الصعيد بمحافظة شبوة.

وفي الـ3 وضع الرئيس اللواء عيدروس قاسم الزُبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي إكليلاً من الزهور على ضريح الشهيد الجنوبي الواقع في ساحة النصب التذكاري لشهداء الجنوب في مدينة التواهي. وذلك بمناسبة احتفالات شعبنا بالذكرى الأولى لاعلان عدن التاريخي في الرابع من مايو واعلان قيام المجلس الانتقالي الجنوبي في الحادي عشر من مايو.

وأضاف الزُبيدي: «نحن ضحينا ودفعنا آلاف الشهداء وعشرات آلاف من الجرحى، ولا زالوا في بيوتهم بدون رعاية، بهذه التضحيات لا تنازل عن الأهداف التي ضحينا بها ومن أجلها»، مؤكداً على أن قيادات المجلس «لو كانوا طالبي سلطة لما خرجوا منها، ولو أراد المجلس السيطرة فلن تكون صعبة عليه»، محذراً من أن «الناس قد مسّها الضر، وإذا استمر الوضع هكذا فسيضطر الناس لحمل السلاح والدفاع عن أنفسهم وحقوقهم».

وشدد الرئيس الزُبيدي على أنه «لن يتم إخضاع الناس بالإرهاب مهما كانت النتائج»، مشيراً إلى أن «هناك أطرافاً في الشرعية تدعم عودة الجماعات الإرهابية إلى عدن والجنوب».

وفي الـ 13الرئيس عيدروس قاسم عبدالعزيز الزُبيدي، يصدر القرار رقم «35» لعام ٢٠١٨ ، قضت المادة الأولى منه، الدعوة لانعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية الوطنية وطلب حضور جميع أعضاء الجمعية لحضور هذه الدورة الاستثنائية في الموعد المحدد.

وفي الـ16 الجمعية الوطنية تختتم دورتها الاستثنائية، وتؤكد في بيانها الختامي على ترحيبها بكل الجهود المخلصة والحيادية والواقعية التي يبذلها السيد مارتن جريفتش المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الى اليمن ، وتعلن رفضها لأي محاولة لتجاوز قضية شعبنا الجنوبي وممثله المجلس الانتقالي الجنوبي في أي مفاوضات قادمة، وتوصي رئاسة المجلس باتخاذ ما تراه مناسبا رفضا لأي محاولة تهدف الى الالتفاف لتزييف ارادة شعب الجنوب، ورغبتها الشديدة وارادتها الكاملة في المشاركة بإيجابية

في المفاوضات القادمة من اجل احلال السلام في المنطقة والاقليم والعالم .

وفي الـ19 المجلس الانتقالي الجنوبي، يؤكد رفضه القاطع استهداف رموز الجنوب ومقاومته الباسلة، من قبل أطراف مشبوهة تحاول امتطاء ظهر ما تسمى بالحكومة الشرعية، في محاولة فاشلة لتظهر أنها القوة التي تسيطر على الجنوب.

وشدد المجلس في بيان أصدره حينها، على أن خلق أي توتر في عدن والجنوب عامةً، لا يخدم جهود السلام، ولا الأمن، ولا الاستقرار التي يبذلها الأشقاء والأصدقاء، مؤكداً في ذات الوقت على أنه لن يسمح أو ينجّر إلى مربع العنف والفوضى، التي تحاول القوى الظلامية المعادية لشعب الجنوب وإرادته جره إليه.

وقد جاء موقف الانتقالي الجنوبي ردا على محاولات حكومة أحمد عبيد بن دغر رفع علم الاحتلال اليمني في قاعدة صلاح الدين العسكرية في البريقة غربي العاصمة الجنوبية.

وأكد المجلس على رفضه لأي شكل من أشكال العنف والاستقواء لتحقيق مكاسب سياسية على حساب إرادة شعب الجنوب وحقوقه المشروعة.. معبرا عن حزنه في الدماء التي اريقت بدون وجه حق من قبل أطراف مشبوهة لا تُريد الخير لشعب الجنوب وتعمل ضد أمنه واستقراره وندعو بالرحمة والمغفرة لمن فقد روحه جراء هذا العبث والشفاء التام والعاجل للجرحى.

وأكد بيان الانتقالي الجنوبي حينها على أن الوحدة السلمية التي توافق عليها الجنوبيون واليمنيون قد انتهت بالغزو الأول على الجنوب في عام 1994م.

أغسطس آب 2018، شهدت عدن حدثا أعاد إلى الاذهان، العاصمة الجنوبية قبل اتحاد مايو أيار 1990م، الهش، حيث أنتج أول فيلم سينمائي صور وأنتج في عدن، وقد نفضت العاصمة به عن نفسها آثار الحرب الغاشمة التي شنتها ميليشيات الإرهاب الحوثية، في العام 2015م.

وعرف العالم مدينة عدن كحاضنة للإبداع والفن بأنواعه، ومنشأ لكوكبة من رواد الفن على مدى عقود طويلة، ولكن بسبب الحروب والصراعات والصعوبات التي عانت منها، تلاشى الاهتمام بالفن والثقافة بأنواعه، ومع هذا أبت المدينة إلا أن تنفض عنها غبار الحرب بعودة المهرجانات الغنائية ودور السينما، لتعيد الحياة والفرح والبهجة لهذه المدينة التي تتحدى كل المعوقات للبحث عن كل ما هو مفرح ومبدع.

ووصف المؤلف صالح أبوعوذل في مقالة نشرتها صحيفة العرب الدولية الصادرة في لندن يوم الـ8 من (أغسطس آب) 2018م، «بأن «الأحداث والنزاعات المرتبطة بالوحدة في اليمن علاوة على حرب 1994، قضت على المسرح العدني، بعد أن كان لهذه المدينة العريقة الأسبقية على مستوى شبه الجزيرة والخليج في ظهور أول مسرحية سنة 1910، لكن عراقة المسرح في عاصمة اليمن الجنوبي ربما تشفع له بالعودة من جديد».

في الـ10، شنت ميليشيات الحوثي هجوما ارهابيا باستخدام طائرة مسيرة على قاعدة العند الجوية مستهدفة عرض عسكري للقوات المسلحة الجنوبية، وقد اسفر الهجوم عن استشهاد قادة عسكريين بينهم اللواء ركن صالح قائد الزنداني، نائب رئيس هيئة الأركان العامة، واللواء الركن محمد صالح طماح رئيس المخابرات العسكرية، وأخرين وقد استنكر المجلس الانتقالي الجنوبي هذا الهجوم الإجرامي بأشد العبارات.

وفي نفس اليوم، وجّه رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي القائد عيدروس الزبيدي، بتعليق مراسم الحفل الفني الساهر الذي كان مقررا إقامته في ساحة العروض بخور مكسر بمناسبة ذكرى التصالح والتسامح، وذلك احتراماً وتقديراً لأرواح الشهداء والجرحى وللدماء الجنوبية الزكية التي نزفت في حادثة العند الإجرامية.

وأدان المجلس الانتقالي الجنوبي، بشدة العملية الإرهابية الجبانة التي استهدفت عدداً من القيادات العسكرية الجنوبية، أثناء حضورها فعالية تدشين العام التدريبي الجديد في قاعدة العند الجوية.

وفي الـ14 انفجار عنيف مصفاة نفط عدن وحاول قوات الدفاع المدني إخماد النيران التي اندلعت إثر انفجار استهدفها ولم يسفر الحادث عن سقوط ضحايا بحسب بعض التقارير.

وفي الاول من شهر اغسطس 2019 تم تنفيذ ثلاث عمليات ارهابية متزامنة تم التخطيط والاعداد لها بدقة متناهية في كل من شرطة الشيخ عثمان ومعسكر الجلاء بعدن ومديرية المحفد بأبين ذهب ضحيتها 60 شهيد على رأسهم قائد اللواء الأول دعم

واسناد الشهيد العميد منير محمود ابو اليمامة و100 جريح وتدمير عدد من مرافق المؤسسات العامة والمنازل والبني التحتية وفي السابع من اغسطس واثناء تشييع الشهداء في مقبرة القطيع تم اطلاق النار علي المشيعين وهم في لحظات الحزن والأسى دون مراعاة لقدسية المكان والمناسبة، ونحمد الله أنه تم تصوير هذه الحادثة لإثبات صدق دعوانا. فتحقق هنا

القصد من هذه العمل الغادر والذي خلف ثلاثة قتلي وعدد من الجرحى وهو الاستفزاز، وهو ما حدث بالضبط حيث انطلقت عدة مظاهرات سلمية تندد بكل ما يجري وتم قمعها بالنار والحديد مما زاد من عدد الخسائر.

وفي الثامن من اغسطس انكشف كل شيء عندما خرجت الأسلحة الثقيلة من معسكرات الوية الحماية الرئاسية بما فيها الدبابات والمدفعية وتحديداً من معسكر بدر وقامت بمهاجمة معسكر اللواء الأول مشاة (جبل حديد) بلوائين اثنين هما اللواء 39 مدرع واللواء الثالث حماية رئاسية وسبق ذلك الهجوم قصف مكثف مما نتج عنه خسائر كبيرة في صفوف معسكر اللواء الأول مشاة في جبل حديد بالإضافة إلى تدمير مرفق ضخ المياه للمواطنين في عدن.

وعلى إثر اتضاح هذه الصورة والموقف لم يكن أمامنا الا خيارين هما أما الدفاع عن النفس أو الاستسلام والقبول بتصفية قضيتنا العادلة قبل تصفية اروحنا، فكان قرارانا الذي كفلته لنا الشرائع السماوية والدولية بالدفاع عن أنفسنا.

ومما أثار دهشتنا ودهشة المنظمات الدولية والاقليمية الموجودة في عدن هو ظهور الخلايا النائمة من المهمشين والمهاجرين الأفارقة حيث تبين تجنيدهم من قبل الوية الحماية الرئاسية من خلال ترقيمهم على مرتباتهم وتسليحهم واشتراكهم في المعارك بناءً على أوامرهم مما يدل على تخطيطهم المسبق لهذا العمل الفاشل الذي ارتد عليهم.

وهنا سيتم ذكر كمية الاسلحة والذخائر التي تم العثور عليها مخزنة في معسكرات الوية الحماية الرئاسية والتي تكفي لقتال العدو الحوثي الايراني في كل جبهات القتال دون دعم من التحالف لمدة لا تقل عن 12 شهر كاملة.

28 أغسطس 2019] لفتت الأحداث في الأسابيع الأخيرة الانتباه الدولي إلى الوضع في الجنوب. بينما عمل المجلس الانتقالي الجنوبي ترتيبات أمنية وإدارية في عدن، كان هناك تصعيد في المحافظات الأخرى، ولا سيما في شبوة وأبين. وبشكل متوازي، كان هناك تكثيف لهجمات داعش وتنظيم القاعدة في الأسابيع الأخيرة ضد سكان الجنوب.

ينصب تركيزنا منذ الهجمات الوحشية على الجنوب في ١ أغسطس على حماية المدنيين واستعادة الاستقرار. كانت هذه النية هي التي أدت إلى قبول المجلس الانتقالي الجنوبي للمشاركة في عملية حوار في جدة مع حكومة هادي تحت إشراف المملكة العربية السعودية. دخل المجلس الانتقالي الجنوبي في تلك المحادثات دون أي شروط مسبقة، وخيارات سياسة قابلة للتطبيق لتوليد تدابير لبناء الثقة، ونهج تفاوضي بناء شامل. ولكن في تناقض صارخ، رفضت حكومة هادي الانخراط في عملية التفاوض في جدة، وبدلاً من ذلك وعلى الأرض تصاعدت الحالة في محافظة شبوة. تضمن هذا التصعيد تقارير موثوقة عن دور المقاتلين المتطرفين من كل من داعش والقاعدة في جزيرة العرب ونشاطهم على الأرض. كما رحب المجلس الانتقالي الجنوبي بمبادرة وقف إطلاق النار من جانب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كما أبلغنا شركاءنا في التحالف، سيظل تركيز المجلس الانتقالي الجنوبي بشكل كامل تجاه وقف التصعيد.

يوفر ترتيب وقف إطلاق النار فرصة سانحة لتوجيه الجهود نحو حل سياسي. في هذا الصدد، يجدد المجلس الانتقالي الجنوبي التزامه بالمسار السياسي بقيادة الأمم المتحدة، وندعو شركاءنا الدوليين إلى مضاعفة جهودهم لدعم عملية سياسية شاملة ذات مصداقية لمعالجة القضية الجنوبية، وايضا الأزمة اليمنية. ظل المجلس الانتقالي الجنوبي ثابت في مشاركته البناءة مع مبعوث الأمم المتحدة مارتن جريفيث من أجل تأمين حل سياسي حقيقي يزيد من فرصة النجاح.

بالنسبة إلى المجلس الانتقالي الجنوبي، لم تكن هناك أدنى شك بان قضية الجنوب حاضرة بالنسبة للجهود الدبلوماسية لإنهاء الأزمة اليمنية: الجنوب جزء من إطار مبعوث الأمم المتحدة للمفاوضات. كان السؤال الحقيقي عن الجدول الزمني والآلية. تؤكد تطورات هذا الشهر على أن الوقت قد حان لإيجاد حل سياسي شامل يعالج قضية الجنوب إلى جانب القضايا الرئيسية الأخرى للحل السياسي في اليمن.

نحن نعلم أن عملية التفاوض تحت رعاية الأمم المتحدة تتطلب دعم قوي وقيادة من المجتمع الدولي لدمج قضية الجنوب وممثليها. نرحب بالتزام السيد جريفيث بالحوار الشامل، ومعالجة التطلعات المشروعة للجنوبيين، وإشراك ممثلي الجنوب في عملية السلام اثناء إحاطته الإعلامية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢٠ أغسطس.

لقد أوضح الجنوبيون أن مظالمهم لم يعد من الممكن تجاهلها، وأن أصواتهم سوف ترتفع في جميع أنحاء الجنوب، بما في ذلك المطالبة المشروعة بالاستقلال. كالعادة، نحن على استعداد للمناقشة مع حلفائنا الدوليين رؤيتنا للجنوب ولعب دورنا في وقف التصعيد ومكافحة الإرهاب نحو سلام دائم في المنطقة.

29 ديسمبر 2019 أدان المجلس الإنتقالي الجنوبي الهجوم الصاروخي الذي نفذته ميليشيات الحوثي ، واستهدف عرضا عسكريا أقيم في مدينة الضالع بمناسبة تخرج دفعة من قوات الحزام الأمني وأدى إلى إستشهاد تسعة أشخاص وإصابة عشرين آخرين. وقد وقع الإنفجار بقرب منصة الضيوف بُعيد إنتهاء العرض العسكري. وتحد الضالع مناطق يسيطر عليها الحوثيون. خلال الاشهر الماضية حاول الحوثيون مرارا التسلل إلى مدينة الضالع.

12 فبراير 2020 المجلس الانتقالي الجنوبي ، يتابع عن كثب وبكل أسف عودة نشاط التنظيمات الإرهابية في مناطق تواجد الشرعية في أبين وشبوة ووادي حضرموت بدعم وغطاء مما يسمى بالجيش الوطني اليمني وتنفيذها لعدد من العمليات الإرهابية كان آخرها تفجير منزل قائد قوات التدخل السريع في مديرية المحفد بمحافظة أبين القيادي جمال لكمح حفظه الله وكذا جنديين من الحزام الامني استشهدا خلال كمين مسلح من قبل عناصر تنظيم القاعدة الارهابي في مديرية المحفد

ان المجلس الإنتقالي الجنوبي، يرى في محاولة استعادة تنظيمي القاعدة وداعش لنشاطهما في مناطق تواجد قوات مايسمى بالشرعية دليل لايقبل الشك على الارتباط الوثيق بين مايسمى بالجيش الوطني التابع لجماعة الإخوان المسلمين وهذين التنظيمين الإرهابين وتنفيذهما لأعمال تستهدف قيادات الوحدات العسكرية والأمنية في الجنوب، وكذا أمن واستقرار المجتمع الجنوبي بشكل عام.

ان مانراه اليوم من عودة النشاط المحموم للجماعات الإرهابية إنما تأتي في سياق العمل الإرهابي الممنهج والذي يستهدف المشروع الوطني الجنوبي والمستمر منذ أعوام بدعم من الأنظمة السياسية اليمنية وأحزابها وأجهزتها الأمنية والعسكرية التي تؤي الإرهاب وتغذيه بالمال والسلاح .

لقد استطاعت قوات الأمن الجنوبي ممثلة بالحزام الامني وألوية الإسناد والدعم والنُخب الشبوانية والحضرمية ومقاومته الباسلة بدعم من الأشقاء في دولة الامارات العربية المتحدة من كسر شوكة الإرهاب واحلال الأمن والسكينة في مختلف مناطق الجنوب ، لكن هذه المنجزات ذهبت أدراج الرياح بعد التطورات الأخيرة وعودة مليشيات الإخوان إلى محافظة شبوة ومدينة شقرة بأبين ،

حيث عاد النشاط الإرهابي لتنظيمي القاعدة وداعش تحت غطاء الشرعية، وبتسهيل ودعم من قواتها العسكرية والأمنية .

ان المجلس الانتقالي الجنوبي يرى في عودة وتنامي نشاط الجماعات الإرهابية واستهداف الكوادر والقيادات الجنوبية إنما يمثل نتيجة طبيعية لما حصل من غزو ثالث للجنوب في أغسطس 2019م ولذلك يرى المجلس الانتقالي أهمية تحرك الأشقاء في دول التحالف العربي والمجتمع الدولي لوضع حد لعملية تحويل مؤسسات الجيش والأمن اليمني المدعوم من الأشقاء إلى مؤسسات حاضنة وداعمة للإرهاب بدلاً عن محاربته.

كما يناشد المجلس الانتقالي الأشقاء في التحالف العربي ، والمجتمع الدولي الشريك في الحرب على الإرهاب لتقديم الدعم والإسناد اللازم للقوات المسلحة والأمن الجنوبي لمواصلة جهودها في مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه.

وفي الوقت الذي يندد فيه المجلس الانتقالي الجنوبي ، بمساعي ماتسمى بالشرعية اليمنية المهيمن عليها من جماعة الإخوان، فإنه يجدد التأكيد على استمرار القوات المسلحة والأمن الجنوبي في جهودها الهادفة إلى محاربة الارهاب و التطرف، والحد من مخاطرهما على أمن واستقرار الجنوب وشعبه وكذا على خطوط الملاحة البحرية وإمدادات الطاقة والمصالح الدولية في بلادنا .

01 مايو 2020م] أعلن المجلس الانتقالي حالة الطوارئ والإدارة الذاتية في جميع أنحاء الجنوب، والهدف من ذلك حماية المدنيين واستعادة وإدارة مرافق ومؤسسات الدولة.

لم نتخذ هذا القرار من فراغ، لكن أصبح من الضروري ضمان حماية وإدارة الجنوب، الذي تعرض للإهمال المتعمد وسوء الإدارة والعقاب الجماعي من قبل الحكومات اليمنية المتعاقبة، كمجلس انتقالي، نحن مسؤولون عن مواطني الجنوب وعن سلامتهم وحمايتهم، وكذلك حماية السكان المتواجدين في الجنوب من المناطق الأخرى. لذلك نحن ملتزمون، في الظروف الحالية،

بالتدخل لضمان الاستقرار والسلامة والرفاه الإنساني للجنوب، ولقد وجهنا جهودنا ومواردنا لهذه المهمة.

في الفترة الأخيرة على وجهة الخصوص، اتخذت الحكومة اليمنية سياسة العقاب الجماعي على شعب الجنوب. حيث استمر إيقاف دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، واتخذت الحكومة إجراءات ممنهجة لتدهور وإغلاق الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي في جميع أنحاء الجنوب. في الآونة الأخيرة، تم إغلاق الكهرباء – القشة الأخيرة في قائمة طويلة من التدابير المصممة لإخضاع شعب الجنوب – أصبح الوضع أكثر حدة بعد الفيضانات القاتلة في 21 أبريل التي ألحقت الكثير من الدمار والضرر في عدن، علاوة على الخطر الذي تشكله جائحة كورونا.

في موازاة ذلك، وبدلاً من ضمان الخدمات الأساسية وحماية المدنيين الجنوبيين من تأثير الفيضانات وجائحة كورونا، اتبعت الحكومة اليمنية – فاقدة الشرعية وفقا لاتفاق الرياض – استراتيجية عسكرية من خلال التصعيد العسكري ضد القوات الجنوبية، بتنسيق مع عناصر متطرفة، مما عرّض خطط الاستجابة المطلوبة العاجلة لجائحة كورونا للخطر. في الأسابيع الأخيرة من خلال نشاطنا الدبلوماسي الخاص والعام، دقينا ناقوس الخطر بشأن هذه الأعمال التي تهدد بشكل مباشر استقرار الجنوب وأمنه، وقد كان هذا واضحاً في رسالتنا الأخيرة الموجهة إلى الدول الراعية للعملية السياسية وأعضاء مجلس الامن والمبعوث الخاص يوم الجمعة الموافق 17 أبريل 2020م، وأكدنا في نفس الرسالة ان الحكومة انتهكت كل ما ورد في اتفاق الرياض الذي التزمنا به بحسن نية، وأنها تقوض الجهود المبذولة لاستئناف العملية السياسية بقيادة الأمم المتحدة. لذلك لا يمكن التسامح مع سجل الحكومة الحافل بالعجز والفساد والعقاب الجماعي.

ومن هذا المنطلق، أصبح على المجلس الانتقالي الجنوبي وجوباً التدخل لتحمل المسؤولية الكاملة بخصوص الإدارة وتقديم الخدمات الأساسية لشعب الجنوب. يعمل الخبراء والفنيون بالفعل على إعادة تفعيل مؤسسات الدولة في الجنوب التي تم تعطيلها عمداً في الفترة الأخيرة، وكذلك توجيه مواردها لخدمة الشعب.

هدفنا الآن هو العمل لصالح الجنوب، مع جميع المسؤولين، وشرائح المجتمع الجنوبي، ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق رؤية مشتركة بشكل جماعي لشعب الجنوب. نرفض بشكل واضح الوضع الكارثي الراهن الذي لحق بالجنوب والذي تعود جذوره للوحدة القسرية بعد الحرب الظالمة سنة 1994. ومع ذلك، ما زلنا نسعى للعمل من أجل حل سياسي عادل ومستدام لقضية شعب الجنوب، يتحقق من خلال العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة والتي تم استبعادنا منها حتى الآن من خلال تغييب قضية شعب الجنوب، علاوة على عدم وجود ضمانات أممية لقضية شعبنا في الجنوب ضمن القرارات والمشاورات الأممية منذ 2012م.

لذلك من الأهمية بمكان إدراج قضية شعب الجنوب في عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة. ويكرر المجلس الانتقالي الجنوبي دعمه لهذا النهج، ونحن على استعداد للانخراط بشكل هادف نحو تسوية تفاوضية.

٢ يونيو ٢٠٢٠م بحزنٍ وألمٍ عميقين ينعي المجلس الانتقالي الجنوبي إلى شعبنا، استشهاد المصور الحربي العالمي نبيل حسن القعيطي، في عملية إرهابية غادرة ظهر يومنا هذا الثلاثاء أمام منزله في مديرية دار سعد بالعاصمة الجنوبية عدن.

لقد عُرف المصور الحربي العالمي نبيل القعيطي والحائز على جائزة روري بيك الممنوحة لأشجع مصور حرب مستقل في العالم لعام 2015، بكونه واحداً من أكثر مصوري الحرب حول العالم جرأة وشجاعة، في تصوير الحروب وتوثيقها من وسط لهيب النار، وفي الخطوط الأمامية للمواجهات.

كما عرف مؤخرا بكونه المصور الحربي الأبرز الذي فضح بالصوت والصورة ، الجرائم والاعتداءات التي قامت بها مليشيات حزب الاصلاح "إخوان اليمن" الغازية لمحافظة أبين، كما كان لكاميرته دورها في إماطة اللثام عن الهزائم والانكسارات التي تلقتها هذه المليشيات المتحالفة مع تنظيمي القاعدة وداعش، على أيدي أبطال قواتنا المسلحة الجنوبية الباسلة في مختلف الجبهات وهو ما أوجعها فدفعها لشن حملة تهديد وتحريض واسعة ضده.

إن استشهاد بطل الكلمة والصورة، وحامل لواء الحقيقة المصور نبيل القعيطي، إنما يكشف ضيق قوى الإرهاب والتطرف والعدوان التي تخوض حربا مفتوحة على شعبنا، من الكلمة والصورة التي تفضح جرائمها وإرهابها، وتكشف زيف إدعاءات إعلامها المعتمد على تزييف الكلمة والصورة ولي عنق الحقيقة.

وكما فضح الشهيد البطل نبيل القعيطي كذب وجرائم قوى الاحتلال والتنظيمات المتطرفة المتحالفة معه حياً، فإنه

وباستشهاده قد كشف علاقتها الأكيدة بجرائم الإرهاب، وبأنها هي من رعت ودعمت كل أعمال العنف والاغتيالات التي استهدفت ومازالت تستهدف الشرفاء والأبطال والمخلصين من أبناء شعبنا.

إن المجلس الانتقالي الجنوبي، وهو يؤكد فداحة الخسارة والمصاب التي منيت بها الصحافة الجنوبية والدولية برحيل هذا الفارس، فإنه يدعو إلى مساهمة الاتحاد الدولي للصحفيين واتحاد الصحفيين العرب معه في إجراء تحقيق شفاف يكشف خيوط هذه الجريمة ومن يقف خلفها ويقدم مرتكبيها إلى القضاء لينالوا جزاءهم العادل.

وإزاء هذا المصاب الجلل فإن المجلس يتقدم بخالص العزاء والمواساة الصادقة إلى أسرة الشهيد وأطفاله ومحبيه وزملائه، سائلاً المولى عز وجل ان يتغمد الشهيد بواسع الرحمة والمغفرة وان يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان إنا لله وإنا إليه راجعون ولا نامت أعين الجبناء.

15 يونيو 2020م أصدرت الإدارة العامة للشؤون الخارجية في المجلس الانتقالي الجنوبي ، تصريحا صحفيا حول الاعتداءات الغاشمة التي تقوم بها الجماعات الإرهابية التابعة لحزب الاصلاح، ضد الأهالي في مديرية نصاب بمحافظة شبوة فيما يلي نصه :

تعرب الإدارة العامة للشؤون الخارجية بالمجلس عن إدانتها وشجبها الشديد للإجراءات القمعية والانتهاكات الخطيرة التي تمارسها ميليشيات وجماعات مسلحة تعمل تحت مظلة الحكومة اليمنية في محافظة شبوة.

حيث عملت هذه الميليشيات المنتمية عقائدياً لجماعة الاخوان المسلمين، على تنفيذ عدد من الاغتيالات السياسية، والقتل خارج القانون، علاوة على ما تسببت به من انفلات أمني وعودة للجماعات الإرهابية بعد سيطرتها على المحافظة، وخروج قوات النخبة الشبوانية التي عملت على تثبيت الأمن بمعايير عالية طالما افتقد لها المواطنون في شبوة.

لقد عملت تلك القوات على ممارسة القمع والقتل والإخفاء القسري، وقد كان صادماً وصول انتهاكات هذه الميليشيات المحتلة الى مستويات متقدمة من الجريمة وممارسة الإرهاب، من خلال القصف المدفعي البربري على مناطق مأهولة بالسكان في مديرية نصاب، والذي يأتي بعد فرض حصار على المديرية لثلاثة أيام، حيث تستمر عمليات القصف حتى هذه اللحظة، مما أسفر عن مقتل مدنيين بينهم أطفال، وجرح آخرين بعضهم في حالة حرجة.

تأتي هذه الانتهاكات، بعد دعوات شعبية سلمية لأبناء مديرية نصاب، تمثلت في المطالبة بمحاسبة قتلة الشهيد طلال فريد عريق الديولي الذي تم قتله بدم بارد ودون أي مسوغات قانونية، علاوة على قتل مدني آخر في مديرية جردان بمحافظة شبوة.

اننا في المجلس الانتقالي الجنوبي، وعلاوة على استنكارنا وشجبنا لما يحدث، ندعو المجتمع الدولي ودول التحالف العربي على وجه الخصوص الى تحمل مسؤولياتهم تجاه ما يجري، كما ندعو منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الى وقف هذه الاعتداءات والانتهاكات الهمجية بحق المدنيين، مؤكدين في الوقت ذاته على أن هذه الجرائم لن تسقط بالتقادم.

29 يوليو 2020م أكد المتحدث الرسمي للمجلس الانتقالي الجنوبي المهندس نزار هيثم، دعم المجلس لجهود التحالف العربي في تنفيذ اتفاق الرياض، منوهاً بعمق الشراكة مع التحالف العربي في مواجهة ميليشيات الحوثي والجماعات الإرهابية وكذلك تنمية محافظات الجنوب

المبحث الثالث

الجهود العسكرية للقوات المسلحة الجنوبية وقوات التحالف

الجهود العسكرية في المرحلة الأولى (2011م 2014).

ففي مثل هذا اليوم 12 يونيو 2012م اجهضت معركة «السيوف الذهبية» بقيادة الشهيد اللواء ركن سالم علي قطن هذا الحلم وأسقطته إلى الأبد الذي سعى التنظيم بكل قواه للشروع بتنفيذه محافظة أبين، وعزان بشبوة كنواة على طريق تأسيس الدولة الاسلامية في الجزيرة العربية. انتصار حققه القائد الشهيد غدرا اللواء سالم قطن بالتعاون مع اللجان الشعبية «الجيش القبلي» والأجهزة الأمنية في معركة السيوف الذهبية في صيف 2012م مثل الخطوة الأولى للانتصارات المتلاحقة التي يحققها القوات المسلحة الجنوبية في حربه المفتوحة التي يخوضها ضد الارهاب، بل أن الانتصارات التي حققها قيادات عسكرية جنوبية تمردت على القيادة في صنعاء عندما صارت مناطقهم ومحافظاتهم في مرمى المخططات لنظام صنعاء وتعد الانتصارات المتلاحقة في محافظات شبوة، وأبين، هي امتدادٌ واستكمالاً للنصر الذي سطرهُ أبطال القوات المسلحة ومعركتهم بقيادة الشهيد البطل اللواء سالم علي قطن قائد المنطقة الجنوبية الذي نذر نفسه في سبيل تحرير ابين من قبضة القاعدة

إن انتصار ابطال معركة «السيوف الذهبية» تم تدمير نموذج حُلم «الإمارة» الذي حاول» جماعة انصار الشريعة الاسلامية» إقامتها في محافظة ابين «امارة زنجبار – إمارة وقار» و» إمارة عزان» في محافظة شبوة، والتي كان من خلال هذه التجربة يسعى تنظيم القاعدة لتعميمها على بقية محافظات الجنوب(حضرموت، عدن ، لحج، ابين، شبوه ليستكمل بذلك البناء الهرمي لتأسيس الدولة الإسلامية في الجنوب بدعم من التنظيمات الإرهابية في جزيرة العرب.

وكان شعب الجنوب هو البيئة الطاردة لتلك العصابات رغم التسهيلات الكثيرة من قبل نظام صنعاء التي انتهجها «انصار الشريعة « لاستمالة عاطفة وتأييد المواطن، فكان حتماً سيعلن عن وفاته وبطلانه واستحالة نجاحه في هذا البلد، لعدد من العناصر والعوامل الذاتية التي لا توفر الشروط المواتية لنجاحه لعل أبرزها: انهُ جاء لينقل تجربة فاشلة كتجربة طالبان في مصر والجزائر وافغانستان، كما انه كان مثل ضربه واضحة لنضال الشعب الجنوبي التحرري وتضحيات أبناؤه وما قدموه على طريق مشروع استعادة دولتهم وتحرير أرضهم الذي انطلق منذ صيف 94م .

لقد استمر شعبنا يناضل بكل الطرق السلمية لمواجهة تلك العصابات الاجرامية مقاوما كل ما يحمله مشروع «الاخوان المسلمين» لهذا كانت ارادة الشعب وأبطال القوات المسلحة واللجان الشعبية الأقوى، وكانت السيوف الذهبية صانعاً لهذه النصر الذي سيخلده التاريخ المعاصر وسيكتب بحروف من ذهب عن الملاحم البطولية التي اجترحها ابطالها، ليسقطوا بصمودهم الاسطوري ومهاراتهم القتالية هذا المشروع الذي يستهدف النيل من الشعب وكرامته وعزته

لم يبق اليوم من هذا الحلم الدمار والخراب وأثار الحروب المادية النفسية، ومآسي والأم النزوح التي لم تندمل جروحها بعد، بل ستظل شاهدة على مدى الضرر وآثاره وما لحق بالوطن والمواطن كأحد نتائج هذا المشروع الميت الذي اراد «تنظيم القاعدة في جزيرة العرب» ان ينفذه في مناطقهم وهم برء منه تاركين ديارهم نازحين إلى الاماكن الأخرى ليدفعوا بتشردهم ثمناً لموقفهم الرافض.

لقد اثبتت التجارب على مر العصور فشل محاولات نقل التجارب والمشاريع وفرضها على ارادة الشعب الجنوبي ليفرض عليه مشروع اقامة إماراته التي كان يسعى بتحويلها إلى نواة لهيكل الدولة الاسلامية المزعومة التي حلمَ بإقامتها أُمراء وتجار الحروب الإرهابيين محاولين مغالطة المواطن برفع الشعارات الرنانة الشكلية البعيدة عن اقامة وتحقيق العدل والمساواة التي كاد المواطن البسيط ان ينساق خلفها، لكنه بوعيه وبإدراكه الوطني لخطورة هذا النهج والطريق المدمر أبى ان ينجر خلفهم رافضاً استمرار هذا المشروع ليسقطه في مزبلة التاريخ .

قد صرح اللواء سالم علي قطن أنه وبعون الله وتوفيقه وبتعاون المواطنين من أبناء محافظة أبين وبعد ملحمة بطولية واستبسال كبير تمكن أبطال القوات المسلحة والأمن واللجان الشعبية من السيطرة على مدينة جعار وتكبيد عناصر الإرهاب والشر ممن يسمون أنفسهم بـ» أنصار الشريعة « وعناصر تنظيم القاعدة خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد ، حيث لقي ما يزيد

عن 20 إرهابيا مصرعهم وأصيب آخرون فيما لاذ العشرات بالفرار.

وأشار اللواء قطن إلى أن أربعة جنود استشهدوا وأصيب أكثر من 20 فيما جرح اثنان من اللجان الشعبية ، منوها إلى أن أبطال القوات المسلحة والأمن واللجان الشعبية تمكنوا من فتح طريق عدن .أبين ، مؤكدا أن عمليات تمشيط ومطاردة تجري حاليا لتعقب فلول العناصر الإرهابية التي فرت من جعار للقبض عليها وإحالتها لأجهزة العدالة.

وعلى نفس صعيد المعركة الحاسمة التي اطلق عليها اسم (معركة السيوف الذهبية)، اوضح العميد الركن محمد الصوملي قائد اللواء 125ميكا ان أبطال القوات المسلحة سيطرت على مدينة زنجبار بعد معارك ضارية تكبدت فيها عناصر الشر خسائر كبيرة في العتاد والأرواح .

وأشار الصوملي إلى ان أكثر من عشرة قتلى سقطوا من عناصر الشر والإرهاب ومن تبقى منهم فروا من مدينة زنجبار وأصبحت المدينة ومقر المحافظة تحت سيطرة القوات المسلحة والأمن واللجان الشعبية ، منوها إلى أن فرق الهندسة العسكرية باشرت عملها في نزع الألغام من الطرق والمناطق الزراعية والمناطق التي كانت تسيطر عليها عناصر الشر والإرهاب .

وأضاف إلى ان اللجان الشعبية بدأت بالانتشار في المناطق التي فرت منها عناصر تنظيم القاعدة ، مؤكدا في تصريح نقله موقع وزارة الدفاع على شبكة الانترنت «ان تنظيم القاعدة وعناصر الشر لقنت درسا لن من قبل الجيش والامن واللجان الشعبية".

لم يمر على تلك المعركة سوى بضعة ايام من قيامه من فرض سيطرته على جميع مدن محافظة ابين وطرد جماعة انصار الشريعة ففي صباح الإثنين، 18 يونيو 2012م نقلت وسائل الإعلام المحلية، و العربية، والأجنبية، نبأ استشهاد اللواء سالم قطن في هجوم غادر استهدفه مع سائقه ومرافقيه، وأصيب خمسة من المارة بينهم امرأتان، وجاء مقتله في سياق سيناريو لمراكز القوى في صنعاء الهادف إلى تصفية رجال الجيش والأمن في الجنوب، لأن السيناريو المشار إليه سلفاً بدأ العمل منذ سنوات سابقة على المؤامرة القذرة التي استهدفت عدداً كبيراً من الجنوبيين، إلى جانب استهداف كل مقدراتهم الاقتصادية وهويتهم ومعالمهم وآثارهم، وإعادة صياغة التركيبة الديموغرافية للجنوب بدعم دولي28.

الجهود العسكرية في المرحلة الثانية (-2014 2019)

في أواخر آذار/مارس، فرّت حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي المُعتَرف بها دولياً من عدن، ثاني أكبر المدن اليمنية، عندما اجتاحها الحوثيون ووحدات الجيش السابقة الموالية للرئيس المخلوع علي عبد الله صالح. وبعد أربعة أشهر، في 17 تمّوز/يوليو، استعادت القوات الموالية لهادي والقوات اليمنية المتحالفة المسمّاة «المقاومة الجنوبية» السيطرة على عدن. وقد ساعد «المقاومةَ الجنوبية» نشرُ قواتٍ برية من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، مما شكّل عاملاً رجّح كفة الميزان لصالح «المقاومة». وتستعدّ الآن قوات هادي والوحدات المدرّعة الإماراتية لتوسيع هجماتها المضادة لتطال المدن التي تفصل جنوب اليمن عن العاصمة صنعاء.

إعادة الاستيلاء على عدن

في 20 آذار/ مارس، سقطت عدن بيد الحوثيين في أعقاب سلسلة من التقدّمات البرية الطويلة المدى التي أحرزها المتمرّدون شمال البلاد بمساندة المروحيات. كذلك، أدّى الاعتداء الخاطف إلى الاستيلاء على تعز (ثالث أكبر المدن اليمنية الواقعة على الطريق المؤدي إلى عدن)، ومن ثمّ قاعدة العند الجوية (وهي عبارة عن منشأة أمريكية -يمنية مشتركة لمكافحة الإرهاب تقع على بعد ستّين كيلومتراً إلى الشمال من عدن)، وأخيراً مطار عدن الدولي والقصر الرئاسي فيها. ولم تبقى سوى جيوب صغيرة من قوات هادي و«المقاومة الجنوبية» تسيطر على مساحات صغيرة في المدينة، وبشكل رئيسي في شبه جزيرتين ساحليتين هما كريتر (مديرية صيرة)، حيث يقع مرفأ عدن الرئيس، وعدن الصغرى (مديرية البريقة)، حيث تقع مصفاة المدينة وصهاريج تخزين النفط.

(28) https://www.press-shabwaah.info/news/58842

وقد صمدت هاتان البقعتان، اللتان لا يتخطّى عرض الواحدة منهما عشرة أميال، مدة ثلاثة أشهر ونصف بمساعدةٍ وفّرتها نيران السفن السعودية والمصرية، والغارات الجوية السعودية، وإعادة التموين بواسطة المنصّات التي أسقطتها الطائرات والسفن. بالإضافة إلى ذلك، أنزلت إحدى السفن مجموعةً مكوّنة من نحو خمسين عنصراً من القوات الخاصة في كريتر في أوائل أيار/مايو. وقد تألّفت المجموعة من يمنيين يخدمون في القوات المسلحة السعودية، ويمنيين آخرين درّبتهم دولة الإمارات، بمن فيهم عدد من ضبّاط الجيش الذين خدموا في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالإضافة إلى مقاتلي القبائل الحراك الجنوبي والمقاومة الجنوبية.

ورافقتهم قواتٌ خاصة مجهّزة تجهيزاً جيّداً تنتمي إلى «الحرس الرئاسي» في دولة الإمارات، وهي مُدجّجة بأحدث الأسلحة، كالصواريخ الموجّهة والمضادة للدبابات من طراز «جافلين» التي زوّدتها الولايات المتحدة. وقد شاركت هذه القوات الإماراتية مباشرةً في القتال البري في مدينة عدن بدءاً من الرابع من أيار/مايو، في حين وفّرت طائراتٌ بدون طيّار تابعة للبحرية الباكستانية والسعودية الرصد لدعم نيران السفن.

وصدّت هاتان البقعتان كذلك الهجمات الكبرى التي شنّها الحوثيون في 8 و24 حزيران/ يونيو، وخلال هذه الفترة، تمّ إدخال قوّةٍ أكبر إلى البقعة الصغيرة في عدن الصغرى، قوامها 1500 يمني دعمتهم السعودية ودرّبتهم الإمارات. وقد تمّ توفير 170 «مركبةً مقاومة للألغام ومحميةً من الكمائن» مع أنظمة هاون وأخرى مضادة للدبابات لهذه القوّات عبر مرفأ مؤقت جديد تمّ بناؤه لهذا الغرض بالقرب من المصفاة.

عملية السهم الذهبي:

إنّ القوّة الأكبر أُنشئت لتكون رأس الحربة في عملية «السهم الذهبي»، وهو الاسم الذي أُطلق على الهجوم قادته «المقاومة الجنوبية» لاستعادة عدن. وفي 14 تموز/ يوليو، تدفّقت 75 مركبةً مقاومة للألغام ومحمية من الكمائن وتضمّ نحو 600 جندي من الحدود الخارجية الغربية لعدن الصغرى واستولت على مرسى جديد في رأس عمران ثم توجهت نحو الشمال الشرقي لتستولي على أنظمة الطرقات شمال مدينة عدن. كذلك، تمّ نقل 95 «مركبةً إضافية مقاومة للألغام ومحمية من الكمائن» مع 300 جندي عبر ميناء عدن إلى بقعة كريتر لتحرير «مطار عدن الدولي» والمدينة. ورافقت الجنودَ المتوغّلين قواتٌ خاصة إماراتية وسعودية وثماني مركبات قتالية إماراتية من طراز «إنيغما»، مع أنظمة صواريخ رباعية التركيب يمكن التحكّم بها عن بعد. وفي نهاية ذلك اليوم، استعادت «المقاومة الجنوبية» المطار بدعمٍ من قافلة سريعة من «المركبات المقاومة للألغام والمحمية من الكمائن «، التي شغّلها اليمنيون المدرّبون وعددٌ صغير من القوات الخاصة الإماراتية. وقد وردت أنباء عن مقتل ضابطٍ واحد في القوات الخاصة الإماراتية يُدعى الملازم عبد العزيز سرحان صالح الكعبي خلال الهجوم. وفي غضون ذلك، شنت القوات الجوية الداعمة 136 غارةً في عدن خلال الساعات الـ 36 الأولى من بدء العملية

في الوقت الذي عزّزت به قوات هادي و«المقاومة الجنوبية» سيطرتها على شمال عدن، حوّلت القوات السعودية والإماراتية سريعاً المطار إلى قاعدة عمليات أمامية كبرى وإلى منطقة للانطلاق. علاوةً على ذلك، أنشأ 50 جندياً من «الكتيبة السادسة المحمولة جواً» والتابعة لـ «القوات البرية الملكية السعودية»، محيطاً آمناً. وفي 18 تموز/يوليو، حملت طائرة سعودية من طراز «سي130-» وزير الداخلية اليمني ورئيس الأمن القومي مجدداً إلى عدن، ليُعاد ترسيخ وجود الحكومة، الذي كان غائباً منذ آذار/ مارس. أمّا الطائرات الإماراتية والقطرية من طراز «سي17-» و «سي130-»، فقد أمّنت شحنات متكرّرة إلى المطار تضمّنت أنظمة مراقبة الحركة الجوية، للسماح باستئناف الرحلات الجوية المدنية والإنسانية. وفي الأوّل من آب/أغسطس، حطّ نائب الرئيس اليمني خالد محفوظ بحاح في المطار.

كذلك، عزّزت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تدفّق العتاد العسكري إلى موانئ عدن، باستخدامها سفن إنزال الدبابات والسفن الحربية البرمائية، بما فيها سفينة «سويفت» اللوجستية - سفينة حربية فائقة السرعة من طراز «2 (إتش أس في2-)» كانت في السابق تابعةً للبحرية الأمريكية. وبحلول الثالث من آب/أغسطس، كان فريق عملٍ تابع لأحد الألوية المدرّعة/الميكانيكية الإماراتية قد نزل في عدن، بمؤازرة وحدةٍ بحجم كتيبة تضمّ دبابات القتال الرئيسية من طراز «لوكليرك» ومركبات مدرّعة لإصلاح الأعطال، وعشرات مركبات المشاة القتالية من طراز «بي أم بي3- أم»، فضلاً عن مدافع الهاوتزر الذاتية الحركة من طراز «دينيل جي 6» وعيار 155 ملم، وحاملات قذائف الهاون من طراز «آر جي31- أغراب» وعيار

120 ملم، وشاحنات «تاترا» من طراز «تي 816». وبات الآن نحو 2800 جندي إماراتي وسعودي بالإجمال متمركزين في عدن، بمن فيهم القوات الخاصة وما يقارب من لواء كامل من جنود الجيش الإماراتي النظامي والعاملين في الخدمات اللوجستية.

بدءاً من 23 تموز/يوليو، تقدمت قوات هادي و«المقاومة الجنوبية» شمال عدن لتنضم إليها قوات مناهضة للحوثي في محافظة لحج وقاعدة العند الجوية، اللتين تقعان على الطريق المؤدي إلى تعز، وهي مدينة لا تزال تسيطر فيها «المقاومة الجنوبية» على أراضٍ شاسعة. وبدعمٍ من الدبابات ومدافع الهاوتزر الإماراتية من طراز «جي 6»، استعادت القوات الجنوبية، المؤلفة من 1500 مقاتل والمدرّبة والمجهّزة من قبل الإمارات، قاعدة «العند» في الرابع من آب/أغسطس، ومن ثمّ قاعدة «لبوزة» العسكرية الواقعة 30 كيلومتراً إلى الشمال في السادس من آب/أغسطس. وأصبحت اليوم قوات هادي و«المقاومة الجنوبية» على بعد 100 كيلومتر جنوب تعز، بينما لا تزال العاصمة صنعاء تبعد عنها 200 كيلومتر إلى الشمال. كذلك، انتشرت هذه القوات شرق عدن وسيطرت على زنجبار، عاصمة محافظة أبين، عبر عملية أدّت إلى مقتل ثلاثة جنودٍ إماراتيين إضافيين لقوا مصرعهم في انفجار عبوة ناسفة مزروعة على الطريق.

وعلى الرغم من أنّ مقاتلين كثيرين من عدن منضوين تحت راية «المقاومة الجنوبية» لن ينتشروا خارج مناطق سكنهم، إلّا أنّ فريق العمل المشترك بين الإمارت وقوات هادي يمكن أن ينضمّ إلى مجموعة من القوات المناهضة للحوثيين المنتشرة على طول الطريق التي تشهد الزحف. يُشار إلى أنّ هذه القوات في المنطقتين الوسطى والشمالية قد تمّ إمدادها بشكلٍ دوري بفضل عمليات الإنزال الجوية، في وقتٍ بدأت فيه السعودية أيضاً بإرسال الأسلحة والمركبات مباشرةً عبر الحدود لمؤازرة القوات المناهضة للحوثيين في محافظات اليمن الشمالية الشرقية كمحافظتي مأرب والجوف. وعلى الجانب الآخر، قامت قوات الجيش السابقة الموالية لصالح بتزويد الحوثيين بالجزء الأكبر من الدعم بالأسلحة الثقيلة، غير أنّه يصعب بشكلٍ متزايد الاعتماد على هذه القوات، إذ إنّ صالح يتفاوض بشكلٍ مستقلٍ على دور مستقبلي لعشيرة الشيخ عفاش التي ينتمي إليها.

إن ذلك يفتح الباب أمام إمكانية تحقيق تقدّم سريع نحو صنعاء بقيادة المجموعة القتالية المشتركة بين الإمارات وقوات هادي، التي يمكن تزويدها بشكل دوري بالإمدادات في سلسلة من القواعد الجوية التي تحكم المجموعة قبضتها عليها. ومن الواضح أنّ حكومة هادي ستعمد إلى اتخاذ خطوة مماثلة. ففي 24 تموز/يوليو، كشف العميد عبد الله الصبيحي، أحد قادة القوات التي شاركت في عملية «السهم الذهبي» في عدن، عن نيته دفع القوات شمالاً لتنضمّ إلى مقاتلي «المقاومة الجنوبية» في الطريق المؤدي إلى صنعاء في محافظتي تعز وإب، وفي أبين أيضاً إلى الشرق. وبالمثل، ذكر المتحدث باسم قوات التحالف الذي تقوده السعودية، العميد أحمد العسيري، أنّه في حال فشل محادثات السلام مع الحوثيين، فإنّ قوات التحالف ستستعيد السيطرة على صنعاء بالقوة.

لم تُسمع حتى الآن، ردود فعل الحوثيين على التقدّم الذي تحققه القوات المناهضة لهم نحو الشمال، بينما بدأت عملياتهم في الجنوب تشبه جهود «اقتصاد القوّة» الآخذة في انهيارٍ سريع. كذلك، أوشكت مناورتهم في عدن على الإطاحة بالحكومة هناك وعطّلت العمليات المشتركة بين قوات هادي و«المقاومة الجنوبية» لمدة أربعة أشهر، ولكن على حساب الدفع بكامل قوات التحالف الذي تقوده السعودية إلى أتون الحرب29.

معركة تطهير عدن من التنظيمات الإرهابية.

لقد نجحت قوات الحزام الأمني في شهر فبراير من العام 2016 في تطهير مديرية المنصورة بالعاصمة عدن التي كانت معقل لعناصر تنظيم القاعدة، ومن ثم انتقلت هذه القوات إلى محافظة لحج. ونفذت قوات الحزام الأمني وبدعم وإسناد من القوات الإماراتية عمليات نوعية ومداهمات لأوكار الإرهابيين وتمكنت من اعتقال عدد كبير منهم، كما نفذت انتشاراً واسعاً في كل مديريات عدن ومداخلها ومخارجها.

كما نجحت هذه الإجراءات في شل حركة الجماعات الإرهابية التي كانت تتنقل بالعاصمة عدن بسهولة وتنفذ عمليات الاغتيالات والتفجيرات التي طالت حتى محافظ محافظة عدن السابق الشهيد جعفر محمد سعد.

(29) https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alshm-alawl-aljz-alymn-fy-alamaratyt-alswdyt-alhrbyt-fy-aldhhby-aljhwd-

وكانت مديرية المنصورة شهدت تنفيذ عمليات ارهابية، اودت بحياة العشرات، وهو ما دفع الاجهزة الامنية وعلى رأسها قوات الحزام الأمني ووحدة مكافحة الارهاب بالحزام للاستبسال في سبيل استئصال شأفة الارهاب، واقتلاعه من جذوره في المديرية ، وبالفعل تمكنت تلك القوات من تطهير المديرية ، ونشر الامن والاستقرار.

وبفعل تلك العمليات الدقيقة تقلصت العمليات الإرهابية إلى حدودها الدنيا، وهو ما ساهم في عودة الكثير من المنظمات الدولية لممارسة عملها من عدن. ورغم تحريض قطر والإصلاح وابواقهما الاعلامية وخلاياهما النائمة والالكترونية على زعزعة الأمن الذي فرضته قوات أمن عدن والحزام الأمني التي سطرت منذ إنشاءه ملاحم وتضحيات في تعقب جرذان تنظيم القاعدة الإرهابي ومطاردة أوكاره في مخابئها وإحكام السيطرة الميدانية، على المناطق التي يتواجدون فيها بهدف تطهيرها واستئصال شآفة الإرهاب والتخلص من كل ما يعكر صفو الحياة الآمنة والمستقرة.

معركة تطهير حضرموت (عملية الفيصل)

في صباح الـ18 من فبراير 2018م أعلنت قوات النخبة الحضرمية إطلاق عملية "الفيصل" لاجتثاث الإرهاب وتجفيف منابعه بشكل كامل من وادي المسيني وساحل حضرموت، وتقدمت القوات من ثلاثة محاور وبغطاء جوي من صقور القوات المسلحة الإماراتية في إطار قيادة التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية ؛ حيث لجأ عناصر التنظيم الإرهابي على استخدام العربات المفخخة وزرع العبوات الناسفة ، لإعاقة تقدم أسود النخبة الحضرمية؛ وأجترح أبطال النخبة أروع الملاحم ضد عناصر التنظيم وكبدوهم خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد، رغم وعورة تضاريس الوادي واتساعه والذي استغله تنظيم القاعدة لحشد مقاتليه وتخزين أسلحته في الكهوف والجبال.

قبل المعركة وضعت قيادة قوات النخبة الحضرمية وقيادة قوة الواجب الإماراتية خطة عسكرية محكمة لتطهير وادي المسيني آخر معقل للتنظيم الإرهابي بساحل حضرموت؛ والذي ظل يستخدمه كقاعدة لانطلاق عملياته الإرهابية نحو مدن ساحل حضرموت.

بدأت المعركة باستحداث نقاط عسكرية على مداخل ومخارج الوادي وذلك يوم الجمعة في الـ16 من فبراير، وإطباق الحصار عليه من ثلاث اتجاهات وقطع الامدادات ولمدة يومين، ومن ثم تم تنفيذ خطة الاقتحام.

تطهير وادي المسيني

سطرت قوات النخبة الحضرمية ملحمة بطولية ضد تنظيم القاعدة الإرهابي في معركة حاسمة استمرت يوم كاملاً بعد حصار خانق لمدة يومين قبل اعلان ساعة الصفر لانطلاق العملية، وفي وقت لاحق من يوم الأحد الموافق 18 فبراير 2018م أعلن المتحدث الرسمي لقوات النخبة الحضرمية دخول وادي المسيني المعقل الرئيسي للتنظيم بمحافظة حضرموت، وإلحاق هزيمة ساحقة بالتنظيم وطرده بشكل كامل من ساحل حضرموت؛ كان ذلك بإسناد ودعم مباشر وبغطاء جوي حاسم للقوات المسلحة الإماراتية.

كان وادي المسيني وموقعه الاستراتيجي بارتباطه ومحاذاته لمديريتي حجر وبروم بساحل حضرموت يشكل تهديد لأمن المكلا والساحل الحضرمي وبتأمينه وتحريره فقد حققت النخبة الحضرمية إنجاز استراتيجي مهم وضربه قوية وخسارة فادحة للإرهابيين ستلقي بظلالها عليهم، فهم خسروا أحد اهم اوكارهم على مستوى حضرموت وشبة الجزيرة العربية.

أسفرت عملية "الفيصل" عن استشهاد جنديين إثنين من أبطال النخبة الحضرمية؛ ومقتل أكثر من ثلاثين عنصر إرهابي، وأسر العديد منهم بينهم مصابين وقيادات، واغتنام عتاد واسلحة متوسطة وثقيلة وقذائف متنوعة؛ والسيطرة على بيت ومزرعة القيادي بتنظيم القاعدة مطهر باغزوان بوادي المسيني.

جهود قوات التحالف والعنصر الأساسي في التحرير

الانتصارات التي حققتها عملية "الفيصل" واسفرت عن هزيمة تنظيم القاعدة الإرهابي في وادي المسيني تمت بدعم وإسناد وتخطيط من القوات المسلحة الإماراتية في إطار قيادة التحالف العربي ، انطلاقا من الدور الأخوي والعروبي، وما يشكله التنظيم الإرهابي من تهديد للسلم والأمن الدوليين، ولإرساء دعائم الأمن والاستقرار في محافظة حضرموت والجنوب، حيث شكل الدعم الذي قدمته القوة الإماراتية والغطاء الجوي العنصر الأساسي لتطهير وادي المسيني وكامل مدن ساحل حضرموت بشكل عام؛ والقبض على عناصر إرهابية خطيرة مطلوبة دولياً، وحماية السواحل والمياه الإقليمية ومكافحة تهريب السلاح والممنوعات، وضبط أكثر من 85 طنا من الألغام والقذائف والذخائر والمتفجرات في مخابئ التنظيم بساحل حضرموت.

صرح المتحدث الرسمي لقوات النخبة الحضرمية بأن الفرق الهندسية تمكنت من تفكيك ما يزيد عن (2052) عبوة ولغم أرضي، زرعها تنظيم القاعدة الإرهابي، بوادي المسيني، في أماكن متفرقة، وعلى جنبات الطرق المؤدية للوادي ووسطها، كذلك رفع ما خلفه التنظيم الإرهابي من قذائف، وذخائر ومتفجرات، وغيرها من مخلفات الحروب؛ حيث كانت العبوات الناسفة والألغام الأرضية شديدة الانفجار زرعت لتفخيخ سبع طرق رئيسية مؤدية إلى المعقل الرئيسي لتنظيم القاعدة، وذلك لاستهداف الجنود، وإلحاق الضرر بالمواطنين، وقامت الفرق الهندسية بعد تطهير الوادي من العناصر الإرهابية بمباشرة نزع الألغام وإعطاء الأولوية لفتح الطرقات وتسهيل وتأمين حركة المواطنين وإعادة الحياة إلى طبيعتها في الوادي.

حملات مضادة للإخوان ضد معركة الفيصل

وصفت وسائل الإعلام الإخوانية معركة تحرير وادي المسيني من عناصر القاعدة بأنها أطماع إماراتية في التوسع بالمناطق الغنية؛ وان قوات النخبة الحضرمية تسعى للسيطرة على مناطق وادي حضرموت، وذهبوا الى التشكيك بحقيقة عملية "الفيصل" والحديث عن وقوع اشتباكات عنيفة بين قوات النخبة ومسلحين من تنظيم القاعدة باعتبارها محاولة لصناعة معارك وهمية الهدف منها انتشار قوات النخبة في وادي حضرموت، وإحكام السيطرة الكاملة عليه؛ حيث تعد حملات الاستهداف الإعلامي للقوات المسلحة الجنوبية بمختلف تشكيلاتها من قبل إعلام الاخوان يكشف بما لا يدع مجال للشك مدى الضربات الموجعة والهزائم الساحقة التي وجهتها القوات الجنوبية للجماعات الإرهابية التي تعد إحدى الأوراق التي يستخدمها الإخوان للسيطرة على الجنوب ونهب ثرواته.

عملية تحرير الساحل الغربي (الرمح الذهبي)

تواصل قوات الجنوبية معركة «الرمح الذهبي» لتعزيز تواجدها في الساحل الغربي لتعز وتطويق الميليشيات.

وقد أكدت مصادر عسكرية في الجيش اليمني، الأحد، أن دول التحالف تقوم بإسناد بري وبحري وجوي في هذه العملية، إضافة إلى مشاركة البوارج الحربية للتحالف في قصف مواقع الميليشيات والغطاء الجوي الكثيف الذي تقوم به مقاتلات التحالف وطائرات الأباتشي.

وتكتسب عملية الرمح الذهبي التي بدأها الجيش اليمني والمقاومة وقوات التحالف أهمية استراتيجية باستعادة السيطرة على الساحل الغربي لليمن، واستعادة السيطرة على منطقة ذباب التي تبعد أربعين كيلومترا شمالي باب المندب، باعتبارها أحد منافذ تهريب الأسلحة، إلى جانب منفذ المخا الذي يبعد 46 كيلومترا عن ذباب.

والأحد، واصل الجيش الوطني مسنودا بقوات التحالف زحفه باتجاه الساحل الغربي لتعز.

ووفق خبراء عسكريين، فإن الأهداف الرئيسة لعملية الرمح الذهبي تتمثل في:

- تأمين الملاحة الدولية في منطقة جنوب البحر الأحمر
- حرمان الميليشيات من السلاح المهرب عبر منفذي المخا وذباب
- تضييق الخناق على الميليشيات في غرب مدينة تعز وشمالها

- قطع طريق الإمداد للميليشيات الرابط بين الحديدة وتعز.

الجهود العسكرية في المرحلة الأولى (2011م 2014).

وأطلقت القوات المسلحة الجنوبية، خلال الأسابيع المنصرمة، عمليتين عسكريتين أطلقت عليهما اسم (سهام الشرق، وسهام الجنوب) بتوجيهات من الرئيس القائد عيدروس الزُبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، القائد الأعلى للقوات المسلحة الجنوبية، نائب رئيس المجلس الرئاسي، لتحرير وتطهير محافظتي أبين وشبوة من الإرهاب.

العملية الأولى:

عملية سهام الشرق تطهير محافظة ابين من التنظيمات الارهابية

أطلق الرئيس القائد عيدروس قاسم الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي القائد الأعلى للقوات المسلحة الجنوبية، أطلقت القوات المسلحة قِبل قليل، عملية عسكرية جديدة لتحرير محافظة أبين من الجماعات الإرهابية والعناصر الخارجية عن النظام والقانون.

وتهدف العملية العسكرية، التي أطلق عليها اسم "سهام الشرق، إلى تطهير محافظة أبين من التنظيمات الإرهابية وإزالة خطر التخادم الإخواني الحوثي مع تنظيم القاعدة بالإضافة الى تعزيز تأمين العاصمة عدن.

كما تهدف العملية العسكرية إلى حماية الطرقات الرابطة بين محافظات الجنوب وإيقاف عمليات تهريب الأسلحة والممنوعات عبر الشريط الساحلي لمحافظة أبين، بالإضافة الى إتاحة الفرصة لأبناء أبين بحماية أرضهم وإدارة شؤون محافظتهم وتأمين تحرك القوات الجنوبية بين العاصمة عدن ومحافظات شبوة وحضرموت والمهرة وإزالة خطر دعم وتعزيز أي تمرد أو عمليات إرهابية محتملة في محافظات الجنوب لاسيما شبوة وحضرموت، وإنهاء حالة الانقسام الذي تشهده محافظة أبين، وتهيئة الأرضية لبدء عملية عسكرية لتحرير باقي مناطق أبين من سيطرة المليشيات الحوثية وفقاً لما نص عليه اتفاق الرياض30

وتحد ث محافظ محافظة أبين اللواء الركن بوبكر حسين سالم: إن عملية سهام الشرق عملت على رأب الصدع ما بين القوات العسكرية في المحافظة، وتوحيد اللحمة بين مختلف القوات الجنوبية.

جاء ذلك خلال إيجاز صحفي نظم اليوم، لعرض مراحل عملية سهام الشرق التي تنفذها القوات المسلحة الجنوبية لتطهير المحافظة من التنظيمات الإرهابية.

وأكد محافظ أبين أن عملية سهام الشرق مرت بثلاث مراحل أفضت إلى السيطرة على معسكرات الإرهاب بدءً من خبر المراقشة وانتهاء بالسيطرة على معسكر وادي عومران، موضحاً أنه تم اغتنام عدد من الأجهزة والأسلحة والمعدات في معسكرات الإرهاب.

وأشار إلى أن العملية تركزت على فرض السيطرة الأمنية ومكافحة الإرهاب، مؤكدا أن عدد شهداء عملية سهام الشرق بلغ 32 شهيد و42 جريح، فيما كان عدد قتلى التنظيمات الإرهابية 24 قتيلا.

وكشف محافظ أبين أن الجماعات الإرهابية تتحرك عبر محافظة البيضاء اليمنية، موجها المناشدة للمجتمع الدولي بمساندة القوات الجنوبية في دحر الإرهاب.

وابتهل في ختام كلمته إلى الله عز وجل بالرحمة للشهداء والشفاء للجرحى، كما حيا جميع أبطال القوات المشتركة31.

وبعد نجاح العمليات السابقة أعلنت القوات الجنوبية انطلاق المرحلة الرابعة لعملية «سهام الشرق» لتطهير محافظة أبين من الجماعات والتنظيمات الإرهابية.. المرحلة الرابعة ستكون باتجاه مديرية المحفد شرق محافظة أبين المتاخمة لمحافظة

(30)https://www.marsad.news/news/156674

(31) **8187/posts/com.manbaraden//:https**

شبوة..وفي الإيجاز الصحفي عرضه كلا من محافظ أبين اللواء أبوبكر حسين ومدير أمنها العميد أبو مشعل الكازمي وقائد المنطقة العسكرية الرابعة اللواء فضل حسن العمري وقائد محور أبين العميد مختار النوبي..

استعرض الإيجاز الصحفي المراحل الثلاث السابقة، كما قدم احصائية بعدد ضحايا القوات الجنوبية وعددهم 21 قتيل و11 جريح، بالإضافة إلى عدد ضحايا العناصر الإرهابية وبلغ عددهم 24 قتيلا، 12 منهم سقطوا خلال المرحلتين الأولى والثانية، ومثلهم 12 آخرين قتلوا أثناء المرحلة الثالثة وهي المرحلة الرئيسية..32

حصاد عملية سهام الشرق

تفاصيل عملية (سهام الشرق وفيما يخص عملية «سهام الشرق» فقد تمكنت القوات المسلحة الجنوبية من السيطرة بشكل شبه كامل على محافظة أبين بحسب تصريحات قادة عسكريين جنوبيين. وقال قائد محور أبين، مختار النوبي، إنّ القوات المسلحة الجنوبية انتشرت في أبين بشكل شبه كامل وأنه لم يتبق سوى 10% من المحافظة، مشيرًا إلى أنّ ذلك تم دون أن تسقط قطرة دم واحدة. ومع الساعات الأولى لإطلاق (سهام الشرق) تقدّمت القوات المسلحة الجنوبية نحو مدينة شقرة الساحلية بأبين، وتوسعّت باتجاه مديريتي خنفر وأحور، إلى جانب تطهير أول وكر للعناصر الإرهابية في منطقة خبر المراقشة، وكذا السيطرة على معسكري السري وعكد التابعين للتنظيمات الإرهابية.

وهدفت العملية العسكرية لإنهاء حالة الانقسام التي تشهدها أبين وتعزيز أمنها، فضلا عن تعزيز أمن العاصمة الجنوبية عدن ومحافظات الجنوب من الأعمال الإرهابية، وإزالة خطر دعم وتعزيز أي تمرد أو عمليات إرهابية في الجنوب.

وبعد أيام من اطلاق العملية، ونجاحها، نفذ تنظيم القاعدة، بالتعاون مع مليشيا الإخوان الإرهابية، هجومًا إرهابيًا على نقطة أمنية تابعة لقوات الحزام الأمني في مدينة أحور أسفرت عن ارتقاء عدد من الشهداء، في محاولة لعرقلة القوات المسلحة الجنوبية عن جهودها لتحقيق الاستقرار الأمني ودحر الإرهاب.

واستهدف تفجير إرهابي بعبوة ناسفة، يعتقد أن من زرعتها العناصر الإرهابية، أمس، القوات المسلحة الجنوبية في مدخل مودية أثناء عملية انتشارها ضمن عملية سهام الشرق لتأمين وتطهير أبين من الجماعات الإرهابية. وفجرت عناصر إرهابية عبوة ناسفة بمودية في محاولة لاستهداف القوات المسلحة الجنوبية، فيما تواصل القوات المسلحة الجنوبية مطاردة عناصر التنظيمات الإرهابية بمودية في أبين ضمن عملية سهام الشرق.

واستشهد في العملية الإرهابية أمس (6) من أبطال القوات المسلحة الجنوبية في استهداف بعبوة ناسفة شرق مودية، وهم: بكيل قاسم مانع بن القرع، ووضاح قاسم نصر (الجدعا)، ومحمد علي دعبش (الراحة)، وعماد عبدربه أحمد حالمين، وبشار أحمد عوض (الراحة)، وعلي محمد. فيما نجا قائد الحزام الأمني في المنطقة الوسطى وائل الجعري من عمليتين إرهابيتين مماثلتين، وكذا نجاة طاقم قناة عدن المستقلة من التفجير الإرهابي بأبين.

وانتشرت القوات الجنوبية في أكثر من (5) مديريات بأبين وهي (لودر، الوضيع، مودية، المحفد، والمنطقة الوسطى)، فيما تلاحق العناصر الإرهابية في الوديان والشعاب التي تتحصن فيها بعد هروبها.33 وأصبح الجنوب قاب قوسين أو أدنى من تحرير أراضيه من التنظيمات الإرهابية التي زرعها بتعمد خبيث نظام صنعاء منذ عام 1994م، بهدف جعل الأراضي الجنوبية وكرًا ومرتعًا للإرهاب.

---

(32)https://www.aden-hura.com/news/19497

(33)سهام الشرق وسهام الجنوب.. الأهمية الاستراتيجية لتحرير الجنوب، صحيفة الأمناء الصادرة بتاريخ :

https://al-omana.net/m/details.php?id=184477

العملية الثانية

عملية سهام الجنوب تحرير محافظة شبوة من التنظيمات الإرهابية

أما فيما يخص عملية «سهام الجنوب»، فبعد أيام من إطلاق عملية «سهام الشرق» لتحرير أبين من الإرهاب، أطلقت القوات المسلحة الجنوبية عملية أخرى تحت عنوان «سهام الجنوب» لتحرير محافظة شبوة من الإرهاب.

وتمكنت العملية العسكرية مع الساعات الأولى لانطلاقها، من الانتشار في منطقة المصينعة بمديرية الصعيد وهي أهم المناطق التي يتحصن فيها عناصر الإرهاب. كما انتشرت قوات دفاع شبوة في منطقة «العرم» بشبوة قبل أيام لمنع تسلل أي «عناصر متطرفة» فارة من محافظة أبين. وقالت مصادر عسكرية جنوبية إن «الهدف الرئيسي يتمثل في بسط سيطرة القوات المسلحة الجنوبية على كامل حدود شبوة». وأضافت أن: «القوات الجنوبية المشاركة في العملية تضع بأولوياتها مطاردة الجماعات الإرهابية ودك أوكار العناصر الإرهابية في عموم أنحاء شبوة».

وبدأت نتائج العملية العسكرية تتحقق سريعا، حيث تمكنت القوات الجنوبية من السيطرة على معسكر طفة التابع لتنظيم القاعدة الإرهابي في منطقة المصينعة بشبوة.

وكشفت مصادر ميدانية عن فرار عدد من عناصر التنظيم الإرهابي إلى جبال الكور في منطقة المصينعة، في ظل تقدم القوات الجنوبية.

ووجدت قوى الإرهاب نفسها تتكبد خسائر ضخمة، فحاولت عرقلة جهود الجنوب سريعا، ونفذت عملية إرهابية أسفرت عن استشهاد أحد أبطال القوات المسلحة الجنوبية.

ووقع هجوم إرهابي بعبوة ناسفة، شرق مدينة عتق بشبوة، واستهدف قوات دفاع شبوة. وأسفر الهجوم عن استشهاد الجندي خالد محمد عبدالله الهيش من اللواء الثاني دفاع شبوة.

وداهمت القوات المسلحة الجنوبية بشبوة، ضمن عملية سهام الجنوب، مواقع كانت تتحصن بداخلها عناصر تنظيم القاعدة في وادي سرع وشعب الطفة وشعب مذاب بمنطقة المصينعة بمديرية الصعيد، حيث عثرت على ادوات تفجير واحزمة وعبوات ناسفة ومواد شديدة الانفجار

وأشار مصدر إلى أن العناصر الإرهابية كانت تخطط لشن هجمات على القوات الجنوبية المتواجدة بشبوة والقوات الجنوبية الأخرى في أبين وحضرموت وعدن.

هذه التطورات العسكرية في الجنوب تضفي الكثير من الآمال لأنْ تشهد المرحلة المقبلة نقلة نوعية، تعزز آمال الاستقرار في الجنوب بعدما عاثت قوة الإرهاب على الأرض في تهديد أمن الجنوب

ويضيق الخناق على قوى الاحتلال بشكل غير مسبوق بعدما بات الجنوب يتبع تكتيكا استراتيجيا يقوم على اتخاذ إجراءات عملية وفعلية تساهم في تحقيق الاستقرار

ومن الملاحظ أن الجنوب لم يعد ينتظر مرحلة رد الفعل لكنه بات متحكما في المسار العسكري على الأرض، بعدما وضع تحقيق الأمن والاستقرار أولوية قصوى.

قطع ذيول محسن الأحمر

مراقبون عسكريون قالوا إن «العمليات العسكرية التي تنفذها القوات المسلحة الجنوبية تزيح الستار عن نشاط تنظيم القاعدة بعدما تم تحشيده عبر تنظيم الإخوان الإرهابي».

وأضافوا: «جهود القوات المسلحة الجنوبية في مواجهة تنظيم القاعدة الإرهابي خطوة تحمل أهمية بالغة، وهي تطوي صفحة من الاستهداف الغاشم، الذي مارسته مليشيا الإخوان من خلال تحشيد عناصر تنظيم القاعدة صوب الجنوب».

وأكدوا أن: «ذلك التحشيد الخطير وقف وراءه الإرهابي علي محسن الأحمر، وهو أخطر إرهابي الاحتلال اليمني ورأس الأفعى

الذي استهدف الجنوبيين وقضيتهم العادلة على مدار الفترات الماضية».

وتابعوا: «استغل محسن الأحمر، نفوذه في معسكر الاحتلال اليمني في العمل على تحشيد العناصر الإرهابية ضد الجنوب، لجعله دائما قيد الاستهداف في محاولة لعرقلة قدرته على تحقيق مزيد من النجاحات السياسية».

ويقول سياسيون أن: «العمليات العسكرية التي تنفذها القوات المسلحة الجنوبية تحقق نتائج متميزة، بما يعكس الجاهزية القتالية والعملياتية والاستخباراتية للقوات وبفضل الدعم المتكامل من قبل قوات التحالف العربي»

فيما قال عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي سالم ثابت العولقي: «ما تقوم به القوات الجنوبية هو الأساس المتين لتحصين مدن الجنوب من أي اختراقات حوثية أو إرهابية وعلى جميع المواطنين التعاون ومساندة هذه الجهود»

أما الكاتب هاني مسهور فقال إن: «جهود مكافحة الإرهاب جنوباً لن تكتمل إلا بمنع وحظر كافة أنشطة حزب الإصلاح»، مشيرًا إلى أن: «هذا الحزب يوفر المعسكرات والمقرات لأفراد التنظيمات الإرهابية، متابعا: «اجتثوا الإخوان تفلحوا».

بدوره، قال الخبير العسكري والاستراتيجي، العقيد محسن ناجي أن: «معركة سهام الشرق في أبين تدل دلالة واضحة على ان هناك نجاحات كبيرة عسكريا وامنيا، حيث استطاعت القوات الجنوبية ان تسيطر على كثير من المناطق التي كانت تقبع تحت سيطرة وهيمنة التنظيمات الإرهابية والمتطرفة داعش والقاعدة وتنظيم جماعة الاخوان الذين كانوا قد فرضوا سيطرتهم على محافظة أبين منذ سنوات طويلة».

وأضاف: «هذه المحافظة عانت كثيرا من الإرهاب والتطرف الذي اقلق السكينة العامة وفرض واقع غير منطقي وفرض على المواطنين حياه لا تليق بهم ولذلك الحملة العسكرية قد بدأت تحقق نجاحاتها وبطبيعة الحال هذه الحملة لن تكون الطريق امامها مفروش بالورود بل ستعاني الكثير من المشاكل والتحديات ضمنها طبيعة الجغرافيا في أبين التي تتكون من 11 مديرية ومساحتها تقار 21 الف كيلومتر، وهي محافظة مليئة بالجبال والوديان هذا ما مكن الجماعة الإرهابية من الإفلات من الامن التي ظلت ولازالت تتعقب الجماعات في مختلف مناطق محافظة أبين».

أما المحلل السياسي صالح الدويل فقال: «التنظيم الإرهابي تم تشكيله وتخليده في الجنوب بعد عام 1994 والجماعة يصدرون فتوى إننا كفرة فكيف استطاع الإرهاب ان ينمو إذا لم يتوفر له رعاية».

وأضاف: «التنظيمات الإرهابية تشرف عليها قوى سياسية وحزبية وأمنية القصد منها افشلا الجنوب وإظهاره للعالم بصورة مشوهة».

وتابع: «الآن الأمر مختلف قيادة سياسية جنوبية والأفراد الذين يلاحقون الإرهاب جنوبيون وأنا متفائل كثيرا بتطهير محافظات الجنوب من الآفة التي نمت بالمناطق وجعلتها ملاذات آمنة ومنتجة للإرهاب بينما هو إرهاب مصطنع فيها»34.

مطالب شعب الجنوب طرد القاعدة خارج حضرموت

تطهير حضرموت من خطر الإرهاب لا يزال الملف الأبرز في جنوب اليمن لتواجد التنظيم الإرهابي حتى الآن في الصحراء والوادي ولا يمكن الحديث عن مكافحة الإرهاب وتجاهل وكر تنظيم القاعدة الارهابي الرئيسي في شبه الجزيرة العربية الذي يقع في وادي المسيني غرب المكلا عاصمة محافظة حضرموت حيث تم طردهم منه عام 2018 بمعركة سميت الفيصل بدعم من التحالف الدولي وبعد تأمينه قررت الدخول اليه برفقة قوات النخبة الحضرمية لمعاينة الظروف التي سمحت للتنظيم الإرهابي بالتواجد في تلك البيئة الجغرافية الصعبة واتخاذها موقعا عملياتيا يجتمع فيه أمراء التنظيم الإرهابي ويرتبون مخططاتهم الارهابية لزعزعة استقرار المحافظات الجنوبية وتهديد العالم ولأتمكن من توثيق أهمية طردهم منه في تصفية هذا التنظيم وتدمير نقطة تواجد مركزية له حرمته من الانتشار وتنفيذ العمليات الإرهابية وتجنيد العناصر.

النتائج والتوصيات

(34) https://www.omana-al.net/m/details.php?id=184477

أولا: النتائج:

توصلت الدراسة الى نتيجة عامة مفادها أن شعب الجنوب لم يواجه مأساة أسوأ من تلك التي أنتجتها الاستراتيجية اليمينة، ولا تزال هذه المأساة تعصف بالجنوب حتى اللحظة، ولم تعد ظاهرة الإرهاب تشكل أولوية لدى الأمريكيين والأنظمة المتحالفة معهم، أما بالنسبة لشعوب المنطقة فإن فرق الموت تعددت وأصبح القتل مجاني وعلى قارعة الطريق. ثمة خطورة في أن تصبح تلك التنظيمات مشروعاً في المنطقة إذا أن ظل الخذلان الذي تعرض له الجنوب العربي ومشروعه التحرري، في هذه المرحلة، حيث استهدف المجلس الانتقالي وما زال يستهدف؛ لأن حامله الأساسي هم الجنوبيون واستهدفت المقاومة لأن معظم محتواها من أبناء الجنوب ومن المعلوم للجميع لا يمكن للمنطقة أن تتعافى من ظاهرة الإرهاب إلا بالتخلص من جماعة الاخوان المسلمين ومليشياتها الارهابية في الجنوب؛ لكونهم النواة الداعمة لتلك التنظيمات الارهابية.

وهناك عدد من النتائج التفصيلية هي كالاتي:

كشف الدراسة أن حجم المسؤولية التي تحملها المجلس الانتقالي الجنوبي كبيرة جدا وتعد مواجهة تلك التنظيمات الإرهابية مهمة دولية تحتاج إلى جهود مكثفة لكونها أصبحت لها تحالفات محلية وإقليمية ودولية.

كشفت الدراسة الدور الوطني الجنوبي الكبير التي بذلته القوات المسلحة والمقاومة الجنوبية في مواجهة تلك المليشيات الارهابية في سبيل كل مدن الجنوب (عدن لحج ابين حضرموت شبوة الضالع..)

كشفت الدراسة الدور المحوري لدولة الامارات العربية المتحدة في دعم المكون السياسي والعسكري للمجلس الانتقالي الجنوبي الذي دار تلك المعارك البطولية ضد تلك المليشيات الارهابية الاجرامية.

كشف الدراسة قوة التشريعات العربية في مواجهة الارهاب وكيف اسهمت تلك الدول وفي مقدمتها مصر والامارات في محاربة حركات الاسلام السياسي المتطرف.

أن التشريعات الدولية كثفت المعاهدات والاتفاقيات التي تجرم ظاهرة الارهاب وتجفف منابعه ومكافحة بكل الوسائل والطرق في سبيل القضاء عليه.

شكلتا حركتي الحوثي والاخوان المسلمين في اليمن خطرا حقيقا على الامن والسلم الدوليين مما جعلها في مواجهة مباشرة مع القوات المسلحة الجنوبية خلال فترة الحرب وحد اللحظة.

أسهمت الامارات العربية المتحدة في الدعم والمساندة والتدريب للأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في جنوب اليمن من أجل تأمين مختلف المناطق والتصدي لخطر التنظيمات المتطرفة. أسهمت في التصدي لتنظيمي "القاعدة" و"داعش" اللذين كانا يتمددان في المحافظات الجنوبية المحررة ، لمحاولة السيطرة على مدن رئيسية.

أن الارهاب في اليمن تم توظيفه توظيفا سياسيا من قبل القوى السياسية والدينية والقبلية والعسكرية في اليمن بغرض السيطرة على الثروة في محافظات الجنوب في سبيل تموين الارهاب في الجزيرة العربية والعالم.

عمل المجلس الانتقالي الجنوبي على اتخاذ العديد من الإجراءات لمواجهة التنظيمات الإرهابية بهدف تقويض قدرتها على ارتكاب العمليات الإجرامية.

أن الجنوب أصبح في مواجهة مباشرة مع الإرهاب منذ صيف العام الأول لتوقيع مشروع اتفاقية الوحدة اليمنية بين البلدين الجارين حتى هذه اللحظة.

شكلت عمليات سهام الشرق وسهام الجنوب والسهم الذهبي والفصيل من اهم العمليات العسكرية في مواجهة تلك التنظيمات الضالة.

ثانيا: التوصيات:

وضع خطة استراتيجية شاملة لمكافحة التنظيمات الارهابية تتضمن المكافحة الوقائية والمكافحة العلاجية والمكافحة الاستئصالية.

تفعيل التشريعات الوطنية الجنوبية ذات الصلة بمُكافحة الإرهاب.

تفعيل دور الحماية الوقائية الفكرية والأيدولوجية في سبيل مكافحة الافكار المتطرفة.

تطوير الاجراءات الامنية والاستخباراتية للقوات المختصة في مكافحة الارهاب.

التنسيق المستمر مع لجنة مكافحة الارهاب في الأمم المُتحدة على نحو يُحقق مُكافحة فعالة وشاملة لظاهرة الإرهاب تعزيز سُبُل التصدي للطرق المُستحدثة في مجال تمويل الإرهاب.

التنسيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) والكيانات الإقليمية والعربية لإدراج وإصدار نشرات حمراء للقيادات والكوادر والعناصر الهاربة على المستوى الدولي.

إدراج أبرز العناصر الهاربة خارج البلاد على القوائم وتجميد أموالهم والعمل على تحجيم قدراتهم في تنفيذ مخططاتهم العدائية الموجهة للساحة الداخلية.

التوسع في إبرام اتفاقيات التعاون الأمني مع الدول لتنسيق وتطوير التعاون الأمني في مختلف المجالات لاسيما مكافحة الإرهاب.

التشبيك مع الدولة العربية والاقليمية التي تبنَّت الدولة في دساتيرها مُكافحة الإرهاب لكونه يُعد التزاماً على عاتقها لحماية أمنها القومي.

الارهاب يستهدف حماية أحد المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وهو الحق في الحياة، وذلك في إطار مُقاربتها الشاملة لمكافحة الإرهاب. لذا يتوجب على الجمعية الوطنية تبني هذه المسألة لما لها تثير كبير في المجتمع الدولي.

انطلاقا من الالتزام الدستوري والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الاقليمية والعالمية بمُكافحة الإرهاب يتوجب القيام بما يُحقق مُكافحة فعالة وشاملة لظاهرة الإرهاب بكافة أبعادها، كما استهدفت التشريعات تعزيز سُبُل التصدي للطرق المُستحدثة في مجال تمويل الإرهاب.

الاهتمام بكافة وسائل المواجهة الفكرية الدعوية والتثقيفية والتوعوية الوقائية والمعالجة الشاملة في سبيل مقاربة فكرية لاستقطاب الشباب المغرر بهم وحماية الشباب من مخاطر الارهاب.

هذا ما استطعنا أن نأتي به، وما الكمال إلا لله رب العالمين، وبه نستعين على أمور الدنيا والدين.

المصادروالمراجع:

الارهاب الدولي بين التجريم والمكافحة، حسنين المحمدي بوادي، دار الفكر الجامعي ط 2006م.

الإرهاب الدولي، دراسة ناقدة، محمد عزيز شكري دار العلم للملايين، الطبعة 1--، 1991م

الإرهاب الدولي، مع دراسة للاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، مخيمر عبد العزيز عبد الهادي، دار النهضة العربية، طبعة سنة 1986م.

الإرهاب الدولي ومسؤولية شركات الطيران يحي أحمد البنا، ، منشأة المعارف الإسكندرية، ط 1994م.

الإرهاب في القانون الجنائي، مؤنس محب الدين رسالة دكتوراه، كلية الحقوق- جامعة المنصورة، مصر1983م.

إرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، أحمد حسين سويدان، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة 1-- 2005م.

الارهاب السياسي، د ادونيس العكرة ار الطليعة، القاهرة ، 1991، ط1

التعاون الدولي ومكافحة الإرهاب/ د, عبد المغني جبران الزهر/ مجلة العلوم الاجتماعية الانسانية جامعة عدن ، المجلد العاشر/ العدد الثاني والعشرين/ يناير يونيو 2077م.

تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، محمد عبد المطلب الخشن، الطبعة 1-، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007م.

الاتجاهات الحديثة في القانون الدول الجزائي، علي محمد جعفر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة-1-2007م.

جريمة الارهاب والمسؤولية المترتبة عنها في القانون الجنائي الداخلي والدولي، يوسف كوران، بدون طبعة، منشورات مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية،2007م

دراسة حول تشريعات مكافحة الارهاب في دول الخليج العربية واليمن اصدارات الامم المتحدة / فينا 2009

العالم بين الارهاب والديمقراطية حسنين المحمدي بوادي ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية، ط1، 2007 ،

قانون العقوبات في ضوء الممارسة القضائية، أحسن بوسقيعة الطبعة 2-- ، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2001،

القانون اليمني نص المواد (-137 -138 -139 -142 -144 -147 301) من القرار الجمهوري رقم 212 لسنة 1992 م

القانون اللبناني، نص المادة 314

القانون العراقي، مادة (1)من قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم13 لسنة 2005

لسان العرب أبو الفضل ابن منظور، دار صادر بيروت، ط3 ،1993،مادة رهب

مشكلة تعريف الإرهاب الدولي، أحمد النيل النويري، مجلة العلوم القانونية، معهد العلوم القانونية والإدارية جامعة الجزائر، العدد السادس، ديسمبر 1991

موسوعة السياسة ،ج1 ، ط2 ، الموسوعة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1998م.

https://shabwaah-press.info/news/58842 21-

22-https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aljhwd-alhrbyt-alswdyt-alamaratyt-fy-alymn-aljz-alawl-mlyt-alshm-aldhhby-fy-23

https://www.marsad.news/news/156674 24

https://manbaraden.com/posts/8187 25

https://www.aden-hura.com/news/19497 26

https://al-omana.net/m/details.php?id=184477 27 28https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2020/yemen/#:~:text=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%

الملخص (1)

تقرير مكتب مكافحة الإرهاب لعام 2020م

ملخص

واصلت القاعدة في شبه الجزيرة العربية وداعش في اليمن والجماعات الإرهابية المدعومة من إيران مثل حزب الله وفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني استغلال الفراغ السياسي والأمني الناجم عن الصراع المستمر بين حكومة الجمهورية اليمنية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي ، دوليًا. المعترف بها كحكومة اليمن الشرعية، ومقاتلي الحوثيين ، وكذلك الصراع الدائر بين الجنوب والجنوب بين حكومة الجمهورية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي (STC). بالإضافة إلى ذلك، واصل الحرس الثوري الإيراني - فيلق القدس استغلال الصراع لتوسيع نفوذ إيران في اليمن. سلطت تقارير الأمم المتحدة وغيرها من التقارير الضوء على الصلات بين الحرس الثوري الإيراني- QF والحوثيين، بما في ذلك توفير المساعدات المميتة التي يستخدمها الحوثيون لشن هجمات ضد مواقع البنية التحتية الحيوية في المملكة العربية السعودية.

سيطرت حكومة الجمهورية اليمنية، بالشراكة مع التحالف الذي تقوده السعودية، على أراض يمنية أقل في نهاية عام 2020 مما كانت عليه في عام 2019. وفقدان حكومة الجمهورية اليمنية سيطرتها على أجزاء إضافية من أراضيها نتج عن التوترات السياسية والعسكرية.

و في الجنوب والحوثيون يتقدمون في محافظات أخرى من البلاد.في الجنوب ، أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي مؤقتًا «الإدارة الذاتية» بين أبريل ويوليو ، وهو ما لم يعترف به المجتمع الدولي. توجت المفاوضات بشأن تنفيذ اتفاق الرياض لعام 2019 بعودة 30 ديسمبر / كانون الأول حكومة مُشكَّلة حديثًا إلى عدن، لكن هذا فشل في القضاء على التوترات في الجنوب، حيث احتفظ تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وداعش في اليمن بمناطق نفوذ كبيرة. في نفس الوقت، تعاونت حكومة الجمهورية اليمنية مع حكومة الولايات المتحدة في جهود مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، بسبب عدم الاستقرار والعنف، فضلاً عن قدراتها المتدهورة، لم تتمكن حكومة الجمهورية اليمنية من تطبيق تدابير مكافحة الإرهاب بشكل كامل أو القيام بعمليات موثوقة في جميع أنحاء البلاد. لا يزال هناك فراغ أمني كبير يوفر مساحة للقاعدة في شبه الجزيرة العربية وداعش في اليمن للعمل. على الرغم من المكاسب القليلة التي حققتها مكافحة الإرهاب في عام 2020 ، إلا أن قوات الأمن اليمنية نفذت في 2 أكتوبر / تشرين الأول غارة ناجحة ضد عناصر يشتبه في أنهم من القاعدة في شبه الجزيرة العربية في عاصمة المهرة ، الغيضة ، مما أسفر عن مقتل ثلاثة إرهابيين مشتبه بهم واعتقال اثنين آخرين. واصلت قوات الحزام الأمني الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي لعب دور مهم في جهود مكافحة الإرهاب ، حيث سيطرت على أجزاء كبيرة من عدن وأبين وشبوة. ظل تنظيم داعش في اليمن أصغر حجمًا ونفوذًا إلى حد كبير مقارنةً بالقاعدة في شبه الجزيرة العربية ، لكنه ظل نشطًا من الناحية العملياتية وواصل ادعاء الهجمات. ظلت القاعدة في شبه الجزيرة العربية نشطة في وسط اليمن ، ولا سيما في البيضاء ، مما يدل على قدرتها على التحرك داخل البلاد

حوادث الإرهاب لعام 2020

انخفضت الهجمات المنسوبة إلى القاعدة في شبه الجزيرة العربية وداعش في اليمن في عام 2020 مقارنة بعام 2019 ، وشملت الأساليب التفجيرات الانتحارية ، والعبوات الناسفة المفخخة بالسيارات ، والكمائن ، والاشتباكات المسلحة ، والاختطاف ، والاغتيالات المستهدفة. ومن أبرز الحوادث الإرهابية ما يلي:

في 15 أغسطس / آب ، أعدم مسلحو القاعدة في شبه الجزيرة العربية طبيب أسنان ثم صلبوه في محافظة البيضاء ، ثم قصفوا عيادته في وقت لاحق. واتهمه تنظيم القاعدة في جزيرة العرب بالمشاركة في شبكة تجسس مزعومة نيابة عن الحكومات الأمريكية والسعودية والإماراتية وميليشيا الحوثي.

في 27 أغسطس / آب ، أعدم مسلحو القاعدة في جزيرة العرب ستة أشخاص في البيضاء. واتهمت القاعدة في جزيرة العرب ضحاياها بالانتماء لميليشيا الحوثي.

في 7 ديسمبر / كانون الأول ، قتل مسلحون يشتبه في أنهم من القاعدة في شبه الجزيرة العربية ستة أشخاص ينتمون إلى المجلس الانتقالي الجنوبي في محافظة أبين.

التشريع و إنفاذ القانون وأمن الحدود

لم تقم اليمن بإجراء تغييرات كبيرة على الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب في عام 2020. ليس لدى اليمن تشريعات شاملة لمكافحة الإرهاب. بسبب نقص الموارد والتنظيم، تكافح قوات الشرطة في جميع أنحاء البلاد لممارسة السلطة.

لا يزال مشروع قانون مكافحة الإرهاب معلقًا في البرلمان منذ عام 2008. قبل الاضطرابات السياسية في صنعاء التي أجبرت نقل حكومة الجمهورية اليمنية عام 2015 ، كانت المسودة قيد المراجعة من قبل اللجان البرلمانية الفرعية الثلاث المسؤولة عن مكافحة الإرهاب (الشؤون القانونية والدستورية ؛ الأمن والدفاع وتقنين الشريعة). سيسهل القانون احتجاز المشتبه بهم ويتضمن عقوبات إلزامية للعديد من الجرائم المتعلقة بالإرهاب. لم تكن هناك تحركات واضحة لتنفيذ الهياكل القانونية المتوافقة مع قراري مجلس الأمن رقم 2178 و 2396 المتعلقين بمكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وسفر الإرهابيين، على الرغم من استمرار حكومة الجمهورية اليمنية في اتخاذ بعض الإجراءات الجديرة بالملاحظة لمكافحة سفر الإرهابيين. هناك رحلات تجارية محدودة تعمل من المطارات في اليمن ، قبل مارس / آذار 2015 ، صاغ جهاز الأمن الوطني ومكتب الرئيس استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب. وقامت لجنة وزارية بمراجعة المشروع لكنها لم تتمكن من الانتهاء منه بسبب عدم الاستقرار السياسي. وبالتالي ، لم يتم اعتماد أو تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب في اليمن رسميًا بحلول نهاية عام 2020.

عززت اليمن إجراءاتها الأمنية الحدودية في نوفمبر / تشرين الثاني ، عندما بدأ مكتب الهجرة والجوازات والجنسية بوزارة الداخلية في تحديث عملية فحص المسافرين في بعض نقاط الدخول التي تسيطر عليها الحكومة. يستخدم اليمن نظام PISCES المتكامل لإدارة أمن الحدود الذي قدمته الولايات المتحدة لتأمين الحدود وتحديد وثائق السفر المزورة، لكن النشر في جميع نقاط الدخول التي تسيطر عليها حكومة الجمهورية اليمنية كان لا يزال قيد التنفيذ حتى نهاية العام.

عملت حكومة الجمهورية اليمنية مع شركاء دوليين لإعادة إرساء سيادة القانون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. اليمن ، مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، تشارك في مجموعة العمل الأمنية اليمنية ، والتي تضم ممثلين عسكريين ودبلوماسيين من الدول الأعضاء وتطور مبادرات بناء القدرات التعاونية للقوات العسكرية والأمنية اليمنية.

هذا العام ، قامت EXBS بتمويل تدريب 15 مسؤولاً من خفر السواحل اليمني على صيانة السيارات الصغيرة ، و 19 مسؤولاً في الموانئ على عمليات الموانئ ، و 89 من حرس الحدود على اعتراض المركبات ، فضلاً عن مشاركة 12 من كبار المسؤولين في مختلف المؤتمرات الأمنية. تمت معظم المؤتمرات وجميع التدريبات على تشغيل الموانئ تقريبًا ، بسبب قيود COVID-19.

لعب خفر السواحل اليمني دورًا في اعتراض الأسلحة وغيرها من المواد غير القانونية الموجهة للجماعات الإرهابية المتمركزة في اليمن ، على الرغم من أن الحدود البحرية للبلاد ظلت مليئة بالثغرات. لا يزال الساحل الجنوبي الأوسط عرضة للتهريب البحري للمقاتلين والأسلحة والمواد والسلع المستخدمة لدعم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وداعش في اليمن

.مكافحة تمويل الإرهاب

واصل البنك المركزي اليمني الذي تسيطر عليه حكومة الجمهورية اليمنية بذل جهود متزايدة لتنفيذ توصيات التقرير التشخيصي لصندوق النقد الدولي لتعزيز قدرات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، ولكن بسبب الافتقار إلى القدرة القضائية والسيطرة الإقليمية ، فإن حكومة الجمهورية اليمنية غير قادرة التنفيذ الكامل لتوصيات صندوق النقد الدولي وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بتمويل الإرهاب. منذ عام 2010 ، حددت مجموعة العمل المالي اليمن على أنه خطر على النظام المالي الدولي بسبب أوجه القصور الاستراتيجية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، ولدى حكومة الجمهورية اليمنية قدرة محدودة على حل هذه النواقص. على سبيل المثال ، سعى البنك المركزي اليمني في عدن للحصول على معلومات المعاملات من البنوك التجارية للامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك ، قاومت البنوك التجارية الامتثال بسبب ضغوط الحوثيين على مقر مصرفهم في صنعاء. في نوفمبر / تشرين الثاني ، أحال البنك المركزي اليمني في عدن بعض مديري فروع

البنوك إلى المحاكمة الجنائية بسبب رفضهم الامتثال. رد قادة الحوثيين في صنعاء بإرسال قوات الأمن للاستيلاء على خوادم الكمبيوتر وفرض إغلاق مؤقت للعديد من البنوك التجارية الكبيرة. وشهد القرار الذي تم التوصل إليه بوساطة أن البنوك التي تتخذ من صنعاء مقراً لها تستأنف تقديم معلومات الامتثال الأساسية للبنك المركزي اليمني في عدن، ولكن ليس على مستوى التفاصيل المطلوبة للوفاء بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

في يناير / كانون الثاني ، أعاد رئيس الوزراء تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتضم اللجنة 17 عضوا من الوزارات والمؤسسات المعنية وكذلك ممثلين عن جمعية البنوك اليمنية والغرف التجارية

الدعم الإيراني للحوثيين في اليمن

إلى جانب ما سبق، من ترجمة للجزء المخصص باليمن، نستعرض هنا أبرز ما تضمنه التقرير بالنسبة لتحركات إيران في اليمن، بما يشمل دعم وإسناد الأعمال الإرهابية المزعزعة للأمن.. وذلك على النحو التالي:

واصلت إيران دعم الأعمال الإرهابية إقليمياً وعالمياً خلال عام 2020. إقليمياً، دعمت إيران وكلاء ومجموعات شريكة في البحرين والعراق ولبنان وسوريا واليمن، بما في ذلك حزب الله وحماس. واصل كبار قادة القاعدة الإقامة في إيران وتسهيل العمليات الارهابية من هناك. وعلى الصعيد العالمي، ظل فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي، الفاعلان الإيرانيان الأساسيان المتورطان في دعم تجنيد الإرهابيين وتمويلهم ومؤامراتهم عبر أوروبا وإفريقيا وآسيا والأمريكيتين.

وفي اليمن، واصل الحوثيون المدعومون من إيران السيطرة على أجزاء كبيرة من شمال اليمن، حيث واصل الحرس الثوري الإسلامي وجوده.

قدمت إيران أسلحة ومعدات متطورة، مثل أنظمة الطائرات بدون طيار والتدريب وغيرها من أشكال الدعم لمقاتلي الحوثيين في اليمن، والذين شاركوا في هجمات ضد أهداف إقليمية. وفي فبراير ويونيو، اعترضت البحرية الأمريكية والقوات الشريكة، مراكب شراعية تحمل أسلحة من أصل إيراني مخصصة للحوثيين، بما في ذلك 1700 بندقية وأكثر من 170 صاروخً

واصلت إيران استخدام الحرس الثوري الإيراني- فيلق القدس، لتعزيز مصالح إيران في الخارج. ومن خلالها واصلت إيران دعمها للعديد من الجماعات الإرهابية التي حددتها الولايات المتحدة، حيث قدمت التمويل والتدريب والأسلحة والمعدات للجماعات المسلحة التابعة لها، في عدد من الدول العربية والإقليمية، بينها العراق وسوريا والحوثيين في اليمن، وطالبان في أفغانستان.

استمر عدم الاستقرار السياسي في اليمن، في إعاقة الجهود المبذولة لسن أو فرض ضوابط تجارية استراتيجية شاملة لمواجهة تدفق الأسلحة والذخائر في المنطقة. ترك هذا اليمن معرضًا للخطر، كنقطة عبور للأسلحة المزعزعة للاستقرار، بما في ذلك الأسلحة القادمة من إيران

وفي بند «التمويل والمساعدة الخارجية»، بالنسبة لإيران، أشار التقرير إلى أن الحرس الثوري الإيراني- فيلق القدس، واصل الانخراط في مخططات تمويل غير مشروعة واسعة النطاق وغسيل الأموال لتمويل أنشطته الخبيثة. ففي العام 2017، صمم الحرس الثوري الإيراني- فيلق القدس، مؤامرة لإنتاج عملة (مالية) مزيفة عن طريق خداع الموردين الأوروبيين لشراء آلات طباعة متقدمة ومواد ضرورية أخرى. ثم قامت بطباعة أوراق بنكية يمنية مزيفة، استخدمت لدعم أنشطتها المزعزعة للاستقرار في اليمن

ومن ضمن أنشطة الجماعات الإرهابية خلال العقود الماضية، ذكر التقرير، أنه: في عام 2015، تم إطلاق سراح خمسة من كبار قادة القاعدة من الحجز الإيراني مقابل دبلوماسي إيراني اختطف في اليمن. ومن بين الخمسة، سيف العدل وأبو محمد المصري، المطلوبان في تفجيرات السفارة الأمريكية عام 1998 في كينيا وتنزانيا.

الهجمات الحوثية على السعودية استعرض التقرير الأمريكي جزءا خاصا بالإرهاب الذي تعرضت له المملكة السعودية من قبل الحوثيين، نلخصها كالتالي:

يواصل الحوثيون تلقي الدعم المادي والتوجيهات من الكيانات الإيرانية، بما في ذلك تمكين الهجمات على السعودية، والتي

استخدمت فيها طائرات بدون طيار وصواريخ باليستية دمرت المطارات والبنية التحتية الحيوية.

شكل مقاتلو الحوثي في اليمن أكبر تهديد أمني للسعودية. وازدادت وتيرة هجمات الحوثيين وتعقيدها على مدار العام (2020)، لتشمل الهجمات بالصواريخ الباليستية وصواريخ كروز، والأنظمة الجوية غير المأهولة (UAS)، والزوارق السطحية (المفخخة) غير المأهولة (USV).

تعرضت المملكة العربية السعودية للعديد من الهجمات عبر الحدود في عام 2020، بما في ذلك هجمات الحوثيين شبه الأسبوعية ضد أهداف في جنوب وغرب المملكة العربية السعودية باستخدام الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز والطائرات بدون طيار وهجمات الزوارق السطحية غير المأهولة (USV)، والألغام العائمة.

وشملت الحوادث الكبيرة ضد السعودية، ما يلي

في 10 سبتمبر / أيلول، هاجم مسلحو الحوثي الرياض باستخدام صواريخ باليستية والعديد من الطائرات بدون طيار. ولم ترد انباء عن سقوط قتلى او جرحى

في 11 تشرين الثاني (نوفمبر)، أصابت عبوة ناسفة ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص في هجوم على حفل نظمته القنصلية الفرنسية في مقبرة لغير المسلمين في جدة. كان المتعاطفون مع تنظيم الدولة الإسلامية مسؤولين عن الهجوم

في 23 نوفمبر / تشرين الثاني، هاجم مسلحو الحوثي منشأة أرامكو السعودية لتخزين النفط في جدة. دمر الهجوم البري بصواريخ كروز خزان تخزين ديزل سعة 550 ألف برميل. ولم ترد انباء عن وقوع إصابات

في 25 تشرين الثاني (نوفمبر)، أدى هجوم بزوارق سطحية غير المأهولة (USV) إلى تدمير ناقلة نفط ترفع العلم اليوناني في محطة وقود تابعة لشركة أرامكو في الشقيق، جنوب المملكة العربية السعودية. ولم تبلغ السلطات عن وقوع اصابات.

في 14 كانون الأول (ديسمبر)، هاجمت زوارق سطحية غير مأهولة USV ناقلة نفط ترفع علم سنغافورة في محطة وقود تابعة لشركة أرامكو. وتسبب الهجوم في أضرار جسيمة وبعض الإصابات.35.

---

(35) https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2020/yemen/#:~:text=%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D9

عملية سهام الشرق

الدور السياسي والعسكري للمجلس الانتقالي الجنوبي والامارات العربية المتحدة في مكافحة التنظيمات الإرهابية في الجنوب

دراسة ميدانية

إعداد وتقديم

قسم البحوث والدراسات - مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

أكتوبر/تشرين الأول/ 2022م